



ذِكْرُهُ الأَحْكَامُ

من آيات الأحكام (١)

د. إسماعيل السُّلْفِي



بطاقة الكتاب

اسم الكتاب: زبدة الأحكام من آيات الأحكام (١).

اسم المؤلف: د. إسماعيل السّلّفي.

عدد الصفحات: ١٩٠.

مقاس الكتاب: ٢٤ ★ ١٧.

رقم الإيداع: ٥١١/ ٢٠٢١ م.

الطبعة الأولى، مكتبة خالد بن الوليد، اليمن، صنعاء، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



مقدمة

إن الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونحوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضللا فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَاءْمَنُوا أَنَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَعَانِيهِ وَلَا مُؤْمِنٌ إِلَّا وَأَنْشَمَ مُسْلِمَوْنَ﴾** [سورة آل عمران: الآية ٢٠]، **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَقْوَارِبُكُمُ الَّذِي خَلَقْنَا مِنْ تَقْسِيرٍ وَجِلْوٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا رِبَابًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَأَنَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَفِيقًا﴾** [سورة النساء: الآية ١]، **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَاءْمَنُوا أَنَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَلِيدًا * يُصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾** [سورة الأحزاب: الآية ٧٠ - ٧١] (١). أما بعد:

إنّ كتب التفسير تبلورت تحت عناوين صنفت في مناهج عدّة: منها ما هو متصرف بالتأثر، ومنها باللغة وآخر بالأحكام، وآخر بالبلاغة وآخر بالتنزيل ... أي أنه لم يحو مفسّر فنون التفسير جملة، فاتّصف المفسّر بهذا المنهج الذي سلكه أو بالمحتوى الذي ارتسم عنده.

ومفسّر لآيات الأحكام يلزمته تحصيل علمين اثنين يتوقف عليهما الاستنباط من القرآن هما: علم أصول الفقه وعلم الفقه.

فالأصول يفرضها على المفسّر الفقهي كون دلالة آيات الأحكام قد تكون ظاهرة وقد تكون مبهمة، وقد تدلّ بصورة قطعية وقد تكون دلالتها ظنية... وما يحتاج إليه المفسّر من علم الأصول هي قواعد "تفسير النصوص" كما يصطلح عليها حديثاً.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم: (١٨٩٢)، وهو حديث صحيح. ينظر: البدر المنير لابن الملقن (٧/٥٣١).

أما الحاجة إلى علم الفقه فإنما يحتاج إليه المفسر الفقهي "للتوسيع في طرق الاستنباط وتفصيل المعانى تشريعًا وآدابًا وعلومًا"، وأثر هذا العلم واضح في كتب الأحكام من خلال المباحث التي يتعرض فيها المفسر لمختلف الفروع^(١).

ولعل أشهر مصنفات التفسير الفقهي وأكثرها تداولاً ورواجاً:

- "أحكام القرآن" للإمام الشافعى جمعه أبو بكر البىهقى (ت: ٤٥٨ هـ).
- "أحكام القرآن" لأبى بكر أحمد الجصاص الحنفى (ت: ٣٧٠ هـ).
- "أحكام القرآن" لأبى بكر بن العربي المعاذري المالكى (ت: ٤٣٥ هـ).
- "الجامع لأحكام القرآن" لأبى عبدالله القرطبي (ت: ٦٧١ هـ).

وخدمة القرآن الكريم من أعظم الأعمال التي يتقرب بها المسلم إلى خالقه سبحانه، وفي هذا الكتاب أقدم شرحاً لآيات الأحكام (حسب مقرر تفسير آيات الأحكام (١)) في ثلاثة عشر محاضرة جامعية. وبين يديك أخي القارئ الكريم موضوعات الكتاب:

(١) المذهبية الفقهية وأثرها في تفسير آيات الأحكام قديماً وحديثاً، د. عبد الرزاق بن إسماعيل هرماس (ص: ١٣).



موجوّعات المقرر:

- المحاضرة (١): موقف الشريعة الإسلامية من السحر من الآية: (١٠١-١٠٣) البقرة.
- المحاضرة (٢): النسخ في القرآن الكريم من الآية: (١٠٦-١٠٨) سورة البقرة.
- المحاضرة (٣): تحويل القبلة من الآية: (١٤٢-١٤٥) سورة البقرة.
- المحاضرة (٤): السعي بين الصفاء والمروءة وكتمان العلم من الآية: (١٥٨-١٦٠) البقرة.
- المحاضرة (٥): إباحة الطيبات من الآية (١٧٢-١٧٣) سورة البقرة.
- المحاضرة (٦): القصاص في الشريعة الإسلامية من الآية: (١٧٨-١٧٩) سورة البقرة.
- المحاضرة (٧): القتال في الأشهر الحرم من الآية: (٢١٦-٢١٨) سورة البقرة.
- المحاضرة (٨): تحريم الخمر والميسير من الآية: (٢١٩-٢٢٠) سورة البقرة.
- المحاضرة (٩): أخطار الربا من الآية: (٢٧٥-٢٨١) سورة البقرة.
- المحاضرة (١٠): النهي عن موالة الكافرين من الآية: (٢٨-٢٩) سورة آل عمران.
- المحاضرة (١١): وجوب الاعتصام بحبل الله من الآية: (١٠٢-١١٢) سورة آل عمران.
- المحاضرة (١٢): جريمة القتل وجزاؤها من الآية: (٩٢-٩٤) سورة النساء.
- المحاضرة (١٣): حد الحرابة والسرقة من الآية: (٣٣-٤٠) سورة المائدة.

أهداف المقرر الدراسي:

يتوقع من الطالب أو الطالبة بعد دراسة هذا المقرر أن يتكون لديه:

١. معرفة فقهية أساسية، وفهم لآيات الأحكام في القرآن الكريم.
٢. القدرة على فهم النصوص القرآنية، واستخراج الأحكام الفقهية منها.
٣. قدرة لتعليم الناس وإرشادهم إلى فهم كتاب الله تعالى وتطبيقه في الحياة العملية.

منهجي في هذا الكتاب قد تمثل في الآتي:

١. كتابة مقدمة بين يدي السورة المستخرج منها تلك الأحكام الفقهية، أذكر فيها: اسم السورة (الوقفي والاجتهادي) وسبب التسمية، كما أذكر مقاصدتها، ومناسبة السورة للسورة التي قبلها، ومناسبة أول السورة لآخرها.
٢. بيان غريب معاني القرآن الكريم.
٣. ذكر أسباب نزول آيات الأحكام إذا وجد.
٤. المعنى الإجمالي: جعلت لكل آية معنى مختصراً.
٥. الأحكام الشرعية: جعلت لكل آية أحكاماً خاصةً بها ما أمكن. وقد وصلت بفضل الله تعالى إلى ما يزيد على (١٢٦ حكماً شرعياً). وذكرت أشهر الأقوال في المسألة، وتجنبت الآراء الضعيفة وسعري.
٦. ما ترشد إليه الآيات الكريمة جعلتها آخر المحاضرة لنجمع بين الفقه والتربية.

أسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله وهو على كل شيء قادر. والله الموفق.



المحاضرة (١)؛ موقف الشريعة الإسلامية من السحر من الآية: (١٠١-١٠٣)

سورة البقرة.

الوقفة الأولى: بين يدي سورة البقرة:

■ أسماء السورة^(١):

١. **سورة البقرة**: (نوع التسمية/ توقيفية)؛ وجه التسمية؛ لأنها انفردت بقصة البقرة التي تعلم العباد (وجوب الانقياد والاستسلام لأوامر الله دون تلاؤ أو تكفل).
٢. **سورة الزهراء (المضيئة)**: (نوع التسمية/ توقيفية)؛ وجه التسمية؛ لأنها تنير طريق الهدایة في الدنيا والآخرة.
٣. **سورة سنا م القرآن**: (نوع التسمية/ اجتهادية)، وجه التسمية؛ لأنها أطول سورة في القرآن الكريم. وسنا م القوم: شريفهم. وسورة البقرة أكثر سورة ورد فيها تفصيل المنهج الرباني للأمة، فهي بمثابة السنام بالنسبة للقرآن.
٤. **سورة الفسطاط**: (نوع التسمية/ اجتهادية)، وجه التسمية؛ لعظمها وبهائها، ولإحاطتها بأحكام ومواعظ كثيرة لم تذكر في غيرها، والفسطاط هي خيمة قائد المعركة التي تخرج منها الأوامر والتعليمات.

مما جاء في فضلها وفضل آية الكرسي منها وأخر آيتين منها:

عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰتَهُ أَنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، أَقْرَءُوا الْزَّهَارِيْنِ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَسُورَةُ آلِ عُمَرَانَ إِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَّاْيَتَانِ أَوْ فَرْقَانِ أَوْ طَيْرَ صَوَافِ تَحاجَانَ عَنْ صَاحْبَيْهِمَا، أَقْرَءُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ إِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ وَلَا تُسْتَطِعُهَا الْبَطْلَةُ"^(٢). (البطلة: السحرة)

(١) معالم سور، فايز السريج، مؤسسة النبأ العظيم (ص: ١٧).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٨٠٤/٢٥٢).

ومما جاء في فضل (آية الكرسي):

١. عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال، قال رسول الله ﷺ: "يا أبا المنذر أتدرى أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: يا أبا المنذر أتدرى أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قلت: **الله لا إله إلا هو الحي القيوم** [البقرة: ٢٥٥]. قال: فضرب بيده في صدره فقال: ليهندك العلم يا أبا المنذر"^(١).

٢. وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة ، لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت"^(٢).

ومما جاء في فضل (آخر آيتين منها):

قال رسول الله ﷺ: "الآياتان من آخر سورة البقرة من قرأ بهما في ليلة كفتها"^(٣). قال ابن ملك الكرماني: "أي: أغتناه عن قيام الليل، أو أراد أنهما أقل ما يجزئ من القراءة في قيام الليل، أو تكفيان الشر وتقيانت المكروره"^(٤).

■ بين يدي سورة البقرة^(٥): آياتها (٢٨٦)، مدنية، نزلت بعد الهجرة، واستمر نزولها تسع سنين، وترتيب سورة البقرة في النزول هو السورة رقم: (٨٧)، وبعدها كانت سورة الأنفال برقم (٨٨).

■ مقاصد سورة البقرة: إعداد الأمة لعمارة الأرض، والقيام بدين الله، وبيان أقسام الناس، وفيها أصول الإيمان وكليات الشريعة.

■ مناسبات السورة:

مناسبة سورة البقرة لما قبلها:

١. لما ذكر الله أصناف الناس الثلاثة في سورة الفاتحة (المؤمنون، اليهود، النصارى) فصل الحديث عنهم في أول سورة البقرة.

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٥٨/٨١٠).

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى برقم (٩٩٢٨)، وذكره الألباني في صحيح الجامع برقم (٦٤٦٤).

(٣) متفق عليه من حديث أبي مسعود البドري رضي الله عنه أخرجه البخاري برقم (٤٠٠٨) ومسلم برقم (٢٥٥/٨٠٧).

(٤) شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، لابن الملك الكرماني (ت: ٨٥٤)، (٢/٢٥) رقم الحديث (١٥٢٦).

(٥) معالم السور، فايز السريع، مؤسسة البابا العظيم (ص: ١٨).



٢. دعاء في الفاتحة واستجابة في البقرة: لِمَا سَأَلَهُ فِي الْفَاتِحَةِ هَدَايَةُ الصِّرَاطِ
الْمُسْتَقِيمِ، أَرْشَدَهُمْ فِي أَوَّلِ الَّتِي تَلَيَّهَا (البقرة) إِلَى أَنَّ الْهَدِيَ الْمَسْؤُلُ إِنَّمَا هُوَ فِي هَذَا
الْكِتَابِ^(١).

٣. تفصيل العبادة والاستعانة: لَئِنْ وَرَدَ فِي الْفَاتِحَةِ: ﴿إِنَّكَ تَبَدَّلُ﴾؛ فَقَدْ دَعَا النَّاسُ فِي
سُورَةِ الْبَقْرَةِ إِلَى عِبَادَتِهِ وَحْدَهِ: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُهُ وَأَرْبِكُمْ﴾ [٢١]، وَقَدْ فَصَلَتْ سُورَةِ
الْبَقْرَةِ الْعِبَادَاتِ سَوَاءً مَا تَعْلَقَ الشِّعَارُ التَّعْبُدِيَّةُ أَوِ الْمُعَامَلَاتُ الْمَالِيَّةُ أَوِ الْأَنْكَحةُ
وَالطلاقُ وَالْجَهَادُ...

٤. تفصيل من أنعم الله في البقرة: ذكرت الفاتحة المنعم عليهم وفي البقرة فصلت ذكرهم وذكرت أوصافهم وأسمائهم وصالح فعالهم بدأً من آدم، فموسى، ثم إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وكذلك طالوت وداود والنبي ﷺ ثم عزيز ثم الصحابة.
تفصيل الحديث عن المغضوب عليهم: حتى نحذرهم^(٢).

مناسبة أول سورة البقرة بآخرها: بدأت السورة بالحديث عن الإيمان بجميع الرسل
وجميع الكتب وختمت به.

﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ بَذَ فِي قِبَلٍ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
كَتَبَ اللَّهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَانُوهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾١٠﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَنَوَّلُوا أَشِيَاطِينٌ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ
وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلِكِنَّ أَشِيَاطِينٌ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزَلَ عَلَىٰ
الْمَلَائِكَةِ إِبَابَلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكُفِرُ
فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءَ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يُإِذْنِ
اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضْرُرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ أَشْرَبَهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ

(١) نظم الدرر للبقاعي (٣٢/١).

(٢) ينظر: كتابي وغرد قلبي بالقرآن سورة البقرة أكثر من (٢٠٠٠) وقفة تدبرية تربوية (ص:٤).

خَلَقَنِي وَلِئِنْكَ مَا شَرَّفَ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمَتُّوْبَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ [البقرة: ١٠١ - ١٠٣].

الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم:

- (١٠١) {نبذ} ... النبذ: الطرح والإلقاء، ومنه النبيذ للشيء المُسْكَر، والمنبود: ولد الزنى.
- (١٠١) {وراء ظهورهم}: هذا مثل يضرب لمن استخف بالشيء وأعرض عنه جملة.
- (١٠٢) {وابعوا}: الاتباع: الإقبال على الشيء بالكلية، وقيل: الاقتداء، والضمير يعود لفريق من الذين أوتوا الكتاب وهم اليهود.
- (١٠٢) {تلوا} ... تحدث، وتقرأ.
- (١٠٢) {السحر}: كل ما لطف مأخذة ودق، وسحره بمعنى خدعة، وأصل السحر التَّمُويَّة بالحيل. كالذى يرى السراب من بعيد فيخيل إليه أنه ماء.
- (١٠٢) {بابل}: ... أرض بالعراق.
- (١٠٢) {هاروت وماروت}: اسم ملكين أنزلهما الله؛ ابتلاء منه؛ لتعليم السحر، والتحذير منه.
- (١٠٢) {اشتراء}: ... اختاره.
- (١٠٢) {شرروا}: أي باعوا أنفسهم به.
- (١٠٢) {خلق}: ... نصيب^(١).

الوقفة الثالثة: المعنى الإجمالي برقم الآية:

١٠١. ولما جاءهم محمد - صلى الله عليه وسلم - رسولًا من عند الله وهو موافق لما في التوراة من صفتة، أعرض فريق منهم عما دلت عليه، وطرحوها وراء ظهورهم غير مبالين بها، مشابهين حال الجاهل الذي لا ينتفع بما فيها من الحق والهدى، فلا ييالى بها.

(١) تفسير القرطبي (٤٢/٢)، رواع البيان تفسير آيات الأحكام، للصابوني (٦٤/١)، السراج في بيان غريب القرآن، محمد الخضيري (ص: ١٢).



١٠٢ . ولما تركوا دين الله اتبعوا بدلاً عنه ما تَتَقَوَّلُهُ الشَّيَاطِينَ كذبًا على مُلْكِ نَبِيِّ اللَّهِ سَلِيمَانَ عليه السلام، حيث زعمت أَنَّهُ ثَبَّتَ مُلْكَهُ بِالسُّحُورِ، وَمَا كَفَرَ سَلِيمَانَ بِتَعْطِيَّ السُّحُورِ -كما زعمت اليهود- ولكن الشياطين كفروا حيث كانوا يعلمون الناس السحر، ويعلمونهم السحر الذي أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَكِيْنِ: هاروت وماروت، بمدينة بابل بالعراق، امتحاناً وابتلاء للناس، وما كان هذان الملكان يُعَلِّمَانِ أَيِّ أَحَدَ السُّحُورِ حَتَّى يَحْذِرَاهُ وَيَبْيَّنَا لَهُ بِقُولِهِمَا: إِنَّمَا نَحْنُ ابْتَلَاءً وَامْتِحَانَ لِلنَّاسِ فَلَا تَكْفُرْ بِتَعْلِمَكَ السُّحُورِ، فَمَنْ لَمْ يَقْبَلْ نَصْحَهُمَا تَعْلَمْ مِنْهُمَا السُّحُورِ، وَمِنْهُ نَوْعٌ يَفْرَقُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَزَوْجِهِ، بِزَرْعِ الْبَغْضَاءِ بَيْنَهُمَا، وَمَا يَضُرُّ أُولَئِكَ السُّحُورَ أَيِّ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمِشِيَّتِهِ، وَيَتَعْلَمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ، وَلَقَدْ عَلِمَ أُولَئِكَ الْيَهُودُ أَنَّ مَنْ أَسْبَدَ السُّحُورَ بِكِتَابِ اللَّهِ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ حَظٍ وَلَا نَصِيبٍ، وَلَبَئِسَ مَا بَاعُوا بِهِ أَنْفُسُهُمْ حيث استبدلوا السحر بـوحى الله وشرعه، ولو كانوا يعلمون ما ينفعهم ما أقدموا على هذا العمل المُسِينِ والضَّلَالِ المُبِينِ.

١٠٣ . وَلَوْ أَنَّ الْيَهُودَ آمَنُوا بِاللهِ حَقًّا، وَاتَّقُوهُ بِفَعْلِ طَاعَتِهِ وَتَرَكَ مُعْصِيَتِهِ؛ لَكَانَ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرًا لهم مما هم عليه، لو كانوا يعلمون ما ينفعهم^(١).

فوائد ولطائف:

فائدة (١): ولا يصح في أسباب نزول هذه الآيات شيء: كرواية ابن إسحاق عن أبي العالية أنه قال: لما ذكر سليمان في القرآن قالت يهود المدينة: ألا تعجبون لمحمد يزعم أن (ابن داود) كاننبياً؟ والله ما كان إلا ساحراً فنزلت هذه الآية ﴿وَمَا كَفَرَ سَلِيمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢].

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم، جماعة من علماء التفسير (١٥-١٦).

فائدة (٢): لماذا عبر القرآن الكريم عن (السحر) بـ(الكفر) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنٌ﴾ [البقرة: ١٠٢].

تبيّحًا وتشنيعًا، كما قال تعالى فيمن ترك الحجّ مع القدرة عليه

﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. وفي هذا التعبير تنفير للناس من السحر.

فائدة (٣): ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]. تبرئة من الله لسليمان، ولم يتقدم في الآية

أن أحدًا نسبه إلى الكفر، ولكن اليهود نسبته إلى السحر، ولكن لما كان السحر كفراً صار

بمتزلة من نسبه إلى الكفر^(١).

فائدة (٤): قول رسول الله ﷺ: "إن من البيان لسحراً". احتمل معنian: أحدهما: أنه خرج

مخرج الذم للبلاغة والفصاحة، إذ شبها بالسحر، وهذا القول رجمه القرطبي، والثاني:

خرج مخرج المدح للبلاغة والتفضيل للبيان، قاله جماعة من أهل العلم^(٢).

فائدة (٥): لماذا اختلطت التشريعات في سورة البقرة ولم تكن مرتبة؟

تشريع جنائي ثم تعبدى، لم يأت تشريع العبادات منفصلاً عن غيره من الأحكام؛ تأكيداً

على شمولية المنهج، وأنه يتناول كل مظاهر الحياة.

الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعِلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِإِبْرَاهِيمَ هَرُوتَ وَمَرْوُتَ وَمَا يُعِلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمُرْءَ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ

(١) تفسير القرطبي (٢ / ٤٣).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٥٤٣٤)، وينظر: تفسير القرطبي (٢ / ٤٥).



بِضَارِّينَ يِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَعْلَمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ أَشَرَّهُمْ^٤
 مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَيُنْسَكَ مَا شَرَّوْبِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْكَانُوا يَعْلَمُونَ^٥ [البقرة: ١٠٢]. وفي الآية (٩) مسائل:

المسألة (١): ما هو السحر؟

تعريف السحر لغة: يُطلق على عدة معانٍ؛ فيطلق على صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره، ويطلق على الخداع، وعلى إخراج الباطل في صورة الحق، وعلى كل ما لطف ودق مأخذه^(١).

تعريف السحر اصطلاحاً: هو المخادعة أو التأثير في عالم العناصر بمقتضى القدرة المحدودة، بمعين من الجن أو بأدوية؛ أثر استعدادات لدى الساحر^(٢).

وقد وجد السحر عند أهل فارس، وعند قدماء المصريين، وكذا في الهند، وببلاد اليونان، كما أن اليهود لما انحرفوا فأعرضوا عن كتاب الله تعالى ... أقبلوا على السحر. وبالفعل هؤلاء اليهود لما نبذوا كتاب الله تعالى، وانحرفوا عن عبادة الله وحده، عوقبوا بعبادة الشيطان عن طريق السحر، فتعرضوا للخذلان والحرمان، وأنواع الضنك والشقاء في الدنيا والآخرة.

(١) ينظر: أعلام الحديث للخطابي (ص: ١٠٣٥)، والمفردات في غريب القرآن، للأصفهاني (ص: ٢٢٥)، لسان العرب لابن منظور (١٦/١١).

(٢) السحر بين الحقيقة والخيال د. أحمد الحمد (ص: ١٧).

المسألة (٢): مَاذَا يلْحِقُ بِالسُّحْرِ؟

١. **الكهانة والعرافة:** الكاهن: هو من يدّعى علم الغيب، ويأخذ من مسترق السمع، وقيل العرّاف: الذي يُحدِث ويترخص، وذلك بخبر من الجن، كالذي يدّعى معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة ونحو ذلك^(١). وقد يطلق العرّاف وهو يعم الكاهن والمنجم والساخر.

٢. **التنجيم:** مَا يُسْتَدَلُ بِالشَّكَلَاتِ الْفَلَكِيَّةِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ كَمَا يَرْعَمُونَ. عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد))^(٢). وقال الشوكاني: هذه الأحاديث محمولة على النظر فيها لما عدا الاهتداء، والتفكير، والاعتبار، وما ورد في جواز النظر في النجوم، فهو مقيد بالاهتداء والتفكير، والاعتبار^(٣).

المسألة (٣): هل تلْحِقُ النُّشْرَةُ بِالسُّحْرِ؟

النُّشْرَة: رقية يعالج بها المريض ونحوه ممن كان يظن أن به مسًا من الجن؛ وسميت نشرةً؛ لأنَّه ينشر بها عنه ما خامره من الداء: أي يكشف ويزيل^(٤) وقد اختلف العلماء في حكم النُّشْرَة وهي نوعان^(٥):

القول الأول: النُّشْرَة الجائزة وهي حل السحر بالقرآن والأدعية والأذكار المشروعة.

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص: ٢٩٧).

(٢) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٣٩٠٥) وبن ماجة برقم (٣٧٢٦)، وأحمد في مسنده برقم (٢٠٠٠) وإسناده صحيح.

(٣) فتح القدير (١٦٦/٢).

(٤) ينظر: النهاية لابن الأثير (٧٤٢/٢).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني بقوله: ولكن يحتمل أن تكون النُّشْرَة نوعين (٢٣٣/١٠)،



القول الثاني: النشرة المحرمة: وهي حل السحر بالسحر، بالاستعانة بالشياطين والتقرب إليهم وإرضائهم، ولعل هذا النوع هو المقصود بقول رسول الله ﷺ: (النشرة من عمل الشيطان) ^(١). وكيف يجوز هذا النوع من النشرة، وقد نهى النبي ﷺ في غير ما حديث عن الذهاب إلى السحرة والكهان، وبين أن مَنْ صَدَّقَهُمْ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ؟

المسألة (٤): حكم من يذهب إلى الساحر أو الكاهن ونحوهما؟

قد تظاهرت الأدلة على حرمة الذهاب للسحرة ومن في حكمهم وتصديقهم بما يخبرون، ومن تلك الأدلة: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ول الحديث: من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ^(٢). ول الحديث: من أتى عرافاً فسألة عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ^(٣). وتقدم أن العراف يعم الكاهن والمنجم والساخر ولا تأثير لهذا النوع إلا بإذن الله الكوني القدري.

ومن خلال الأحاديث السابقة الدالة على حرمة الذهاب للسحرة ومن في حكمهم وسؤالهم وتصديقهم يتبيّن التفصيل في ذلك:

١. أن من سأله الساحر ومن في حكمه فصدقه فقد كفر.
٢. أن من سأله ولم يصدقه لا تقبل له صلاة أربعين ليلة.

(١) أخرجه أحمد برقم (٢٩٤/٣)، وينظر فتح الباري وقد حسن ابن حجر في الفتح (٢٢٣/١٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٩٢٥٢)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٣٨٧) (١٢ / ١٩٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤١٤١).

٣. أن من سأله محتسبا عليه؛ ليمتحن حاله، ويختبره، ويفضحه، ويبيّن زيفه، ويميز صدقه من كذبه فهذا جائز، كما صنع الرسول ﷺ مع ابن الصياد. وفيه قد خبأت لك خبيئاً فقال ابن الصياد هو الدخ ف قال رسول الله: أحساً فلن تعدو قدرك الحديث^(١).

المسألة (٥): هل للسحر حقيقة وتأثير في الواقع؟

اختلاف العلماء في هذه المسألة إلى قولين:

القول الأول: ذهب المعتزلة وأبو بكر الرزاقي الحنفي المعروف بالجصاص والبغوي من الشافعية: أنه تخيل وليس له حقيقة^(٢). ومن أدلةهم الآتي:

١. ﴿قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا عَيْنَ النَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]. يعني موهوا عليهم.
٢. ﴿قَالَ لَمْ أَلْقُوا فَإِذَا جَاهُوكُمْ وَعَصَيْتُمْ يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا شَعْنَ﴾ [طه: ٦٦]. فأخبر أن ما ظنوه سعيًا منها لم يكن سعيًا وإنما كان تخييلاً، وقد قيل: إنها كانت عصيًّا مجوفة مملوءة زيفًا، وكذلك الحال كانت معمولة من أدم محسوسة زيفًا، فأخبر الله أن ذلك كان مموهًا على غير حقيقته^(٣).

القول الثاني: ذهب الجمهور من الحنفية^(٤) والمالكية^(٥) والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧) أن له حقيقة وجود وتأثير في الأبدان. من أدلة الجمهور:

(١) متفق عليه أخرجه البخاري برقم (٣٠٥٥)، ومسلم برقم (٢٩٣٠).

(٢) أحكام القرآن للجصاص الآية (١٠٢ سورة البقرة)، روضة الطالبين (١٢٨/٩).

(٣) أحكام القرآن للجصاص الآية (١٠٢ سورة البقرة)، روضة الطالبين (١٢٨/٩).

(٤) فتح القدير، لابن الهمام (٤٠٨/٤).

(٥) المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب التعلبي المالكي (١٣٦٤/٣).

(٦) روضة الطالبين (٣٤٦/٩).

(٧) المغني، لابن قدامة (١٥٠/٨).



١. ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ ① مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ② وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ③ وَمِنْ شَرِّ

النَّفَاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ④ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ⑤ ﴾ [الفلق: ١ - ٥]

ووجه الدلاله: أن النفاثات في العقد: هن السواحر من النساء، فلما أمر بالاستعاذه من شرهن علم أن لهن تأثيراً وضرراً.

٢. ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُقْرِفُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءَ وَرَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارَّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا

يَإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وجه الدلاله: أن السحر قد يفرق بين الرجل وزوجته، بزرع البغضاء بينهما، وما يضر أولئك السحرة أئي أحد إلا بإذن الله ومشيئته.

٣. ما ورد أن النبي ﷺ سحر حتى أنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله ولذلك قصة معروفة في الصحيح، وفيها أن الذي سحره جعل سحره في مشط ومشاطة تحت راعوفة^(١) في بئر ذروان، وأن الله أطلعه على ذلك فاستخر جها، وأنزلت عليه المعوذتان مما قرأ على عقدة إلا انحلت وأن الله تعالى شفاه. بذلك^(٢).

المسألة (٦): هل يقتل الساحر؟

القول الأول: ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والحنابلة على أن الساحر - الذي يعد في العرف ساحراً - يجب قتلها، لحديث (حد الساحر ضربة بالسيف)^(٣) وقد ثبت قتلها عن عمر بن الخطاب بأن أمراً الفاروق قبل قتلها بسنة بقتل السحرة فقتلوا ثلاثة، وثبتت قتل

(١) الراعوفة: صخرة ترك في أسفل البئر إذا احتفرت، تكون هناك ليجلس عليها المستقي حين تنقيه.

(٢) الحديث أخرجه البخاري برقم (٥٤٣٠)، ومسلم برقم (٢١٨٩). وينظر: كشاف القناع (١٨٦/٦)، والمغني، لابن قدامة (١٥١/٨).

(٣) أخرجه الترمذى رقم (١٤٦٠).

الساحر عن عثمان وحفصة وابن عمر وجندب بن عبد الله رضي الله عنهما، قال بعض العلماء: لأجل الكفر، وقال بعضهم: لأجل الفساد في الأرض، لكن جمهور هؤلاء يرون قتله حداً^(١).

القول الثاني: ذهبت عائشة رضي الله عنها والشافعي ورواية عن أحمد وابن الهمام من الحنفية وابن حزم من الظاهيرية إلى: عدم قتل الساحر بمجرد السحر، لحديث: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلات، كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحسان، أو قتل نفس بغير حق"^(٢).

وجه الدلالة: الساحر لم يصدر منه أحد الثلاثة، فوجب ألا يحل دمه،^(٣) وإنما يستتاب فإن تاب خلي سبيله وإلا فيحبس لعله يرجع، وإنما يقتل قصاصاً إن قتل بسحره.

القول المختار: هو قول الجمهور يقتل الساحر ولكن يكون القتل بعد الاستتابة فإن تاب وإلا قتل.

المسألة (٧): هل يباح تعلم السحر وتعليمه؟

اختلاف العلماء في حكم تعلم السحر إلى قولين:

القول الأول: تعلم السحر حرام على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور^(٤): حجتهم
كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَحْنُّ فِتْنَةً فَلَا تَكُفُّ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وجه الدلالة: فيه إشارة

(١) وينظر: شرح النووي (١٧٦ / ٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٤٦ / ٢٨)، (٣٨٤ / ٢٩)، والمغني (٨ / ١٥١، ١٥٢)، وفتح الباري (١٠ / ٢٢٤، ٢٢٥). وحديث قتل عمر للسحرة أخرجه أحمد (٣ / ١٩٦)، وأبو داود، (رقم: ٣٠٤٣)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢ / ٢٦٠).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٦١ / ١)، الترمذى رقم (٢١٥٨)، وينظر: مختصر المزنى (٣٦٧ / ٨)، الحاوي الكبير للماوردي قال الشافعى: "ويقتل الساحر إن كان ما يسحر به كفراً إن لم يتلب". (١٦٥ / ١٣).

(٣) ينظر: المحتلى، لابن حزم (٤١٩ / ١٢)، الاستذكار، لابن عبد البر (١٥٩ / ٨).

(٤) المجموع شرح المذهب (٢٧ / ١)، فتح الباري (١٠ / ٢٥٥)، المغني، لابن قدامة (٢٩ / ٩)، تفسير ابن كثير (١٤٥ / ١).



إلى أن تعلم السحر كفر، وأن تعلم السحر حرام لا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم، ويُكفر الساحر بتعلمه وفعله، سواء اعتقد تحريمها أو إباحتها؛ ولأن تعلمه داع إلى فعله والعمل به، وما دعا المحظور كان محظوراً.

القول الثاني: التفصيل: قاله أبو حيان في البحر المحيط: "وأما حكم تعلم السحر، فما كان منه يُعظّم به غير الله من الكواكب والشياطين، وإضافة ما يُحِدِّثه الله إليها، فهو كفر إجماعاً، لا يحل تعلمه ولا العمل به، وكذا ما قُصِّدَ بتعلمه سفك الدماء، والتفريق بين الزوجين والأصدقاء.

وأما إذا كان لا يُعلم منه شيء من ذلك؛ بل يحتمل، فالظاهر أنه لا يحل تعلمه، ولا العمل به .

وما كان من نوع التخييل، والدجل، والشعبنة، فلا ينبغي تعلمه؛ لأنه من باب الباطل، وإن قُصِّدَ به للهو واللعب، وتفریج الناس على خفة صنعته، فيُنْكَرُه^(١).

وبعد النظر في مسألة تعلم السحر يجد الباحث أن العلماء اتفقوا على حرمة تعلم السحر، وفصل أبو حيان في أنواعه، وإنما الخلاف هل يكفر الإنسان بتعلم السحر، الجواب نعم يكفر عند أبي حنيفة ومالك^(٢)، ولا يكفر عند الشافعية بشروط^(٣).

المسألة (٨): هل سؤال الساحر عبر القنوات يأخذ حكم الذهاب إليهم؟

فقد تعددت أساليب السحرة، وصاروا يجاهرون بسوء صنيعهم؛ حيث أشَّرَ لهم الإعلام أبوابه؛ فصاروا يظهرون على أعمدة الصحف، وفي موقع الإنترنت، وعبر القنوات

(١) نقلًا عن روائع البيان للصابوني (٨٥/١).

(٢) ينظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٣٠٢/٤).

(٣) ينظر: بحر المذهب، للروياني (٤/٢٧١)، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، البكري الدمياطي (٤/١٣٨).

الفضائية في برامج مباشرة، وغير مباشرة، وصار المتابعون لهم يسألونهم، ويحاورونهم؛ فصارت الفتنة بهم أشد وأنكى من ذي قبل؛ لذا فإن الحكم في مثل هذه الأحوال يأخذ حكم الذهاب إليهم، وسؤالهم، وتصديقهم؛ لأن علة النهي عن الإتيان متحققة في مثل الأحوال المذكورة، بل ربما تكون الأساليب الأخيرة أعظم وأشد خطراً^(١).

ومن الحرام المال الذي يبذل في سبيل الاتصال على الساحر عبر الهاتف، أو عبر قناة فضائية، أو عبر الإنترنت، أو عبر المراسلة؛ فكل مال يُبذَل في ذلك السبيل فهو حرام. لحديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن) ^(٢).

المسألة (٩): ما هو الفرق بين السحر والكرامة والمعجزة؟

قال المازري: والفرق بين السحر والكرامة أن السحر يكون بمعاناة أقوال وأفعال؛ حتى يتم للساحر ما يريد، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك بل تقع غالباً اتفاقاً أما المعجزة فتمتاز عن الكرامة بالتحدي ^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: وينبغي أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه، فإن كان متمسِّكاً بالشريعة مجتنباً للموبقات، فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة، وإنما فهو سحر؛ لأنه ينشأ عن أحد أنواعه؛ كإعانة الشياطين ^(٤).

(١) السحر بين الماضي والحاضر، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد (ص: ٢٢).

(٢) الحلوان: الحلوان: مصدر حلؤته حلواناً: إذا أعطيته، وأصله من الحلاوة؛ حيث شُيِّه بالشيء الحلو من جهة أنه يأخذنه سهلاً بلا كلفة ولا مشقة. ينظر: فتح الباري لابن حجر (٤٢٧/٤). والحديث أخرجه البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

(٣) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (٢٢٣/١٠).

(٤) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (٢٢٣/١٠).



الوقفة الخامسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. التوراة كتاب الله الذي أنزله على موسى عليه السلام والقرآن مصدق للتوراة.
٢. نبذ اليهود (التوراة) ولم يعملوا بما فيها كما نبذ أخلاقهم القرآن الكريم.
٣. سوء أدب اليهود مع أنبياء الله حيث نسبوا إلى سليمان عليه السلام تعاطي السحر، فيرأه الله منه، وأكذبُهُمْ فِي زَعْمِهِمْ، فلم يكن ساحراً بل كاننبياً ملِكًا.
٤. أن السحر له حقيقة وتأثير في العقول والأبدان، والساحر كافر، وحكمه القتل.
٥. الشياطين زينوا للناس السحر، وأوهموهم أنهم يعلمون الغيب.
٦. لا يقع في ملك الله تعالى شيء من الخير والشر إلا بإذنه وعلمه تعالى^(١).

(١) روائع البيان تفسير آيات الأحكام (١/٥٩٩)، المختصر في تفسير القرآن الكريم (١/١٧٨).

المحاضرة (٢): النسخ في القرآن الكريم من الآية: (١٠٦-١٠٨) سورة البقرة.

﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٌ أَلَمْ تُرِيدُوا أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَبَدَّلْ أَلْكُفُرَ بِالْإِيمَنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلُ ﴾ [البقرة: ١٠٦ - ١٠٨].

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

(١٠٦) {نسخ} ننزل، نرفع، ننقل، نحو، نبدل نزيل والإزالة أقوها وهو قول أكثر العلماء.

(١٠٦) {ننسها} ... نمحها من القلوب.

(١٠٨) {سواء السبيل} ... وسط الطريق، وهو الصراط المستقيم^(١).

الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

١٠٦ - يبين الله تعالى أنه حين يرفع حكم آية من القرآن أو يرفع لفظها فينساها الناس، فإنه سبحانه يأتي بما هو أفعى منها في العاجل والأجل، أو بما هو مماثل لها كنسخ القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، أو نسخ من حكم أشق إلى حكم أخف كنسخ الثبوت لعشرة في قتال الكافرين إلى الثبوت إلى اثنين، أو نسخ من حكم أخف إلى حكم أشد لزيادة الأجر للمكلف كنسخ يوم عاشوراء بصيام رمضان، وذلك بعلم الله وحكمته، وأنت تعلم - أيها النبي - أن الله على كل شيء قادر، فيفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد.

(١) السراج في بيان غريب القرآن، محمد الخضيري (ص: ١٢).



١٠٧ - قد علمت -أيها النبي - أن الله هو مالك السماوات والأرض، يحكم ما يريد، فيأمر عباده بما شاء، وينهاهم عما شاء، ويقرّر من الشرع ما شاء وينسخ ما شاء، وما لكم بعد الله من ولی يتولى أموركم، ولا نصیر يدفع عنكم الضر، بل الله هو ولی ذلك كله والقادر عليه.

١٠٨ - ليس من شأنكم -أيها المؤمنون- أن تسألوا رسولكم -سؤال اعتراف وتعنت- كما سأل قوم موسى نبيهم من قبل؛ كقولهم: {أَرِنَا اللَّهَ جَهَنَّمَ} [النساء: ١٥٣] ومن يستبدل الكفر بالإيمان فقد ضل عن الطريق الوسط الذي هو الصراط المستقيم^(١).

فوائد ولطائف:

فائدة (١): تعريف النسخ عند المتأخرین: "هو رفع الحكم الشرعي بدلیل شرعی متأخر"^(٢).

شرح التعريف: قوله: (رفع الحكم): أي: فالنسخ رفع استمرار العمل بهذا الحكم؛ لأن تعلق الخطاب بالحكم الأول قد ارتفع بالخطاب الثاني.

قوله: (الشرعی): فلا يحصل النسخ بالعقل وكلام البشر، وإذا انتهى الحكم الشرعي بطريق عقلي ك(الموت، والغفلة، والعجز)، فلا يكون نسخاً.

قوله: (بدلیل شرعی متأخر): وتقیده بالمتاخر؛ ليخرج المقترب بالحكم كالاستثناء، والتحفظ بالشرط والغاية، فلا يسمى نسخاً، بل هو بيان لإتمام المعنى بعد ثبوته أو تقييد له بمدّة أو شرط، فهو تخصيص، في حين أن النسخ رفع الشيء بعد ثبوته^(٣).

(١) المختصر في تفسير القرآن، جماعة من العلماء (ص: ١٧).

(٢) هذا تعريف ابن الحاجب وابن النجاشي (العهد على ابن الحاجب ١٨٥/٢)، شرح الكوكب المنير ٥٢٦/٣.
وينظر: المستصفى (١٠٧)، المعتمد (١٣٩٦)، الإحکام للآمدي (٤٠٤/٣)، المحصول (٤٢٣/٣).

(٣) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢٢٦-٢٢٧).

فائدة (٢): سبب نزول الآية ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سِئَلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلِهِ وَمَنْ يَتَبَدَّلُ الْكُفَّارُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلُ﴾ [البقرة: ١٠٨]. أنه لا يوجد سبب نزول صحيح صريح نزلت لأجله الآية، كرواية مجاهد بن جبر قال: سألت قريش محمداً أن يجعل لهم الصفا ذهباً، فقال: "نعم، وهو لكم كالمائدة لبني إسرائيل إن كفرتم"؛ فأبوا، ورجعوا؛ فأنزل الله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ...﴾ [البقرة: ١٠٨]. ضعيف^(١).

فائدة (٣): ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]. الخطاب للنبي ﷺ والمراد أمته، وإنما أفرد النبي ﷺ لكونه إمامهم وقدوتهم، ووضع الاسم الجليل موضع الضمير (أن الله) ومن دون الله؛ لتربية الروعة والمهابة في النفوس المؤمنين^(٢).

الوقفة الثالثة: الأحكام الشرعية:

﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ثُمَّ أَنْجَبَ مِنْهَا آفَ مِثْلُهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦ - ١٠٨]. وفي الآية مسائل:

المسألة (١): ما هي شروط النسخ؟

الشروط المعتبرة في ثبوت النسخ:

- **أن يكون النسخ في حكم شرعي:** لأن العجز والمرض، يُسقط بعض الأحكام ولا يُسمّى نسخاً، وكذا الموت، يُسقط كُلَّ الأحكام، ولا يُسمّى نسخاً.
- **أن يكون الناسخ والمنسوخ ثابتين بالنص:** "أي من الكتاب والسنة"^(٣).

(١) ينظر: الاستيعاب في بيان الأسباب، سليم بن عبد الهلالي، ومحمد بن موسى آل نصر (٥٧/١).

(٢) رواع البيان، للصابوني (٩٨/١).

(٣) الشرح الكبير لمختصر الأصول (ص: ٣٣٣).



٣ - **أن يكونا متناقضين في المعنى لا يمكن العمل بهما جمِيعاً:** فإن كان ممكناً لم يكن أحدهما ناسخاً للآخر ^(١).

٤ - **أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ:** فإن المقترب كالشرط والصِّفة والاستثناء لا يُسمى نسخاً، وإنما هو تخصيص، كقوله: ﴿لَأَتَوْا أَصِيمَإِلَيَّ أَلَّا إِلَيْهِ أَنْسَخَ الْمَسْنُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧] فليس ذلك ناسخاً للصوم نهاراً.

٥ - **أن يكون الناسخ متأخراً عن المنسوخ في تشريعه:** كما هو الشأن في نسخ القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة.

٦ - **أن يكون مما يجوز نسخه:** فلا يدخل النسخ أصل التوحيد؛ لأن الله سبحانه بأسمائه وصفاته لم يزل ولا يزال، ومثل ذلك ما علم بالنص أنه يتَبَدَّل ولا يتَأْقَلْ ^(٢).

٧ - **ألا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيداً بوقت معين** ^(٣). مثل قوله في البقرة: ﴿فَاغْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [البقرة: ١٠٩]. محكم غير منسوخ؛ لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه ^(٤). فإذا اجتمعت هذه الشروط في حكمين صح القول بالنسخ ^(٥).

المسألة (٢): ما هي أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؟

تشتمل أهمية الناسخ والمنسوخ في أمور منها ^(٦):

١. تتوقف كثير من الأحكام على معرفة الناسخ والمنسوخ.

(١) نواسخ القرآن (العلمية) (ص: ٢٣).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢ / ٥٥).

(٣) الإحکام للأمدي (٣ / ١٢٦)،

(٤) الإحکام، للأمدي (٢ / ١١٤)، كشف الأسرار (٣ / ١٦٩)، البحر المحيط (٥ / ٢١٦)، إرشاد الفحول (٢ / ٥٥).

(٥) مباحث في علوم القرآن لمنانع القطان (ص: ٢٣٧).

(٦) علوم القرآن (٢) (ص: ٩٢)، مباحث في علوم القرآن (ص/٢٣٩)، أنواع التصنيف د. مساعد الطيار (ص: ١٠٢).

٢. رفع أحكام لم يعد العمل بها قائماً.
٣. سبيل لدرء التعارض الظاهري بين النصوص الشرعية.
٤. معرفة النسخ ضرورة للفقهاء والقضاة حتى لا تختلط الأحكام، فقد روي أن علياً رض مر على قاضٍ فقال له: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، فقال: هلكت وأهلكت (١).

المُسَأْلَةُ (٣): هل النسخ جائز في الشرائع السماوية؟

اختلاف الناس في النسخ فاليهود تنكر النسخ، وأبو مسلم يجوز النسخ عقلاً ويمنع وقوعه شرعاً، ويحمل آيات النسخ على التخصيص، وقيل: يمنعه في القرآن خاصة، وجمهور العلماء على جواز النسخ ومن أدلةهم: الآتي (٢):

- ١- أن أفعال الله لا تُعلّل بالأغراض، فله أن يأمر بالشيء في وقت وينسخه بالنهي عنه في وقت، وهو أعلم بمصالح العباد.
- ٢- القرآن الكريم دالٌ على جواز النسخ وقوعه: ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلَنَا آيَةً مَكَانَكَ آيَةً وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يَنْزِلُ﴾ [النحل: ١٠١]. وقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ ثُسِّهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. فالآيات صريحة بأن الله تعالى ينسخ بعض الآيات، ويأتي بخير منها أو مثلها، وأن الله يعلم ذلك ابتداءً، وأنه يقدر على النسخ.

ومن أمثلة نسخ القرآن: نسخ القبلة، والوصية للوالدين والأقربين، والعدد الذي يجب الثبوت أمامه في القتال، وعدة المتوفى عنها زوجها، وتقديم الصدقة قبل مناجاة الرسول صلوات الله عليه وسلم، ومنع القتال في الشهر الحرام، وغيرها.

(١) تفسير القرطبي (٢/٦٢).

(٢) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢/٢٢٨)، البحر المحيط (٤/٦٩)، شرح الكوكب المنير (٣/٥٢٨).



٣- السنة دالة على جواز النسخ ووقوعه: روى بُريدة رضي الله عنه أن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قال: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"^(١). فالحديث صريح أن النبي صلوات الله عليه وسلم نهى عن زيارة القبور سابقاً، ثم نسخ بأمر النبي صلوات الله عليه وسلم بزيارتها، وكالنهي عن ادخار لحوم الأضاحي، ثم نسخ بالسماح به، وكنسخ وجوب صوم عاشوراء بصوم رمضان، وغيره.

٤- الإجماع: أجمع الصحابة والسلف على أن شريعة محمد صلوات الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع السابقة، في غير أصول العقيدة والأخلاق، كتحريم الشحوم، وكل ذي ظفر على اليهود بسبب ظلمهم وأكلهم أموال الناس بالباطل بالربا وغيره.

٥- العقل: إن القول بالنسخ، وتغيير الأحكام حسب الأزمان والأحوال نزلت لتحقيق مصالح العباد، وإن مراعاة هذه المصالح يتفق مع نسخ الأحكام التي تكون صالحة لقوم، أو لزمن، وغير صالحة لقوم آخرين، أو لزمن لاحق، وهذا يتفق مع العقل الصحيح، كما أن نبوة محمد صلوات الله عليه وسلم لا تصح إلا مع القول بنسخ شرع من قبله، فوجب القطع بالنسخ.

المسألة (٤): ما هي أقسام النسخ في القرآن؟

ينقسم النسخ إلى أربعة أقسام:

١- نسخ القرآن بالقرآن: وهذا القسم متفق على جوازه ووقوعه من القائلين بالنسخ، فآية الاعتداد بالحول مثلاً: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّنَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ عَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. نسخت الآية الاعتداد بأربعة أشهر وعشرين. ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّنَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَزْوَاجًا يَرَبَّصُنَ بِأَنفُسِهِنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

٢- نسخ القرآن بالسنة: وتحت هذا نوعان:

النوع الأول: نسخ القرآن بسنة الآحاد: والجمهور على عدم جوازه؛ لأن القرآن متواتر يفيد اليقين، والآحادي مظنون، ولا يصح رفع المعلوم بالمظنون.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم: (٩٧٧ / ١٠٦).

النوع الثاني: نسخ القرآن بالسنة المتواترة.

❖ وقد أجازه الجمهور: أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية؛ لأن الكلّ وحٖي. قال تعالى:

﴿وَانْبَطَقَ عَنِ الْمُرْأَةِ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم: ٣-٤] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِلَيْكَ لَذِكْرٌ﴾

لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْقَرُّونَ ﴿٤﴾ [سورة التحـلـ: ٤]. والنـسـخـ نوعـ منـ الـبـيـانـ. مـثالـهـ: آيـةـ

الوصية كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ حِিনَا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبَيْنَ

بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُنَّاكِينَ [البقرة: ١٨٠]. نسخت بحديث قاله رسول الله ﷺ عام

^(١) الفتح (لا وصية لوارث) والتقدير (لا وصية صحيحة أو نافذة) والكلام عن هذا

الحاديـث طـويـلاً لـيـس هـذـا مـكـانـه (٢).

❖ ومنعه الشافعى وأهل الظاهر وأحمد فى الرواية الأخرى، لقوله تعالى: ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ

﴿كَيْفَ يَأْتِيُ الْمُنْسَهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَفَمِثْلُهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. والسنة ليست خيراً من القرآن ولا مثله.

٣- نسخ السنة بالقرآن: ويجزئ الجمهور ومنعه الشافعي في إحدى روايته، مثلاً:

التوجه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة، وليس في القرآن ما يدل عليه، وقد نسخ بالقرآن

فِي قَوْلِهِ: ﴿فَدَرَى تَقْبُّلَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَوْلَيْنَكَ قِبْلَةً تَرْصَدُهَا فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

[البقرة: ٤٤]. ومثال آخر: وجوب صوم يوم عاشوراء كان ثابتاً بالسنة ونسخ بقوله: ﴿فَمَن﴾

شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرُ فَلَيَصُمِّمُهُ ﴿١٨٥﴾ [البقرة: ١٨٥]

٤- نسخ السنة بالسنة، وتحت هذا أربعة أنواع:

١) نسخ متواترة بمتواترة.

(١) أخرجه ابن ماجة في سنته برقم (٢٧١٤) قال الألباني: صحيح. والحديث هو عند أصحاب السنن إلا النسائي.

(٢) للتوسيع في الموضع براجع كتاب المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، صهيب عبد الجبار (٤٢٢/١٦)

٤٣٩



- ٢) نسخ آحاد بآحاد.
- ٣) نسخ آحاد بمتوترة.
- ٤) نسخ متواترة بآحاد.

والثلاثة الأولى جائزة، أما النوع الرابع ففيه الخلاف الوارد في نسخ القرآن بالسنة الآحادية، والجمهور على عدم جوازه. أما نسخ كل من الإجماع والقياس، والنسخ بهما، فالصحيح عدم جوازه^(١).

المسألة (٥): كم أقسام النسخ باعتبار المنسوخ؟

النَّسْخُ باعتبار المنسوخ وهي ثلاثة أنواع^(٢):

١- **ما نُسِخَتْ تلاوته وبقي حكمه:** مثاله آتي: [رجم الشيخ والشيخة إذا زنيا، وتحريم الرضعات الخمس]، فقد رُوي أنه كان في سورة الأحزاب آية، ثم نُسِخَتْ تلاوتها وبقي حكمها وهي: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله"^(٣). وقد أنكر كثير من العلماء هذا الضرب لعدم فهمهم الحكمة منه؛ ولضعف دليله؛ لأنَّه من قبيل أحاديث الآحاد التي يتطرق إليها الاحتمال، فيسقط به الاستدلال، لكن الأمة تلقت هذا النسخ بالقبول، حتى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لو لا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي"^(٤).

(١) ينظر: البحر المحيط (٤ / ١٠٢)، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢ / ٢٥١)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٤٣ وما بعدها).

(٢) ينظر: دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل (ص: ٢٥٠ - ٢٥١)، الموسوعة القرآنية المتخصصة (٦٣٦ / ١).

(٣) صحيح ابن حبان، محققاً، رقم الحديث (٤٤٢٨)، (١٠ / ٢٧٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة رقم (٣٧٠٤٣) (٤٣١ / ٧).

٢- ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته: مثاله آية الاعتداد بالحول مع بقاء تلاوتها، كقوله:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَدْرُوْنَ أَزْوَاجًا وَصَيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

قال هبة الله البغدادي: "إن هذا في ثلات وستين سورة"^(١). وكأية الوصية، وتقديم الصدقة

عند مناجاة الرسول ﷺ.

٣- ما نسخ حكمه وتلاوته: مثاله قول عائشة رضي الله عنها "كان فيما أنزل من القرآن: (عشر

رضعات معلومات يحرمن) ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما

يقرأ من القرآن"^(٢). قال مرجعي الكرمي: "وبظاهر نص القرآن أخذت الحنفية والمالكية

فرحروا برضعة، وب الحديث عائشة رضي الله عنها أخذت الشافعية والحنابلة فحرموا بخمس

رضعات^(٣).

المسألة (٦): هل يجوز نسخ الحكم إلى بدل مماثل (مساوي) في الحكم؟

يجوز نسخ الحكم إلى بدل مماثل (مساوي) كنسخ التوجّه إلى بيت المقدس بالتوجّه إلى

الكعبة بقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقْلِبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَنَوَّلْتَكَ قَبْلَةً تَرْضَهَا فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

المسألة (٧): هل يجوز نسخ الحكم من أشق إلى حكم أخف؟

نعم يجوز وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿أُبَلِّ لَكُمْ لِيَاهَ الْصِيَامُ الْرَفُثُ إِلَى يَسَائِكُمْ﴾

[البقرة: ١٨٧]. فهيء ناسخة لقوله: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ فقد روى ابن

أبي حاتم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أنزلت: ﴿كُتُبَ عَيَّكُمُ الْصِيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾

(١) فلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن (ص: ٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح /٢، ١٠٧٥، الحديث (١٤٥٢ / ٢٤).

(٣) فلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن (ص: ٢٨).



[البقرة: ١٨٣]. كُتِبَ عليهم إذا صلَى أحدهم العتمة أو نام، حُرِّمَ عليه الطعام والشراب والنساء إلى مثلها (أي من الليلة المقبلة) ^(١).

المُسَأَّلَةُ (٨): هل يجوز نسخ الحكم من الأخف إلى الأثقل؟

نعم يجوز نسخ الحكم من الأخف إلى الأثقل مثاله: نسخ صيام عاشوراء بصيام رمضان، ونسخ حبس الزواني بالجلد والرجم، ولا شك أن الضرب بالحجارة حتى الموت أثقل من الحبس ^(٢). وفرضت الصلاة ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر عند بعضهم ^(٣).

المُسَأَّلَةُ (٩): ما هي الأحكام التي يقع فيها النسخ والتي لا يقع فيها النسخ؟

النسخ يدخل في الأحكام الشرعية العملية الثابتة بالنص كتحويل القبلة، وعدة المرأة المتوفى عنها زوجها، وصيام عاشوراء...

ولا يدخل النسخ في العقائد كالإيمان بالله وكتبه...، ولا يدخل النسخ كذلك في أصول العبادات (كالصلاوة والصيام والزكاة والحج) ولا يدخل النسخ كذلك في أصول الأخلاق كالعدل والصدق والأمانة وبعد عن الفحشاء والمنكر والبغى، والأحكام المؤبدة كالجهاد وتحريم زوجاته عليه السلام، ولا يدخل النسخ في المعاملات كالقصاص والديات والجنایات والبيوع، ولا يدخل النسخ في القصاص والوعيد بالجنة والوعيد بالنار.

^(١) تفسير ابن أبي حاتم، محققًا (١٦٢٧)، (١/٥٣٠).

^(٢) دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل (ص: ٢٥٣-٢٥٥) مباحث في علوم القرآن لمنع القطان (ص: ٢٤٧).

^(٣) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (١٠٩٠)، ومسلم في الصحيح برقم (٦٨٥/١).

الوقفة الرابعة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. نسخ الأحكام لا يكون إلا في حياة النبي ﷺ، وأما بعد موته فلا نسخ بالإجماع.
٢. ثبوت النسخ في القرآن الكريم، كما هو ثابت في السنة، وهما أصل التشريع ولا نسخ في قياس ولا إجماع.
٣. رأفة الله تعالى بالمؤمنين في نسخ الأحكام وتبديلها بما هو نافع لهم في دنياهم وآخرتهم.
٤. أن الأمر كله لله، فيبدل ما يشاء من أحكامه وشرائمه، ويبقى ما يشاء منها، وكل ذلك بعلمه وحكمته، وفيه وجوب التسليم لله والرضا بأحكامه، وعدم الاعتراض عليه تعالى.
٥. أن النسخ لا يكون في الأخبار والقصص، إنما يكون في الأحكام التي فيها حلال وحرام.
٦. ذم التنطع في الدين وطرح الأسئلة التي فيها تعنت كما فعل اليهود مع أنبيائهم^(١).

(١) أيسر التفاسير للجزائري (١ / ٩٧).



المحاضرة (٣): تحويل القبلة من الآية، (١٤٥-١٤٢) سورة البقرة.

﴿ سَيَقُولُ الْسُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَمْ يُمْرِنُهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَنْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَسْرِفُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾١٤٢ ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا لِئَكُوُنُوا شَهِداءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقُلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالْكَافِرِ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾١٤٣ ﴾
 نَرَى تَقْلِبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَهَا فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لِيَعْلَمُوْنَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾١٤٤ ﴾
 وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ كُلَّ إِعْيَادٍ مَا تَعْوِلُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمْنَ الظَّالِمِينَ ﴾١٤٥ ﴾

[البقرة: ١٤٢ - ١٤٥]

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

(١٤٢) ... السفهاء: من السفة وهي الخفة، والسبة ضد الحلم.

(١٤٢) ... ولاهم: صرفهم.

(١٤٢) ... قبلتهم: مأخوذة من المقابلة وهي المواجهة، ثم خصت بجهة الصلاة.

(١٤٣) ... وسطاً: أي عدو لا خياراً.

(١٤٣) ... {ينقلب على عقيبه} ... يرتد عن دينه.

الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

١٤٢ - سيقول الجهال خفاف العقول من اليهود، ومن على شاكلتهم من المنافقين: ما صرف المسلمين عن قبلة بيت المقدس التي كانت قبلتهم من قبل؟! قل -أيها النبي - مجيئا إياهم ملك المشرق والمغرب وغيرهما من الجهات، يوجه من شاء من عباده إلى أي جهة شاء، وهو سبحانه يهدي من يشاء من عباده إلى طريق مستقيم لا اعوجاج فيه ولا انحراف.

١٤٣ - وكما جعلنا لكم قبلة ارتضيناها لكم؛ جعلناكم أمة خياراً عدوّاً، وسطّاً بين الأمم كلها، في العقائد والعبادات والمعاملات؛ لتكونوا يوم القيمة شهداء لرسل الله أنهم بلّغوا ما أمرهم الله بتبلیغه لأممهم، ولیکون الرسول محمد - صلی الله علیه وسلم - كذلك شهیداً عليکم أنّه بلّغکم ما أرسّل به إلیکم. وما جعلنا تحويل القبلة التي كنت تتجه إليها؛ وهي بيت المقدس، إلا لنعلم - علم ظهورٍ يتربّ عليه الجزاء - من يرضى بما شرعه الله، ويُذعن له، فيتبع الرسول، ومن يرتد عن دینه، ويتابع هواه، فلا يُذعن لما شرعه الله. ولقد كان أمر تحويل القبلة الأولى عظيماً إلا على الذين وفّقهم الله للإيمان به، وبأن ما يشرعه لعباده إنما يشرعه لِحَكْمٍ بالغة. وما كان الله ليضيع إيمانکم بالله، ومنه صلاتکم التي صلّيتُوها قبل تحويل القبلة، إن الله بالناس لرؤوف رحيم، فلا يشق عليهم، ولا يضيع ثواب أعمالهم.

١٤٤ - قد رأينا -أيها النبي - تحوّل وجهك ونظرك إلى جهة السماء، ترقّباً وتحريّاً لنزول الوحي بشأن القبلة وتحويتها إلى حيث تُحب، فلنُؤجّجهنك إلى قبلة ترتضيها وتحبها - وهي بيت الله الحرام - بدل بيت المقدس الآن، فاصرف وجهك إلى جهة بيت الله الحرام بمكة المكرمة، وأينما كنتم -أيها المؤمنون - فتوجّهوا إلى جهته عند أداء الصلاة. وإن الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى ليعلمون أن تحويل القبلة هو الحق المتنزّل من خالقهم ومدبر أمرهم؛ لثبوته في كتابهم، وليس الله بغافل عما يفعل هؤلاء المعرضون عن الحق، بل هو سبحانه عالم بذلك، وسيجازيهم عليه.



١٤٥ - والله لئن جئت -أيها النبي - الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى مصحيحاً بكل آية وبرهان على أن تحويل القبلة حق؛ ما توجهوا إلى قبلك عناً لما جئت به، وتكبراً عن اتباع الحق، وما أنت بمتوجه إلى قبلتهم بعد أن صرفك الله عنها، وما بعضهم بمتوجه إلى قبلة بعضهم؛ لأن كلاً منهم يكفر الفريق الآخر، ولئن اتبعت أهواه هؤلاء في شأن القبلة وغيرها من الشرائع والأحكام من بعد ما جاءك من العلم الصحيح الذي لا مرية فيه؛ إنك حينئذ لمن الظالمين بترك الهدى، واتباع الهوى. وهذا الخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - للدلالة على شناعة متابعتهم، وإنما الله قد عصم نبيه من ذلك، فهو تحذير لأمته من بعده^(١).

الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:

أخرج البخاري^(٢) وغيره عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت وأنه صلى أو صلاتها، صلاة العصر، وصلى معه قوم فخرج رجل من كان صلى معه فمر على أهل المسجد، وهم راكعون، قال: أشهد بالله، لقد صليةت مع النبي ﷺ قبل مكة فداروا كما هم قبل البيت، وكان الذي مات على القبلة قبل أن تحول قبل البيت رجال قتلوا لم ندر ما نقول فيهم، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيغَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣].

(١) المختصر في تفسير القرآن، جماعة من العلماء (ص: ٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٢٣٤٠).

فوائد ولطائف:

الفائدة (١): سُمِّيَ الله تعالى الصلاة (إيماناً) في قوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ} أي صلاتكم لأن الإيمان لا يتم إلا بها، ولأنها تشتمل على نية، وقول، وعمل^(١).

الفائدة (٢): في التعبير عن (الكعبة) بالمسجد الحرام في قول الله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٢]. إشارة لطيفة إلى أن الواجب مراعاة الجهة دون العين للكعبة لمن كان بعيداً عن المسجد الحرام، ومن كان في المسجد الحرام وجب عليه استقبال عين الكعبة.

الفائدة (٣): اسم الصحابي الذي أخبر أهل قباء عن تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة وهم في صلاة الصبح هو عباد ابن نهيك الخطمي الأننصاري وقيل: عباد بن بشر^(٢).

الفائدة (٤): عبر سبحانه وتعالى بالوجه في قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]؛ لأن الوجه أشرف أعضاء الجسم.

(١) رواع البيان تفسير آيات الأحكام، للصابوني (١٢١/١).

(٢) النجم الوهاج، للدميري (٨١/٢).



الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

﴿ سَيَقُولُ الْسُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَنْهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَنَّهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرُقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾

إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿[البقرة: ١٤٢]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): هل في الآية حكم له علاقة بالنسخ؟

يقول الإمام السيوطي: فيه الرد على من أنكر النسخ ودلالة على جواز نسخ السنة بالقرآن لأن استقبال بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة الفعلية لا بالقرآن^(١).

المسألة (٢): هل يجوز تعليل الأحكام الشرعية؟

نعم يجوز تعليل الأحكام بمقتضى الربوبية؛ لإسكات الناس حتى لا يحصل منازعة، ومنه توجه الناس من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة، لأن الله المشرق والمغرب، قال ابن القيم^(٢): "وقد ذكر النبي ﷺ عَلَلَ الْأَحْكَامِ وَالْأَوْصَافِ الْمُؤْثِرَةِ فِيهَا؛ لِيَدْلُلَ عَلَى ارْتِبَاطِهَا بِهَا، وَتَعْدِيهَا بِتَعْدِيِّ أَوْصَافِهَا وَعَلَلِهَا، كَوْلَهُ 'إِنَّمَا جُعِلَ الْاسْتِئذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ'"^(٣)، وقوله: "إِنَّمَا نَهَيْنَكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ"^(٤)، وقوله في الهرة: "لَيَسْتُ بِنَجْسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ"^(٥)... وأخذ النبي ﷺ ذلك التعليل للأحكام من القرآن الكريم ﴿ وَسَأَلُوكُمْ عَنِ الْمَحِيطِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيطِ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وقوله في الخمر والميسر:

(١) الإكليل في استباط التزيل، للسيوطى (ص/٣٣).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (٣٣٧/٢).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٥٩٤).

(٤) أخرجه مسلم برقم (١٩٧١).

(٥) أخرجه مالك في الموطأ برقم (٢٣-٢٢/١).

إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بِيَتْكُمُ الْعَذَابُ وَالْبَغْضَاءُ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهُنَّ أَنْفُسُهُمْ مُنْهَوْنَ

[المائدة: ٩١]. ننتقل إلى ١٤٣ من سورة البقرة وهي قول الله تعالى:

وَكَذَلِكَ جَعَلْتُكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ

[البقرة: ١٤٣]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): حكم استقبال القبلة في الصلاة؟

استقبال القبلة فرض من فروض الصلاة، لا تصح الصلاة بدونه، دليله قوله تعالى:

فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ

[البقرة: ١٤٤]. والحديث المتفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: "بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله صلوات الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة"^(١). والفرضية إذا أطلقت فالمراد ما وجب بأصل الشرع، والفرض ستة: الفجر، والظهر، والعصر والمغرب، والعشاء، والجمعة، وإن شيئاً قلنا خمس؛ لأن الجمعة فرض وقت الظهر^(٢).

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٩٥)، ومسلم برقم (٥٢٦).

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع، لابن عثيمين (٢٥٥/٢).



ويستثنى وجوب استقبال القبلة في صلاة الخوف والفرز، وفي صلاة النافلة على الدابة أو السفينة، يصلى حيثما توجهت به دابته، لما رواه مسلم وغيره: أن النبي ﷺ كان يصلى على راحلته حيثما توجهت به، وفيه نزلت: ﴿فَإِنَّمَا تُولُوا فَرْسَمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ^(١).

وعلى ذلك فمن كان راكباً في طائرة أو قطار أو سيارة ونحو ذلك، يجوز أن يصلى ما شاء من التطوع دون التحرى للقبلة، لكن لا يجوز للسائق فعل ذلك؛ لما يترتب عليه من المفاسد.

ويستثنى وجوب استقبال القبلة لعاجز عن استقبال القبلة لعذر به كمرض ومربوط ومن تحت الهدم أو خوف لصوص أو سباع فله أن يصلى على حسب حاله ولو إلى غير القبلة؛ لأن الاستقبال شرط لصحة الصلاة وقد عجز عنه ^(٢).

المسألة (٢): هل يجب استقبال عين الكعبة أم يكفي استقبال جهتها؟

إن المصلي إذا كان قادرًا على استقبال القبلة، وكان بمكة وفي حال مشاهدة الكعبة ومعايتها لها، فلا خلاف بين الفقهاء في أن عليه التوجّه إلى عين الكعبة، ومقابلة ذاتها. وهذا

(١) أخرجه مسلم برقم (٣٦/٧٠٠).

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل - الفكر (٢/١٩٤)، الفقه الميسّر، للبروف عبد الله الطيار وآخرون (١/٢٣٧).

هو الأظهر عند الشافعية^(١)، وهو قول للمالكية^(٢)، ورواية عن الحنابلة^(٣) وقول عند الحنفية^(٤): أنه تلزم إصابة العين.

وإن كان نائياً (بعيداً) عن الكعبة غائباً عنها: فذهب الحنفية^(٥) إلى أنه يكفيه استقبال جهة الكعبة باجتهاد، وليس عليه إصابة العين، وهو الأظهر عند المالكية^(٦) والحنابلة^(٧)، وهو قول للشافعية^(٨).

المسألة (٣): هل تصح الصلاة فوق ظهر الكعبة؟

القول الأول: تصح الصلاة فوق ظهر الكعبة عند الحنفية^(٩) والمالكية لهما قولان^(١٠): أحدهما: تصح الصلاة.

(١) المجموع شرح المهدب (٢٠٨/٣).

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل - الفكر (١٩٤/٢)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد الصاوي (١٠٧/١).

(٣) الكافي في فقه ابن حنبل - المكتب الإسلامي (١١٧/١)، المغني لابن قدامة - إحياء التراث (٢٦٢/١).

(٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني (١١٨/١).

(٥) بدائع الصنائع، للكاساني (١١٨/١).

(٦) حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أحمد الصاوي (١٠٧/١)، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (ص: ٧٢).

(٧) الكافي في فقه ابن حنبل - المكتب الإسلامي (١١٧/١)، المغني لابن قدامة - إحياء التراث (٢٦٢/١).

(٨) اختاره المزني ينظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج (٨١/٢).

(٩) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني ط. قطر (٣٧٠/١)،

(١٠) الجامع لمسائل المدونة (٥٨٢/٢). وهو قول أشهب ينظر: التبصرة للخمي (٣٥٤/١).



القول الثاني: لا تصح الصلاة فوق ظهر الكعبة وهو قول مالك^(١)، والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) وقالت الحنفية بكرامة الصلاة فوق الكعبة^(٤); بناء على أن العبرة باستقبال بنائها والذي فوق ظهرها لم يستقبل البناء.

المسألة (٤): من عجز عن معرفة القبلة بالاستدلال، بأن خفيت عليه الأدلة لمعرفة القبلة لحبس أو غيم أو لم يكن هناك من يخبره ماذا عليه؟

اختلاف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من: الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) وهو المعتمد عند المالكية^(٧) إلى أن عليه التحرير وتصح صلاته؛ لأن التكليف بحسب الوسع والإمكان، وليس في وسعه إلا التحرير.

القول الثاني: وهو المشهور عند الشافعية^(٨) أنه يصلى كيف كان؛ لحرمة الوقت، سواء أكان في الوقت سعة أم لا، ويقضي لندرة حصول ذلك.

المسألة (٥): حكم اتباع الرسول ﷺ؟

(١) التبصرة، للخمي، (٣٥/٤)، الجامع لمسائل المدونة (٥٨٢/٢).

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي، أبو محمد البغوي (٢٠٥/١)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، للعماني (١٣٧/٢).

(٣) الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه برقم (٣٩٤) (٦٥/٦).

(٤) المحيط البرهان في الفقه النعماني (٣٠٨/٥)،

(٥) بدائع الصنائع، للكسانبي (١١٨/١)، وحاشية ابن عابدين (٢٨٩/١).

(٦) المغني، لابن قدامة (٤٤٤/١٠).

(٧) حاشية الدسوقي (٢٢٧/١).

(٨) نهاية المحتاج، للرملي (١٩١/١٠).

وجوب اتباع الرسول ﷺ؛ قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِعَلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقِلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فالله امتحن العباد ليعلم هل يتبعون الرسول؛ والصحابة ﷺ اتبعوا الرسول ﷺ في ذلك أشد الاتباع: جاءهم رجل وهم يصلون الفجر في قباء وهم ركوع، فقال: «إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة القرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام؛ فاستداروا إلى الكعبة»^(١)؛ هذا هو الاتباع العظيم؛ وكذلك فعل بنو سلمة في مسجد القبلتين^(٢)؛ إذاً فاتباع الرسول ﷺ واجب؛ وإلا لما احتج إلى محن الناس عليه^(٣).

المسألة (٦): أيهما أكمل حالاً رجل يفعل الطاعة بمشقة ويترك المعصية بمشقة، أم آخر يفعل العبادة بيسراً ويترك المعصية بيسراً؟

القول الأول: من يفعل الطاعة بمشقة ويترك المعصية بمشقة أفضل؛ لأنَّه يجاهد نفسه فيتعب.

القول الثاني: من يفعل الطاعة بيسراً ويترك المعصية بيسراً أفضل؛ لأنَّ الطاعة امتزجت بدمه ولحمه، حتى صارت سجية له، ويسيرة عليه لا ينشرح صدره إلا بها.

القول المختار: هو الثاني: لأنَّه يفعل الطاعة بسهولة، ويسراً، وانقياد فهذا أكمل حالاً بلا شك؛ لأنَّه مطمئن بالإيمان فرح بالطاعة؛ أما الأول فحاله أدنى؛ ولكنَّه يؤجر على مجاهدة نفسه على الطاعة؛ وعلى ترك المعصية؛ على أنَّ هذا الأول الذي قلنا: إنه مفضول، وله أجر المشقة ربما يمن الله عزَّ وجلَّ عليه - وهو أكرم الأكرمين - حتى تكون العبادة في نفسه

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٠٣) ومسلم برقم (١١٧٨).

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥٢٦/١٣).

(٣) تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (١١٨/٢).



سهلة، ويفعلها بارتياح؛ وهذا هو معنى قول بعض أهل العلم: طلبا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله؛ فالإنسان قد يفعل العبادة في البداية بمشقة، ويكون عنده نوع من التعب في تنفيذها؛ لكن إذا علم الله من نيته صدق القصد والطلب، يسر الله له الطاعة حتى كانت سجية له^(١).

المسألة (٧): هل العمل من الإيمان؟

نعم العمل من الإيمان، عند أهل السنة والجماعة ومن أدتهم الآتي:

١. لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٣] أي صلاتكم التي كانت إلى بيت المقدس.
٢. حديث رسول الله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة؛ فأفضلها قول: لا إله إلا الله؛ وأدنها: إماتة الأذى عن الطريق؛ والحياء شعبة من الإيمان»^(٢)؛ فقول: «لا إله إلا الله» من أعمال اللسان؛ و«إماتة الأذى عن الطريق» من أعمال الجوارح؛ وقوله ﷺ: «الحياء شعبة من الإيمان» من أعمال القلوب؛.
٣. الإيمان يطلق أيضاً على الاعتقاد؛ لقوله ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله...»^(٣)؛ فقوله ﷺ: «أن تؤمن بالله» هذا اعتقاد القلب؛ وقول اللسان، ووجه كون الأعمال من الإيمان أنها صادرة عن إيمان؛ والإيمان هو الذي حمله عليها، ولهذا لا يعد عمل المنافق من الإيمان؛ عمل المنافق (صلاته، وذكره لله، ونفقاته) لا يُعد من الإيمان؛ لأنّه صادر عن غير إيمان^(٤).

(١) ينظر: تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (١٢٠-١١٩/٢).

(٢) أخرجه مسم في الصحيح برقم (١٥٢).

(٣) أخرجه البخاري في رقم (٥٠)، ومسلم في الصحيح برقم (٨).

(٤) ينظر: تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (١٢٢/٢).

الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. أن الاعتراض على أحكام الله والتعاطف عن مقاصدها دليل على السُّفَهَ وقلة العقل.
٢. فضل هذه الأمة وشرفها، حيث أثنى عليها الله ووصفها بالوسطية بين سائر الأمم.
٣. التحذير من متابعة أهل الكتاب في أهوائهم؛ لأنهم أعرضوا عن الحق بعد معرفته.
٤. جواز نسخ الأحكام الشرعية في الإسلام زمن نزول الوحي، حيث نسخ التوجيه إلى بيت المقدس، وصار إلى المسجد الحرام^(١).

(١) المختصر في تفسير القرآن، جماعة من العلماء (ص: ٢٢).



المحاضرة (٤): السعي بين الصفا والمروءة وكتمان العلم الشرعي من الآية:
(١٥٨) سورة البقرة.

﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلَيْهِمْ ﴾^{١٥٨} ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُهَدَّىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَتْنَا لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَأْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَأْعَنُهُمُ الْلَّهُعُونَ ﴾^{١٥٩} ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَنُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا أَتَوَابُ أَرْحَيمُ ﴾^{١٦٠} [البقرة: ١٥٨ - ١٦٠].

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

- (١٥٨): {شعائر الله}: جمع شعيرة وهي ما جعله الله تعالى علمًا لطاعته.
- (١٥٨): {حج}: الحج زيارة بيت الله تعالى لأداء عبادات معينة تسمى نسكًا.
- (١٥٨): العمرة: زيارة بيت الله تعالى للطواف به والسعى بين الصفا والمروءة والتحلل بحلق شعر الرأس أو تقصيره.
- (١٥٨): لا جناح: لا بأس، والجناح: الإثم، وأصل الجنوح: الميل والعدوان.
- (١٥٨): تطوع: فعل خيراً غير واجب عليه.
- (١٥٨): يطوف: يسعى بينهما ذاهباً جائياً.
- (١٥٨): خيراً: الخير: اسم لكل ما يجلب المسرة، ويدفع المضرة، (العمل الصالح).
- (١٥٩). يكتمون: يخفون ويغطون حتى لا يظهر الشيء المكتوم ولا يعرف فيؤخذ به.
- (١٥٩). البيانات: جمع بينة وهي ما يثبت به شيء المراد إثباته، والمراد به هنا ما يثبت نبوة محمد ﷺ من نعمت وصفات جاءت في كتاب أهل الكتاب.

(١٥٩). الهدى: ما يدل على المطلب الصحيح ويساعد على الوصول إليه والمراد به هنا ما جاء به رسول الله ﷺ من الدين الصحيح المفضي بالأخذ به إلى الكمال والسعادة في الدنيا والآخرة.

(١٥٩). في الكتاب: التوراة والإنجيل.

(١٥٩). اللعنة: الطرد والبعد من كل خير ورحمة.

(١٥٩). اللاعنون: من يصدر عنهم اللعن؛ كالملائكة والمؤمنين، وقيل: جميع الخلائق حتى البهائم تلعنهم.

(١٥٩). أصلحوا: ما أفسدوه من عقائد الناس وأمور دينهم بإظهار ما كتموه والإيمان بما كذبوا به وأنكروه.

(١٥٩). ولا هم ينظرون: أي بأن يمهلوا ليعتذروا، كقوله تعالى: {وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ} ^(١).

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (١٩٤/٣)، (٤٨٤/١)، المفردات، للراغب الأصفاني (ص: ٤٥٦)، (ص: ٤٩١)، أيسر التفاسير للجزيري (١/١٣٥).



الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

١٥٨ - ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَوَّفَ
بِهِمَا وَمَنْ نَطَّوَ عَلَيْهِ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]. إن الجبلين المعروفيين بالصفا والمروة

قرب الكعبة من معالم الشريعة الظاهرة، والمسافة بينهما قربة (٧٦٠) ذراعاً، فمن قصد البيت لأداء نسك الحج أو نسك العمرة؛ فلا إثم عليه أن يسعى بينهما. وفي نفي الإثم هنا طمأنةً لمن تحرج من المسلمين من السعي بينهما اعتقاداً أنه من أمر العجahlية، وقد يبيّن تعالى أن ذلك من مناسك الحج. ومن فعل المستحبات من الطاعات متطوعاً بها مخلصاً؛ فإن الله شاكر له، يقبلها منه، ويجازيه عليها، وهو العليم بمن يفعل الخير، ويستحق الثواب.

١٥٩ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَنَا مِنَ الْبَيْنَتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَكُمُ اللَّهُ أَنَّا أَنْزَلَنَا فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ
يَلْعَمُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَمُهُمُ الْلَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. إن الذين يخفون ما أنزلنا من البيانات الدالة على صدق النبي وما جاء به، من اليهود والنصارى، من بعد ما أظهرناه للناس في كتبهم؛ أولئك يطردهم الله من رحمته، ويدعوا عليهم الملائكة والأنبياء والناس أجمعون بالطرد من رحمته.

١٦٠ - ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَإِنَّا التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠].

إلا الذين رجعوا إلى الله نادمين على كتمان تلك الآيات الواضحات، وأصلحوا أعمالهم الظاهرة والباطنة، وبيّنوا ما كتموه من الحق والهدى، فأولئك قبل رجوعهم إلى طاعتي، وانا التواب على من تاب من العباد، الرحيم بهم^(١).

(١) المختصر في تفسير القرآن، جماعة من العلماء (ص: ٢٤).

الوقفة الثالثة: مناسبة الآية (١٥٨) لما قبلها:

قيل: لَمَّا بَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ إِنَّمَا حَوَّلَ الْقَبْلَةَ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ إِحْيَاءُ لِشَرَائِعِ إِبْرَاهِيمَ وَدِينِهِ، وَكَانَ السُّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِرِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى مَا ذُكِّرَ فِي قَصْةِ بَنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَسَعَى هَاجِرَ بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ - فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْحُكْمَ.

وقيل: لَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: {وَلَيَثْلُونَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْحَوْفِ وَالْجُوعِ...}، إِلَى قَوْلِهِ: {وَبَيْشِرُ الصَّابِرِينَ}، قَالَ: إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَهُمَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ آثارِ هَاجِرِ وَإِسْمَاعِيلَ مَمَّا جَرِيَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْبَلَوِيِّ^(١).

الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات:

قال عروة: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرأيت قول الله تعالى: {إِن الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْوِفَ بِهِمَا} [البقرة: ١٥٨]، فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا ابن أخي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه، كانت: لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما، ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يسلمو يهلوون لمناة الطاغية، التي كانوا يعبدونها عند المشلل، فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا، سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، قالوا: يا رسول الله، إننا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى: {إِن الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} [البقرة: ١٥٨]. الآية قالت عائشة رضي الله عنها: «وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما»، ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن فقال: إن هذا لعلم ما كنت سمعته، ولقد سمعت رجالاً من أهل العلم يذكرون: أن الناس، - إلا من ذكرت عائشة - ممن كان يهلك بمناة،

(١) ينظر: تفسير الرازي (٤/١٣٤).



كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروءة، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا والمروءة في القرآن، قالوا: يا رسول الله، كنا نطوف بالصفا والمروءة وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفا والمروءة؟ فأنزل الله تعالى: {إن الصفا والمروءة من شعائر الله} [البقرة: ١٥٨] الآية قال أبو بكر: «فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما، في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفا والمروءة، والذين يطوفون ثم تحرجو أن يطوفوا بهما في الإسلام، من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا، حتى ذكر ذلك، بعد ما ذكر الطواف بالبيت»^(١).

فوائد ولطائف:

١. قُبْح هذا الكِتَمَانُ الذي سَلَكَهُ المذكورون في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهَدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَكُمْ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَأْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَأْعَنُهُمُ الَّذِينَ لَا يَعْنِونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. لأنَّه كتمانٌ بعدَ بيانٍ؛ فليس لهم أن يقولوا: (لم نتكلّم؛ لأنَّ الأمر مشتبهٌ علينا)؛ فالإنسان الذي لا يتكلّم بالشيء لاشتباه الأمر عليه قد يُعذر، لكنَّ الذي لا يتكلّم مع أنَّ الله بيَنهُ للناس يكون هذا أعظمَ قُبَحًا-والعياذ بالله^(٢).

٢. ﴿وَمَنْ تَطَعَّعَ خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨]. فليس المقصود من خَيْرًا خصوص السعي؛ لأنَّ خَيْرًا نكرة في سياق الشرط، فهي عامة؛ ولهذا عُطفت الجملة بالواو دون الفاء؛ لثلاً يكون الخَيْرُ قاصِرًا على الطواف بين الصفا والمروءة^(٣).

(١) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (١٦٤٣).

(٢) ينظر: تفسير ابن عثيمين - الفاتحة والبقرة (١٩١/٢).

(٣) ينظر: تفسير ابن عاشور (٦٤/٢).

٣. ﴿ وَمَنْ نَطَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥٨]. وختمت الآية بصفتين مناسبتين، ووعلتا الموضع الحسن؛ لأنَّ التطوع بالخير يتضمن الفعل والقصد، فناسب ذكر الشُّكر باعتبار الفعل، وذكر العِلم باعتبار القصد^(١).

٤. قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩]. فيه التعبير بالفعل المضارع في يَكْتُمُونَ، للدلالة على أنَّهم في الحال كاتمون للبيانات والهدى، ولو وقع بلفظ الماضي لتوهم السامع أنَّ المعنى به قومٌ مضواً، مع أنَّ المقصود إقامة الحُجَّة على الحاضرين^(٢).

٥. في قوله: ﴿ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْلَّعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩]. اختيار اسم الإشارة للبعيد (أُولَئِكَ)؛ ليكون أبعث للسامع على التأمل فيهم، والالتفات إليهم، أو تحقيراً لهم؛ لبعدهم عن رحمة الله تعالى^(٣).

٦. في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [البقرة: ١٦١]، جاء ذِكر لعنة الملائكة والنَّاس - مع أنَّ لعنة الله وحده كافيةٌ في خزيهم ونكالهم - قد يكون لبيان أنَّ جميع مَنْ يعلم حالهم من العوالم العلوية والسفلى يراهم محلًّا لللعنة الله ومقتته، فلا يُرجى أن يَرَأْفَ بهم رَأْفَ، ولا أن يَشْفَعَ لهم شافع^(٤).

(١) ينظر: تفسير أبي حيان (٢/٦٨).

(٢) ينظر: تفسير ابن عاشور (٢/٦٦).

(٣) ينظر: تفسير ابن عاشور (٢/٦٧).

(٤) ينظر: تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا (٢/٤٣).



الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:

﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ أَلْبَتَ أَوْ أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ

تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٥٨]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): ما هو أصل السعي؟

أصل مشروعية السعي هو سعي هاجر عليها السلام، عندما تركها إبراهيم مع ابنهما إسماعيل عليهما السلام بمكة، ونفذ ما معها من طعام وشراب، وبدأت تشعر هي وابنها بالعطش؛ فسعت بين الصفا والمروءة سبع مرات طلباً للماء... قال ابن عباس قال النبي ﷺ ((فذلك سعي الناس بينهما)).

المسألة (٢): في كيفية السعي بين الصفا والمروءة؟

جماهير العلماء على أن السعي بين الصفا وبين المروءة يكون بالبداءة بالصفا والانتهاء بالمرءة، وأن الذهاب من الصفا إلى المرءة يعتبر شوطاً، والذهاب من المرءة إلى الصفا يعتبر شوطاً ثانياً، وهكذا حتى يتم سبعة أشواط يبدأ بالصفا وينتهي بالمرءة كما ذكرنا.

وذهب محمد بن جرير الطبرى وجماعة من المذهب الشافعى أن الشوط الواحد يكون بالبداءة بالصفا والعود إليه).

(١) أخرجه البخارى في الصحيح برقم (٣٣٦٤).

(٢) ينظر: قال الماوردي: وبه قال من أصحابنا أبو سعيد الإصطخري وأبو بكر الصيرفى. الحاوي (٤/١٥٩).

المسألة (٣): ما هو حكم السعي؟

السعي بين الصفا والمروءة ركن من أركان الحج والعمرة، وهو مذهب المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، دليلهم: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَارِ اللَّهِ فَمَنْ حَاجَ الْبَيْتَ أَوْ أَعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْوَقَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]. وجه الدلالة: دل أن السعي بينهما أمر لا بد منه، ول الحديث: (نبدأ بما بدأ الله به)^(٤). وجه الدلالة: وقد تقرر في الأصول أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم، إذا كان لبيان نصٍّ مجملٍ من كتاب الله؛ فإن ذلك الفعل يكون لازماً^(٥). (لتأخذوا مناسككم)^(٦)، قال ابن كثير: "فكل ما فعله في حاجته تلك واجب لا بد من فعله في الحج، إلا ما خرج بدليل، والله أعلم"^(٧).

(١) ينظر: مواهب الجليل، للحطاب (٤ / ١١٨).

(٢) ينظر: روضة الطالبين، للنووي (٣ / ٩١).

(٣) ينظر: كشف القناع، للبهوتى (٢ / ٥٢١).

(٤) أخرجه مسلم (١٢١٨) بلفظ: ((أبدأ بما بدأ الله به)).

(٥) أضواء البيان) للشنقيطي (٤ / ٤١٧).

(٦) أخرجه مسلم (١٢٩٧).

(٧) تفسير ابن كثير (١ / ٤٧١).



المسألة (٤): متى يكون السعي؟

اختلاف أهل العلم في اشتراط تقدم الطواف على السعي على قولين:

القول الأول: يشترط في صحة السعي أن يقع بعد الطواف، وهذا باتفاق المذاهب

الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(١).

حجتهم: لهم أدلة كثيرة من أبرزها حديث بن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه كان إذا طاف

في الحج أو العمرة أول ما يقدم، سعى ثلاثة أطوف، ومشى أربعة، ثم سجد سجدين،

ثم يطوف بين الصفا والمروة^(٢).

وجه الدلالة: أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه: كان يقدّم الطواف على السعي بدلاله كلمة (ثم) وقد قال:

((لتأخذوا مناسككم))، وفعله في المناسب يفيد الوجوب^(٣).

القول الثاني: لا يشترط لصحة السعي أن يسبقه طواف، وهذا مذهب الظاهرية، ورواية

عن أحمد^(٤).

(١) المراجع حسب ترتيب المذاهب أعلاه: المسotto للسرخسي (٤٦/٤)، مواهب الجليل، للحطاب (١٨٨/٤)، الحاوي الكبير، للماوردي (١٥٧/٤)، المغني، لابن قدامة (٣٥٢/٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٦١٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٢٩٧).

(٤) المحلى، لابن حزم (١٨٣/٧) رقم (٨٤٥). وعن أحمد رواية ثالثة: أنه يجزيه إن كان ناسياً أو جاهلاً؛ لأن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه لما

سئل عن التقديم والتأخير في حال الجهل والنسيان، قال: (لا حرج)، المغني، لابن قدامة (٣٥٢/٣).

المسألة (٥): هل يجوز السعي راكباً لعذر؟

يجوز السعي راكباً لعذر لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: ((طاف النبي صلوات الله عليه وسلم على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروءة ليراه الناس وليشرف عليهم ليسأله وإن الناس غشوه))^(١). ول الحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: ((شكوت إلى رسول الله صلوات الله عليه وسلم أني أشتكي، فقال: طوفي من وراء الناس وأنت راكبة))^(٢). ويجوز السعي راكباً للإجماع، نقل الإجماع على جواز ذلك ابن عبدالبر^(٣) وابن قدامة^(٤) وابن القيم^(٥).

المسألة (٦): حكم من سعى بين الصفا والمروءة راكباً بدون عذر؟

القول الأول: يجوز السعي راكباً، ولا شيء عليه، وهذا مذهب الشافعية^(٦)، وهو قول طائفة من السلف^(٧)، واختاره ابن حزم^(٨)، وابن قدامة^(٩). دليلهم حديث: ((أن النبي صلوات الله عليه وسلم طاف

(١) أخرجه مسلم في الصحيح برقم (١٢٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٤٦٤)، ومسلم (١٢٧٦).

(٣) قال ابن عبدالبر: (هذا ما لا خلاف فيه بين أهل العلم، كلهم يقول: إن من كان له عذر أو اشتكي مرضًا أنه جائز له الركوب في طوافه بالبيت، وفي سعيه بين الصفا والمروءة، وختلفوا في جواز الطواف راكباً لمن لم يكن له عذر أو مرض) ((التمهيد)) (٩٩ / ١٣).

(٤) قال ابن قدامة: (لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر) ((المغني)) (٣ / ١٩٩).

(٥) قال ابن القيم: (والطواف والسعى إذا عجز عنه مashi'a، فعَلَه راكباً اتفاقاً) ((أعلام الموقعين)) (٣ / ١٨).

(٦) ينظر: الأم، للشافعی (١٩٠ / ٢)، روضة الطالبين، للنووي (٢٩١ / ٢).

(٧) قال ابن المنذر: (كان أنس بن مالك يطوف بينهما على حمار، وقد روبنا عن عطاء، ومجاهد أنهما سعيا على دابتين، وقال الشافعی: يجزيه إن فعل ذلك) ((الإشراف)) (٣ / ٢٩٤).

(٨) قال ابن حزم: (والطواف والسعى راكباً جائز، وكذلك رمي الجمرة لعذر ولغير عذر) ((المحل)) (٧ / ١٨٠).

(٩) قال ابن قدامة: (فاما السعي راكباً فيجزئه لعذر ولغير عذر) ((المغني)) (٣ / ١٩٩).



راكباً وسعى راكباً^(١)، وهو صلٰى الله عليه وسلم لا يفعل إلا ما يسوغ فعله، والله تعالى أمر بالسعى مطلقاً، فكيفما أتى به أجزاءه، ولا يجوز تقييد المطلقاً بغير دليل.

القول الثاني: لا يجوز السعي راكباً من غير عذر، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والحنابلة^(٤). دليلهم: أن السعي بين الصفا والمروءة فرض، فالقياس أن يجب المشي فيه إلا لعذر^(٥). وكذلك لا دليل على جواز السعي راكباً، وما ورد عن النبي ﷺ، فإنما كان لعذرٍ فلا يلحق به من لا عذر له.

المسألة (٧): حكم التطوع بالسعى بين الصفا والمروءة؟

لا يشرع التطوع بالسعى بين الصفا والمروءة لغير الحاج والمعتمر. الدليل: الإجماع:

نقل الإجماع على ذلك ابن حجر، والشنقيطي^(٦).

المسألة (٨): حكم الموالة بين السعي والطواف؟

لا تجب الموالة بين الطواف والسعى وإن كانت مستحبة، وهو مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية والحنابلة^(٧). دليلهم: أن السعي عبادة مستقلة، فإذا فُصل بينها وبين

(١) أخرجه مسلم في الصحيح برقم (١٢٦٤).

(٢) ينظر: المبسوط، للسرخسي (٤ / ٧٨)، بداع الصنائع، للكاساني (٢ / ١٣٤)، ويلزمه إعادة السعي وإلا فعليه دم.

(٣) ينظر: المدونة، لسحنون (١ / ٤٢٨)، مواهب الجليل، للحطاب (٤ / ١٥١)، ويلزمه إعادة السعي وإلا فعليه دم.

(٤) ينظر: كشف النقاع، للبهوتى (٢ / ٤٨١)، شرح منتهى الإرادات، للبهوتى (١ / ٥٧٣)، ويلزمه إعادة السعي.

(٥) ينظر: التمهيد، لابن عبد البر (٩٦ / ٢).

(٦) قال ابن حجر: (... إجماع المسلمين على أن التطوع بالسعى لغير الحاج والمعتمر غير مشروع) فتح الباري (٣ / ٤٩٩). وقال محمد الأمين الشنقيطي: (... إجماع المسلمين على أن التطوع بالسعى لغير الحاج والمعتمر غير مشروع، والعلم عند الله تعالى)، أضواء البيان (٤ / ٤٣٠).

(٧) البحر الرائق، لابن نجيم (٢ / ٣٥٧)، روضة الطالبين، للنووي (٣ / ٩٠)، كشف النقاع، للبهوتى (٢ / ٤٨٨).

غيرها بشيء فلا يضر . ثانياً: أن الموالاة إذا لم تجب في نفس السعي، ففيما بينه وبين الطواف أولى^(١).

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُهَدَّىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَأْلَمُهُمُ اللَّهُ وَيَأْلَمُهُمُ الْلَّاهُمَّ اللَّاهُمَّ لَا يَأْلَمُهُمْ إِنَّمَا يَأْلَمُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. وفي الآية مسألتان:

المسألة (١): حكم كتمان العلم؟

حرمة كتمان العلم: لقوله ﷺ: «من سئل عن علم علمه، فكتمه، ألمجه الله بلجام من نار يوم القيمة»^(٢)، أقول يحرم كتم العلم عند الحاجة إليه؛ لأنّه أصل التهاون، وسبب نسيان الشرائع، وأجزية المعاد تبني على المناسبات، فلما كان الإثم كف لسانه عن النطق، جوزي بشبح الكف وهو اللجام من نار^(٣).

المسألة (٢): هل هذه الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ...﴾ [البقرة: ١٥٩]. خاصة بأحبار اليهود والنصارى؟

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُهَدَّىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَأْلَمُهُمُ اللَّهُ وَيَأْلَمُهُمُ الْلَّاهُمَّ اللَّاهُمَّ لَا يَأْلَمُهُمْ إِنَّمَا يَأْلَمُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. وهي وإن كانت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فدخل فيها كل من علم علماً أمر الله العباد بمعرفته لزمه من عدم تبليغه ما لزم أهل الكتاب منه، ففي الآية تنبية وتحذير لمن فعل فعلهم، وسلك

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن باز (٣٤٣/١٧)، المعني لابن قدامة (٣٥٢/٣).

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٣٦٥٨) ، وهذا لفظه، وأخرجه الترمذى برقم (٢٦٤٩).

(٣) حجة الله البالغة، ولی الله الدھلوي (٤٨٩/١)، منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١٥/١).



سبيلهم، مع أن النبي ﷺ قد عهم بالوعيد في الحديث المشهور "من كتم علمًا ألم يحتمل الله بليجام من نار يوم القيمة" ^(١).

قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾

[البقرة: ١٦٠]. وفي الآية مسألتان:

المسألة (١): أثر التوبة على الأحكام الشرعية؟

لتوبة تأثير على الحكم الشرعي، يتافق عليه الفقهاء في مسائل ويختلفون في أخرى، وهذه نماذج تدل على ذلك منها:

١. الإجماع أن توبة القاذف إذا تاب تذهب عنه اسم الفسق، وخالفوا في قبول شهادته فالحنفية لا تقبل شهادته، والجمهور تقبل شهادته.

٢. هل تسقط الحدود بالتوبة قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ): "اتفق العلماء فيما أعلم على أن قاطع الطريق واللص ونحوهما إذا رفعوا إلى ولى الأمر ثم تابوا بعد ذلك لم يسقط الحد عنهم بل تجب إقامته وإن تابوا" ^(٢). والمسألة محل خلاف وليس إجماع فإن بعض الشافعية يرى سقوط الحدود بالتوبة قال البغوي: "أما من تاب بعد القدرة عليه فلا يسقط عنه شيء منها، وقيل: كل عقوبة تجب حقاً لله عز وجل من عقوبات قطع الطريق، وقطع السرقة، وحد الزنا، والشرب، تسقط بالتوبة بكل حال، والأكثرون على أنها لا تسقط" ^(٣).

٣. اتفق الفقهاء على أن توبة الكافر - أي إسلامه - مقبولة إذا كانت قبل الغريرة.

(١) فتح المنعم شرح صحيح مسلم (٢ / ١٢٣). والحديث أخرجه أبو داود برقم (٣٦٥٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٨). (٣٠٠).

(٣) تفسير البغوي، معالم التنزيل (٣ / ٥٠).

٤. ذهب الجمهور إلى أن توبة الزاني غير الممحضن قبل السنة لا تؤثر في نفيه، ولا يخرج من حبسه، حتى تنقضي السنة؛ لأنها جزء من الحد، وإن عاد من النفي أعيد نفيه^(١).

المسألة (٢): حكم تأخير البيان عن وقت الحاجة؟

أجمع المسلمون على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الفور؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. من نقل الإجماع: أبو المظفر السمعاني (٤٨٩ هـ) قال: "لا خلاف بين الأمة أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل"^(٢). الموافقون على الإجماع: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية^(٣).

مستند للإجماع: ويستدل على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة: قول الله تعالى:

﴿يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَرِّعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١١٤]. وجه الدلالة: قوله: **﴿وَيُسَرِّعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾** أي: يبادرون إليها، فيتهزون الفرصة فيها، ويفعلونها في أول وقت إمكانها، وذلك من شدة رغبتهم في الخير، ومعرفتهم بفوائده وحسن عوائده^(٤). وأما من السنة فحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ((رأى خاتماً من ذهب في يد رجل، فنزعه فطرحة، وقال:

(١) فتح القدير لابن الهمام (٤/٢٦٨)، مغني المحتاج (٤/١٨١)، المغني لابن قدامة (١٢/٤٨٢).

(٢) قواطع الأدلة في الأصول (١/٢٩٥).

(٣) المراجع حسب ترتيب المذاهب أعلاه: البحر الرائق (٥/٤٥)، أنوار البروق في أنواع الفروق (٤/٣٩٩)، إحياء علوم الدين، الغزالى (١/١٣٨)، إعلام الموقعين (٢/١٧٧)، الفصل في الملل (٤/١٣٢).

(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ١٤٤).



"يَعْمِدُ أَحْدَكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِّن نَّارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ!)"^(١). وجه الدلالة: أن النبي ﷺ بادر إلى إنكار المنكر، ولم يؤخر البيان عن وقت الحاجة إليه.

الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. مشروعية السعي بين الصفا والمروءة لمن حج البيت أو اعتمر. وأن السعي تخليداً لذكرى إبراهيم وزوجته هاجر وابنهما إسماعيل عليهما السلام؛ وتشريفاً لهم.
٢. استشعار العبد بأن حاجته وفقره إلى خالقه كحاجة وفقر تلك آسيا في ذلك الكرب إلى خالقها ورازقها، وليتذكر أن من كان يطيع الله كإبراهيم عليه السلام لا يخيب دعاءه.
٣. تفید الآيات التطوع بالخير في قول الله: {وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا} على أن من تطوع بالبدع، التي لم يشرعها الله ولا رسوله ﷺ، أنه لا يحصل له إلا العناء، وليس في هذا التطوع خير له، بل قد يكون شرّا له، إن كان متعمداً، عالماً بعدم مشروعية العمل.
٤. الترغيب في فعل الخيرات من غير الواجبات، وذلك من سائر النوافل؛ كالطواف والصلوة والصيام والصدقات والرباط والجهاد
٥. من أعظم الآثام وأشدتها عقوبة كتمان الحق الذي أنزله الله، والتلبيس على الناس، وإضلالهم عن الهدى الذي جاءت به الرسل؛ حتى تصل الهدایة لجميع الناس.
٦. التوبة النصوح لله بشروطها المعروفة يجب معها إرجاع الحقوق إلى أهلها^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٠٩٠).

(٢) المختصر في تفسير القرآن الكريم (٢٤/١)، أيسر التفاسير، للجزائري (١٣٧/١)، رواع البيان، للصابوني (١٥٢/١).

المحاضرة (٥) : إباحة الطيبات من الآية (١٧٣-١٧٢) سورة البقرة.

(يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّا مِنْ طَيِّبَتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَآشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا بِإِنَّمَا حَرَمَ عَيْنَكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أُضْطُرَّ إِلَيْهِ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ) [١٧٣] [١٧٢] [البقرة: ١٧٣ - ١٧٢].

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

{**الطيبات**} : جمع طيب وهو الحال. {**حرم**} : حظر ومنع. {**الميّة**} : ما مات من الحيوان حتف أنفه بدون تذكرة. {**الدم** المسفوح} : السائل لا المختلط باللحم.

{**الخنزير**} : حيوان خبيث معروف بأكل العدرة ولا يغار على أنثاه.

{**وما أهل به لغير الله**} : الإهلال: رفع الصوت باسم من تذبح له من الآلهة، وكان المشركون إذا ذبحوا ذكروا اسم اللات والعزى ورفعوا بذلك أصواتهم، والمعنى: حرم عليكم ما ذبح للأصنام والطواغيت، وذكر عليه اسم غير الله.

{**اضطر**} : ألجئ وأكره بحكم الضرر الذي لحقه من الجوع أو الضرب.

{**غير باغ**} : غير ظالم في أكله فوق حاجته.

{**ولا عاد**} غير متجاوز حدود ما أتيح له.

{**الإثم**} : أثر المعصية على النفس بالظلمة والتديسية^(١).

(١) السراج في بيان غريب القرآن، محمد الخضيري (ص/١٤).



الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

١٧٢ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاتَّبَعُوا رَسُولَهُ، كُلُّوْا مِنَ الطَّيَّابَاتِ الَّتِي رَزَقْنَاكُمُ اللَّهُ وَأَبَاحَهَا لَكُمْ، وَاشْكُرُوا اللَّهَ ظَاهِرًا وَبِإِنْبَاطٍ مَا تَفْضُلُ بِهِ عَلَيْكُمْ مِنَ النَّعْمَ، وَمِنْ شُكْرِهِ تَعَالَى أَنْ تَعْمَلُوا بِطَاعَتِهِ، وَأَنْ تَجْتَنِبُوا مَعْصِيَتِهِ، إِنْ كُنْتُمْ حَقًّا تَعْبُدُونَهُ وَحْدَهُ، وَلَا تَشْرُكُونَ بِهِ شَيْئًا.

١٧٣ - إِنَّمَا حَرَمَ اللَّهُ عَلَيْكُم مِمَّا مَاتَ بِغَيْرِ ذِكَارٍ شُرُعْيَةً، وَالدَّمُ الْمَسْفُوحُ السَّائِلُ، وَلَحْمُ الْخَنْزِيرِ، وَمَا ذُكِرَ عَلَيْهِ غَيْرُ اسْمِ اللَّهِ عِنْدَ تَذْكِيَتِهِ، فَإِذَا اضْطُرَّ الْإِنْسَانُ إِلَى أَكْلِ شَيْءٍ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ بِالْأَكْلِ مِنْهَا دُونَ حَاجَةٍ، وَلَا مُتْجَاوِزٌ لِحَدِ الْفَضْرُورَةِ؛ فَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ وَلَا عَقُوبَةُ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لِمَنْ تَابَ مِنْ عَبَادِهِ، رَحِيمٌ بِهِمْ، وَمَنْ رَحْمَتْهُ أَنَّهُ تَجاوزَ عَنْ أَكْلِ هَذِهِ الْمُحْرَمَاتِ عِنْدَ الاضْطَرَارِ^(١).

الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:

لا يوجد للآيات سبب نزول صحيح صريح.

فوائد ولطائف:

١. ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوْا مِنْ طَيَّابَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا تَعْبُدُونَ﴾
[البقرة: ١٧٢]. وَخَصَّ الْمُؤْمِنِينَ هُنَا بِالذِّكْرِ تَفْضِيلًا^(٢).

٢. الْخَنْزِيرُ عِنْدَ الْجَمَهُورِ نَجْسٌ، وَقَالَ مَالِكٌ: طَاهِرٌ؛ عَلَةُ الطَّهَارِ عِنْدَ مَالِكِ الْحَيَاةِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ حَيْوانٍ عِنْدَ مَالِكٍ^(٣).

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم، مجموعة مؤلفين (٢٦/١).

(٢) تفسير القرطبي (٢١٥/٢).

(٣) أحكام القرآن، لابن العربي (٨٠/١).

٣. شحم الخنزير حرام عند الجمهور، لأن اللحم يشمل الشحم، وغير حرام عند الظاهرية.
وقد استدل مالك وأصحابه على أن من حلف ألا يأكل شحّما فأكل لحّما لم يحنث بأكل اللحم. فإن حلف ألا يأكل لحّما فأكل شحّما حنث؛ لأن اللحم مع الشحم يقع عليه اسم اللحم، فقد دخل الشحم في اسم اللحم ولا يدخل اللحم في اسم الشحم^(١).

الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

﴿يَتَأْيَهَا الَّذِينَ كَانُوا مِنْ طَّبَّاعَتِهِمْ مَا رَزَقْنَاهُمْ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]

وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): ما حكم أكل الطيبات؟ وما المراد بها؟

المراد بالأكل الانتفاع من جميع الوجوه، والطيبات هي الرزق الحلال، فكل ما أحله الله فهو طيب، وكل ما حرمه الله فهو خبيث، وحكم أكل الطيبات مباح بالنص الشرعي، كما أنه شرط لإجابة الدعاء للعبد.

المسألة (٢): هل تجمع الطيبات الحلال واللهزة؟ وهل الإباحة بالأكل لا يعقبها نهي؟

نعم قد تجمع الطيبات الحلال واللهزة، وأفادت الآية الإباحة على الإطلاق، ثم عقبها بالمحرم من الميتة والدم والمفسوح ولحم الخنزير وما ذكر عليه اسم غير الله تعالى^(٢).

المسألة (٣): متى يكون الأكل واجباً ومتى يكون مندوباً ومتى يكون مباحاً؟

يقول الرازي: اعلم أن الأكل قد يكون واجباً، وذلك عند دفع الضرر عن النفس، وقد يكون مندوباً، وذلك أن الضيف قد يمتنع من الأكل إذا انفرد وينبسط في ذلك إذا سوعد،

(١) تفسير القرطبي (٢/٢٢٢)، وينظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٣/٦٠).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم (٥٧٢٣٠)، وابن ماجه في سننه برقم (٤/٣٣١).



فهذا الأكل مندوب، وقد يكون مباحاً إذا خلا عن هذه العوارض، والأصل في الشيء أن يكون خالياً عن العوارض، فلا جرم كان مسمى الأكل مباحاً وإذا كان الأمر كذلك كان قوله: {كلوا} في هذا الموضع لا يفيد الإيجاب والندب بل الإباحة.

﴿إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ^١
فَلَآئِمْ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

المأسأة (١): ما هي المحرمات من الحيوانات المأكولة؟

- ١ - الميتة: وهي كل حيوان حلال الأكل وفارقته الروح من غير ذكاة شرعية ما عدا ميته السمك والجراد لحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "أحلت لنا ميتان ودمان، فأما الميتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبش والطحال"^(١).
- ٢ - المنخنقة: وهي التي التف على عنقها حبل ونحوه فخنقها.
- ٣ - الموقوذة: وهي التي ضربت بشيء ثقيل.
- ٤ - المتردية: وهي التي تسقط من شيء مرتفع.
- ٥ - النطحية: وهي التي نطحها حيوان آخر برأسه. ومثلها ما صدمت بنحو سيارة.
- ٦ - ما أكل السبع: وهي التي افترسها الذئب ونحوه. الله

(١) ينظر: أحكام القرآن، لابن العربي (٧٦/١).

المسألة (٢): هل يظهر جلد الميّة بالدباغ؟ اختلف الفقهاء في هذه المسألة:

١. ذهب الجمهور من الحنفية^(١) والشافعية^(٢) وهو رواية عن أَحْمَد^(٣) إلى أن جلد الميّة يظهر بالدباغ إلا جلد الكلب والخنزير؛ لنجاسته عينها. حجتهم كثيرة من أبرزها: ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: تصدق على مولاة لميمونة بشاة، فماتت فمر بها رسول الله ﷺ فقال: "هلا أخذتم إهابها [جلدها] فدبغتموه، فانتفعتم به؟" فقالوا: إنها ميّة، فقال: إنما حرم أكلها^(٤).
٢. ذهب الحنابلة^(٥) أن جلد الميّة النجسة لا يظهر بالدباغ ويباح استعماله بعد الدبغ في يابس لا مائع، بشرط أن يكون الجلد لحيوان ظاهر في الحياة، سواء كان مأكولاً للحم كالشاة، أو لا كالهرة. حجتهم: عن عبد الله بن حكيم قال: "أتانا كتاب النبي ﷺ وأنا غلام ألا تتتفعوا بإهاب ميّة ولا عصب"^(٦). وجه الدلالة: النهي يدل على التحرير، ولأن الميّة نجسة العين ونجس العين لا يمكن تطهيره؛ ولأن الجلد من الميّة فكان حراماً كاللحم لا يظهر بالدباغ.

(١) رد المختار على الدر المختار (١٣٦/١).

(٢) المجموع، للنووي (٢١٤/١).

(٣) المغني، لابن قدامة (٦٦/١).

(٤) أخرج البخاري في صحيحه، برقم (٢١٠٨)، ومسلم في صحيحه (١/٢٧٦) برقم (٣٦٣) واللفظ لمسلم.

(٥) المغني، لابن قدامة (١/٩٢)، الإنصاف، المرداوي (١/١٦٦).

(٦) أخرج أَحْمَد في مسنده (٤/٣١٠)، وأبو داود، في سننه برقم (٤١٢٧)، والترمذني، برقم (١٧٢٩) وقال: حديث

حسن.



المسألة (٣): في حكم لبن الميتة: اختلفت أقوال الفقهاء في حكم لبن الميتة: ذهب الجمهور: مالك^(١) والشافعي^(٢) وإحدى الروايتين عن أحمد^(٣) وهو المشهور في المذهب عندهم - إلى أن لبن الميتة وأنفحتها نجسة.

٣. وذهب الحنفية^(٤) إلى القول بطهارة لبن الميتة، وبه قال الإمام أحمد^(٥) في إحدى الروايتين عنه.

المسألة (٤): حكم أكل الحيوان المصعوق بالتيار الكهربائي؟

١. إذا صعق الحيوان المأكول بالتيار الكهربائي، ثم بعد ذلك تم ذبحه أو نحره وفيه حياة فقد ذكرى ذكاة شرعية، وحل أكله لقوله تعالى {إلا ما ذكيتم}.

٢. إذا زهرت روح الحيوان المصاب بالصعق الكهربائي قبل ذبحه أو نحره فإنه ميتة يحرم أكله لعموم قوله تعالى: {حرمت عليكم الميتة}.

٣. إذا كان التيار الكهربائي منخفض الضغط وخفيف المس بحيث لا يعذب الحيوان، وكان في ذلك مصلحة كتحفيض ألم الذبح عنه وتهيئة عنقه ومقاومته، فلا بأس بذلك شرعاً مراعاة للمصلحة^(٦).

(١) الشرح الصغير، للدردير (٢٠/١).

(٢) مغني المحتاج، للشريبي (١/٨٠).

(٣) المغني، لابن قدامة (٦١/١).

(٤) فتح القيدير، لابن الهمام (٩٦-٩٧/١).

(٥) المغني، لابن قدامة (٦١/١).

(٦) الفقه الميسر، جماعة مؤلفين (٧/٢٢)، وجاء في قرار المجمع التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم ٩٤ (٣/١٠) بشأن الذبح في موضوع الدواجن (د).

المسألة (٥): حكم أكل الجلاللة؟

الجلالة: من بهيمة الأنعام أو الدجاج ونحوها هي التي أكثر علفها النجاسات، حكمها: يحرم ركوبها، وأكل لحمها، وشرب لبنها، وأكل بيضها، حتى تحبس، وتعلف الطاهر، ويغلب على الظن طهارتها، من اضطر إلى محرم غير السم حل له منه ما يسد رمقه.

المسألة (٦): حكم نجاسته الدم؟

﴿إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمُ﴾ [البقرة: ١٧٣]. الدم منه ما هو نجس ومنه ما هو ظاهر؛

أما الدم النجس فهو على درجتين في الحكم:

الأول: نجس لا يعفى عن شيء منه مطلقاً: وهو الخارج من السبيلين، وكذا دم الميتة من حيوان لا يحل إلا بالذكاة (الذبح).

الثاني: نجس يعفى عن يسيره: وهو دم الآدمي عند من قال بنجاسته (وهم الجمهور)، ودم كل ما ميته نجسة، والدم الذي يبقى في الحيوان بعد خروج روحه بالذكاة الشرعية.

أما الدم الظاهر فمنه:

- ١ - دم السمك؛ لأن ميته ظاهرة.
- ٢ - دم ما لا يسيل دمه كدم البعوضة والبق والذباب.
- ٣ - الدم الذي يبقى في العروق والقلب والطحال والكبد، فهذا ظاهر سواء كان قليلاً أو كثيراً.

المسألة (٧): حكم الدم الذي يبقى في العروق واللحم؟

اتفق العلماء على أن الدم حرام نجس، لا يؤكل ولا ينتفع به، وقد ذكر تعالى الدم هنا مطلقاً وقيده في الأنعام بقوله: **﴿أَوَدَمَّا مَأْسَفُوا﴾** [الأنعام: ١٤٥]. وحمل العلماء المطلق



على المقيد، ولم يُحرّموا إلّا ما كان مسفوحاً^(١)، وورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (لولا أنّ الله قال أو دمًا مسفوحاً لتبّع الناس ما في العروق)^(٢)، فما خالط اللحم غير حرم بإجماع، وكذلك الكبد والطحال مجمع على عدم حرمته وإن كان في الأصل دمًا.

قال القرطبي: وأمّا الدم فمحرّم ما لم تعم به البلوى، والذي تعم به البلوى هو الدم في اللحم والعروق^(٣)، وروي عن عائشة أنها قالت: كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تعلوها الصفرة من الدم، فنأكل ولا ننكره^(٤).

المسألة (٨): المحرّم بالنص من المأكول والمشروب؟

ما حرم بالنص فهو كالدم والميّة والختنير، وما ذبح للأصنام، أو أهل به لغير الله من الشياطين والملائكة. أو لم يتم بالتدكية ذبحاً، بل بشقل كالموقدة والمتردية والنطيبة وما أكل السبع.

ومن المشروب لا يحرّم بالنص إلّا ما أسكر وهو الخمر، وأشد منه المخدرات ومثله الحشيشة^(٥).

المسألة (٩): حكم الأدهان والجيارات التي تكون من الخنزير؟

الأدهان والجيارات المضافة إلى الأغذية والحلويات ونحوها إن كانت من نبات فهي حلال ما لم تختلط بنجاسة، وإن كانت من حيوان محرم كالختنير والميّة فهي حرام، وإن كانت من حيوان مباح فإن كانت ذكاته شرعية، ولم تختلط بنجاسة فهي حلال.

(١) أحكام القرآن، لابن العربي ط. العلمية (١/٧٩).

(٢) أحكام القرآن، لابن العربي ط. العلمية (١/٧٩).

(٣) تفسير القرطبي (٢/٢٢١).

(٤) تفسير القرطبي (٢/٢٢١).

(٥) المقدمة في فقه العصر، د. فضل مراد (٢/٨٣٧).

المسألة (١٠): ما هي حقيقة التسمية عند الذبح؟

ذكر اسم الله تعالى بقوله: "بسم الله" لقول الله: ﴿فَكُلُّا مِمَّا ذَكَرَ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِغَايَتِهِ﴾

مؤمنين [الأنعام: ١١٨]. على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) وهي رواية عند الحنابلة^(٣): أنه يجوز أن يذكر اسم الله تعالى بأي اسم كان من أسماء الله تعالى وتحل الذبيحة.

القول الثاني: هو رواية للحنابلة^(٤) أن التسمية هي: "بسم الله"، ولا يقوم غيرها مقامها؛ لأن إطلاق التسمية ينصرف إليها وكان النبي ﷺ إذا ذبح سمي: "باسم الله والله أكبر".

المسألة (١١): ماذا يباح للمضطر ومن يخاف على نفسه الموت؟

إذا حدث للإنسان مجاعة بحيث لم يوجد ما يأكله من الطعام الحلال فإن العلماء يجمعون على أنه يجوز له الأكل من الميتة، وذلك بما يكفي لسد جوعه لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضطُرَّ﴾

غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ [آل عمران: ١٧٣]

وإذا وجد المضطر حيواناً مختلفاً في تحريمه وآخر متفقاً عليه، فإنه يأكل من المختلف فيه، كما لو وجد خنزيراً وثعلباً فإنه يأكل من الشلب. وإذا وجد المضطر طعاماً لغيره مضطراً مثله لم يُبَح له أخذته، وإن كان مستغنياً عنه أخذته بشمنه، فإن منعه منه صاحبه أخذه قهراً مع ضمانه له متى قدر.

(١) فتح القيدير، لابن الهمام (٤١١/١).

(٢) جواهر الإكليل في شرح مختص رخليل (٢٢٢/١).

(٣) المجموع، للنووي (٤١٠/٨).

(٤) المبدع، لابن مفلح (١٩٥/٣).



فإن قُتل المضطرب فهو شهيد وعلى قاتله ضمانه، وإن قُتل المانع للطعام فلا ضمان فيه؛ وذلك حماية للنفس المعصومة من التلف^(١)، وهي من الضروريات الخمس التي جاء الإسلام بالمحافظة عليها: "وهي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض"^(٢).

الوقفة الخامسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. الندب إلى أكل الطيبات من رزق الله تعالى في غير إسراف.
٢. وجوب شكر الله تعالى بالاعتراف بالنعمة له وحمده عليها وعدم صرفها في معاصيه.
٣. حرمة أكل الميتة، والدم المسقوح، ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله تعالى، هذه أصول المحرمات الأربع، وأما المختنقة والموقوذة والمتردية والنطيفة وما أكل السبع وما ذبح على النصب فهي متفرعة عن تلك الأصول وهي مذكورة في أول المائدة.
٤. جواز الأكل من الميتة عند الضرورة وهي خوف ال�لاك مع مراعاة الاستثناء في الآية وهو {غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ}.
٥. من نعمة الله تعالى على عباده المؤمنين أن جعل المحرمات قليلة محدودة، وأما المباحات فكثيرة غير محدودة^(٣).

(١) الفقه الميسر، لجماعة من المؤلفين (٣١/٧).

(٢) القوانين الفقهية لابن حزم (ص: ١٩٤)، الإفصاح، لابن هبيرة (٢ / ٣١٥)، العدة شرح العمدة (ص: ٤٥٤).

(٣) المختصر في تفسير القرآن الكريم، (٢٦/١)، أيسر التفاسير، للجزائري (١٣٧/١)، روائع البيان، للصابوني (١٥٢/١).

المحاضرة (٦): القصاص في الشريعة الإسلامية من الآية (١٧٩-١٧٨) سورة البقرة.

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنْبِ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ أَنْ تُرْجِعُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ إِلَاحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾١٧٨﴾ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَتَأْوِي إِلَى الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾١٧٩﴾ [البقرة: ١٧٩-١٧٨].

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

{كتب}: فرض عليكم.

{القصاص}: مأخذ من القصاص وهو تبع الأثر، وهو هنا تبع الدم بالقود وهو القتل.

{عفي له من أخيه شيء}: قبول الديمة في العمد، والعفو عن الدم

{فاتباع بمعرف}: فالواجب أن تكون مطالبة الديمة بالمعرف بالرفق واللين

{أداء إليه بإحسان}: وأن يكون أداء الديمة بإحسان حالياً من المماطلة والنقص.

{ذلك تخفيف من ربكم}: جواز أخذ الديمة بدلاً من القصاص تخفيف لكم، إذ كان في شرع من قبلكم القصاص فقط أو الديمة فقط، وأنتم مخيرون بين العفو والديمة والقصاص.

{من اعتدى بعد ذلك}: اعتدى على القاتل بعد العفو وقبول الديمة فإنه يتبع قتله لا غير^(١).

(١) غريب القرآن لابن قتيبة ت سعيد اللحام (ص: ٦٧، ٨٢)، المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ص: ٦٧٢).



الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

١٧٨ . يا أيها الذين آمنوا بالله واتبعوا رسوله، فُرِضَ عَلَيْكُمْ فِي شَأْنِ الَّذِينَ يَقْتَلُونَ غَيْرَهُمْ عَمَدًا وَعَدُوًا، مَعَاقِبُ الْقَاتِلِ بِمُثْلِ جَنَاحِهِ، فَالْحَرْ يُقْتَلُ بِالْحَرْ، وَالْعَبْدُ يُقْتَلُ بِالْعَبْدِ، وَالْأَنْثَى تُقْتَلُ بِالْأَنْثَى، فَإِنْ عَفَا الْمَقْتُولُ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ عَفَا وَلِيُّ الْمَقْتُولِ مُقَابِلَ الدِّيَةِ -وَهِيَ مُقَدَّارُ مِنَ الْمَالِ يَدْفَعُهُ الْقَاتِلُ مُقَابِلَ الْعَفْوِ عَنْهُ- فَعَلَى مَنْ عَفَا اتِّبَاعُ الْقَاتِلِ فِي طَلَبِ الدِّيَةِ بِالْمَعْرُوفِ لَا بِالْمَنِّ وَالْأَذْى وَعَلَى الْقَاتِلِ أَدَاءُ الدِّيَةِ بِإِحْسَانٍ، مِنْ غَيْرِ مُمَاطَلَةٍ وَتَسوِيفٍ، وَذَلِكَ الْعَفْوُ وَأَخْذُ الدِّيَةِ تَحْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ، وَرَحْمَةٌ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ، فَمَنْ اعْتَدَى عَلَى الْقَاتِلِ بَعْدِ الْعَفْوِ وَقَبْولِ الدِّيَةِ؛ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

١٧٩ . وَلَكُمْ فِيمَا شَرَعَهُ اللَّهُ مِنَ الْقَصَاصِ حِيَاةً لَكُمْ، بِحَقِّنِ دَمَائِكُمْ، وَدَفْعَ الْاعْتَدَاءِ بَيْنَكُمْ، يَدْرِكُ ذَلِكَ أَهْلُ الْعُقُولِ الَّذِينَ يَتَّقَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى بِالْأَنْقِيادِ لِشَرَعِهِ وَالْعَمَلِ بِأَمْرِهِ^(١).

الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كان في بنى إسرائيل القصاص، ولم تكن فيهِم الدِّيَةِ، فقال الله عز وجل لهذه الأمة: (كتب عليكم القصاص...)"^(٢).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: كان بين حيين من أحياء العرب قتال، وكان لأحد الحيين طول «أي: قدرة وترفع وغلبة» على الآخر، فقالوا: نقتل بالعبد منا الحر منكم، وبالمرأة الرجل، فنزلت آية القصاص^(٣).

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم، جماعة من المؤلفين (ص: ٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٤٢٢٨).

(٣) تفسير السمرقندى (١١٨/١).

وقال سعيد بن جبیر: إن حیین من العرب اقتلوا في الجاهلية قبل الإسلام بقليل، وكان بينهم قتل وجراحات، حتى قتلوا العبيد والنساء، فلم يأخذ بعضهم من بعض حتى أسلموا، فكان أحد الحیین يتطاول على الآخر في العدد والأموال، فحلفو ألا يرضوا حتى يقتل بالعبد منا الحرّ منهم، وبالمرأة منا الرجل منهم، فنزل فيهم ﴿لَحْرُ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨] (١).

قال ابن كثیر: هذه الآية منسوخة نسختها آية المائدة ﴿أَنَّ النَّفَسَ بِالنَّفَسِ﴾ [المائدة: ٤٥] (٢).

الخلاصة أن هذه الآية لم يصح فيها سبب نزول صحيح صريح، فالصحيح وهي رواية البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما غير صريح في النزول، والصريح في النزول وهي رواية سعيد بن جبیر رضي الله عنهما غير صحيح، وأما رواية ابن عباس الثانية الذي ذكرها السمرقندی فقد انفرد في سبب نزولها.

النتيجة: لا يصح في سبب نزول هذه الآية شيء صحيح صريح في السببية.

فوائد ولطائف:

١. ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. قال الزجاج: إذا علم الرجل أنه إن قُتل، أمسك عن القتل، فكان في ذلك حياة للذى هم بقتله ولنفسه، لأنه من أجل القصاص أمسك (٣).

(١) تفسير ابن حاتم محققاً رقم (١٥٧٣)، (٢٩٣/١).

(٢) تفسير ابن كثیر ت سلامة (١/٤٨٩).

(٣) زاد المسير، لابن الجوزي - المكتب الإسلامي (١/١٨١).



٢. ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. تنكير الحياة يفيد إما حياة عظيمة أو نوعاً من الحياة إشارة لحسنها وغرابتها^(١).

٣. ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. اتفق علماء البيان على أنّ هذه الآية - في الإيجاز مع جمع المعاني - بالغة إلى أعلى الدرجات..! وذلك لأنّ العرب عبروا عن هذا المعنى بلفاظ كثيرة، كقولهم: قتل البعض إحياء للجميع، وقول آخرين: أكثرروا القتل ليقلّ القتل. وأجود الألفاظ المنقولة عنهم في هذا الباب قولهم: القتل أنفي للقتل. ومن المعلوم لكل ذي لب أنّ بينها وبين ما في القرآن كما بين الله وخلقه! وأنّى لها الوصول إلى رشاقة القرآن وعدوبته..!^(٢).

الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْتُ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى أَخْرُجُوا الْمُحْرَكَرِ وَالْعَدُدَ بِالْعَدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّمَا يَعْلَمُ بِالْمَعْرُوفِ وَإِذَا إِيَّاهُ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَحْفِيقٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَعْنَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): كم أنواع الجنائية على النفس عند الأئمة الأربع؟

١. ذهب الحنفية^(٣) على أن الجنائية على النفس خمسة أقسام هي:

١) القتل العمد: وهو أن يقصد من يعلمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته به.

(١) تفسير ابن عرفة (٥٢٤ / ٢).

(٢) تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٨ / ٢).

(٣) بدائع الصنائع، للكاساني (٤٦٦ / ١٠).

٢) القتل شبه العمد: وهو أن يقصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالباً كالضرب بالعصا الصغيرة والسوط ونحوها فتؤدي إلى موته.

٣) القتل الخطأ: أن يفعل ما له فعله فيقتل إنساناً، مثل أن يرمي صيداً فيصيب آدمياً معصوماً لم يقصده فيقتله، أو يقتل مسلماً في صف كفار يظن أنه كافراً. وقد وافق الحنفية في هذه الثلاثة المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣). وزاد الحنفية عليهما نوعان من القتل هما:

٤) القتل بالتسبب كحافر البئر، فيقع فيه إنسان فيموت.

٥) ما أجرى مجرى الخطأ كنائم اقلب على رجل فقتله.

٢. ذهب مالك في رواية إلى أن القتل نوعان هما: العمد والخطأ؛ لأن لم يرد في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ غيرهما فأما العمد عند المالكية: فهو أن يقصد القاتل إلى القتل بضرر محدد أو مثقل أو بإحراق أو تغريق أو خنق أو سم أو غير ذلك ويجب فيه القود وهو القصاص، وأما الخطأ عند المالكية: فهو أن لا يقصد الضرب ولا القتل مثل لو سقط على غيره فقتله أو رمى صيدا فأصاب إنساناً فلَا قصاص فيه وإنما فيه الديمة وهي العقل^(٤).

المُسَأْلَةُ (٢): شروط وجوب القصاص.

١. أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً متعمداً: (فلا يقتضي من صبي ومجنون ومحظى) وعمد (الصبي والمجنون يعتبر خطأ) والقتل العمد من المرأة والرجل في ذلك سواء، لعموم

(١) بداية المجتهد، لأبي رشد (٣٩٧/٢).

(٢) روضة الطالبين، للنووي (١٣٩/٩).

(٣) المغني، لأبي قدامة (٤٤٤/١١).

(٤) القوانين الفقهية، لأبي جزي (٢٢٦/ص).



الأدلة كقوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ يُلْنَفِسُ﴾ [المائدة: ٤٥]، وثبت أن النبي ﷺ "قتل يهودياً رض رأس امرأة من الأنصار"^(١).

٢. القصد: أن يقصد القاتل القتل فإن لم يقصد القتل فلا قصاص، لحديث: "عفي لأمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"^(٢).

٣. آلة القتل: كأن تكون الأداة التي استعملت في القتل مما يقتل بها غالباً.

٤. عصمة المقتول: فلو قتل المسلم حربياً أو مرتدًا أو زانياً محصناً فلا قصاص عليه ولا دية، لكن يعزر؛ لافتاته على الحاكم.

٥. المكافأة بين المقتول وقاتله وقت الجناية: بأن يساويه في الدين والحرية، فلا يقتل مسلم بكافر، وعكسه يقتل، ويقتل الذكر بالأنثى، والأنثى بالذكر.

٦. ألا يكون المقتول ولداً للقاتل: فلا يقتل أحد الأبوين وإن علا بالولد وإن سفل ذكرًا كان أو أنثى، ويقتل الولد إن قتله أحد أبويه إلا أن يعفوولي الدم.
إذا اختل شرط من الشروط السابقة سقط القصاص وتعينت الدية المغلظة^(٣).

المسألة (٣): من يقتل المكره (الامر) أم المكره (المأمور)؟

للفقهاء في ذلك أقوال خلاصتها كالتالي:

(١) أخرجه البخاري (٩/٥)، ومسلم (٢٩٩/٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١/٦٥٩)، وقد بين الزيلعي في نصب الراية طرقه ومن أخرجه [نصب الراية (٢/٦٤)].

(٣) القوانين الفقهية، لابن جزي (ص/٢٢٦). وجعلت مغلظة؛ لوجود قصد الاعتداء، وجعلت الدية على العاقلة؛ لأنهم أهل الرحمة والنصرة، ولزمت الكفارة الجاني عتقاً أو صياماً؛ لمحو الإثم. الموسوعة الفقهية الدرر السنوية (٣/١٨٥).

١. ذهب أبو حنيفة^(١) وهو أحد قولي الشافعى^(٢) أن القصاص على الأمر دون المأمور؛ إذا كان الأمر صاحب سلطان؛ لأن إكراه ملجئ ويعاقب المأمور على فعله **حجتهم**: حديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)^(٣)؛ ولأن المأمور آلة للمكره بالكسر فصار كما لو ضربه به.
٢. وفي قول عند الشافعية^(٤) أن القصاص على المكره بالفتح؛ لأنه مباشر، والمكره بالكسر متسبب، والماحسن أقوى من المتسبب.
٣. ذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(٥) والحنابلة^(٦) أنهما يقتلان جميعاً المكره والمكره؛ وهو الراجح؛ لأن القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل من لا يحل له قتله، وهذا لا يعفيه من تحمل مسؤولية فعله؛ ولأن في ذلك أبلغ الرجز والردع حفظاً لحياة الناس.

(١) بدائع الصنائع للكاساني (١٧٩ / ٧)

(٢) نهاية المحتاج للرملي (٢٥٩ / ٧)

(٣) أخرجه ابن ماجه (١ / ٦٥٩)، وقد بين الزبيعى في نصب الراية طرقه ومن أخرجه [نصب الراية (٢ / ٦٤)].

(٤) نهاية المحتاج للرملي (٢٥٩ / ٧).

(٥) قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي (ص: ٣٧٤)

(٦) المبدع في شرح المقنع لابن مفلح (٨ / ٢٥٦).



المسألة (٤): إذا اشترك جماعة في قتل واحد فما الحكم؟

اختلاف الفقهاء:

١. ذهب الجمهور من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) وهو رواية عند الحنابلة^(٤) أنه إذا اشترك جماعة في قتل شخص واحد فعليهم القصاص. **حجتهم**: أن عمر الفاروق رض قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً وقال: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً^(٥)، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار ذلك إجماعاً.
٢. رواية عند الحنابلة^(٦): أن الجماعة لا يقتلون بالواحد وإنما تجب عليهم الديمة؛ لأن الله تعالى شرط المساواة في القصاص ولا مساواة بين الجماعة والواحد.
الراجح رأي الجمهور: أن الجماعة تقتل بالواحد لقضاء عمر رض، وقضاء على رض في قتل ثلاثة بوحدة^(٧)، مع سكوت الصحابة في الحادثين فكان إجماعاً؛ وأنه لو سقط القصاص بالاشتراك لأدى ذلك إلى التعاون على سفك الدماء.

المسألة (٥): حكم قتل الغيلة؟

وقتل الغيلة: هو يقتل الإنسان على غفلة بالمخادعة والحيلة. وانختلف العلماء في حكمه:

-
- (١) بدائع الصنائع للكاساني (٢٣٨ / ٧).
 - (٢) بداية المجتهد، ابن رشد (٣٩٩ / ٢).
 - (٣) روضة الطالبين، للنووي (١٥٩ / ٩).
 - (٤) المغني لابن قدامة، دار الفكر ط: ١ (٣٦٧ / ٩).
 - (٥) أخرجه البيهقي، برقم (١٥٧٥١).
 - (٦) المبدع في شرح المقنع لابن مفلح (٢٥٦ / ٨).
 - (٧) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٨ / ٩).

١. فذهب الجمهور من الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أنه يوجب القتل قصاصاً كسائر أنواع القتل عمداً وعدواناً، وعليه يكون الحق في قتل الجاني لأولياء الدم، من ورثة القتيل أو عصبه فيجب تنفيذه إن اتفقوا على ذلك ويسقط بعفوهم، أو عفو بعضهم. حجتهم: قوله تعالى : ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظُلُومًا فَقَدْ جَعَلَنَا لِوَالِيَّهِ سُلْطَنًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: ٣٣]. وحديث رسول الله ﷺ: (من قتل له قتيل فأهله بين

خيرتين إما أن يأخذوا العقل أو أن يقتلوها) ^(٤).

٢ - وذهب المالكية^(٥) إلى أنه يوجب قتل الجاني حدأ لا قودأ، فيتولى تنفيذه السلطان أو نائبه ولا يسقط بعفو أحد لا السلطان ولا غيره. وحجتهم: ﴿إِنَّمَا جَزَّ أَوْ أَلَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادُوا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصْلَبُوا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٢]. وحديث رسول الله ﷺ: "قتل يهودياً رأس جارية بين حجرين"^(٦)، فقد قتله النبي ﷺ ولم يجعل ذلك إلى أولياء الجارية، فدل ذلك على أنه قتله حدأ لا قودأ. وهذا هو الراجح أن حكم قتل الجاني في قتل الغيلة حد لا قصاص

(١) الحجة على أهل المدنية، أبو عبد الله محمد الشيباني، (ت: مهدي حسن الكيلاني القادري)، عالم الكتب، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣ هـ (٣٨٢ / ٤).

(٢) نهاية المحتاج للرملي (٧ / ٢٧٤).

(٣) كشف النقاع، مصور البهوي، وزارة العدل (١٣ / ٢٦٨).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٥٠٤)، والترمذى (١٤٠٦) وقال: "حديث حسن صحيح".

(٥) حاشية العدوى على كفاية الطالب الريانى لرسالة ابن أبي زيد القيروانى (٢٠٦ / ٢).

(٦) أخرجه البخارى في الصحيح برقم (٢٤١٣)، ومسلم (١٦٧٢).



ولا يسقط بعفو أحد، لأن في ذلك مراعاة لحق المجتمع والمحافظة على أمنه وسدًا لذرية الفوضى في الدماء^(١).

المسألة (٦): هل يقتل الوالد بولده؟

١. ذهب الجمهور: أبو حنفية^(٢) والشافعي^(٣) وأحمد^(٤) إلى أن الوالد لا يقتل بولده لحديث عمر بن الخطاب رض قال: سمعت رسول الله ص يقول: "لا يقاد الوالد بالولد"^(٥). لأن الولد جزء من والده، والأم والأب في ذلك سواء.
٢. وذهب الإمام مالك^(٦) إلى أنه إن أضجعه وذبحه أقيد به وإلا لم يقد به.

الراجح: نرى أن الراجح هو قول الجمهور وهو أنه لا يقتل الوالد بولده، للحديث الذي أوردوه، قال ابن عبد البر: "هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاج والعراق، مستفيض عندهم، يستغني بشهرته وقبوله والعمل به، عن الإسناد فيه، حتى يكون الإسناد فيه مع شهرته تكلفا"^(٧).

(١) لفقه الميسر (٦٩ / ٧).

(٢) بدائع الصنائع، للكسانني (٢٣٥ / ٧).

(٣) نهاية المحتاج للرملي (٢٧٤ / ٧).

(٤) كشاف القناع، مصور البهوتى، وزارة العدل (٢٦٨ / ١٣).

(٥) أخرجه الترمذى في السنن (١٤٠٠)، قال الألبانى صحيح ينظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته برقم (٧٧٤٤).

(٦) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، لأبن بزيمة (ت: ٦٧٣)، (ت: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، ط: ١،

١٤٣١هـ، ١٢٠٩ / ٢).

(٧) ينظر: التمهيد لأبن عبد البر (٤٣٧ / ٢٣).

المسألة (٧): هل يقتل المسلم بالكافر؟

١. يقتل الكافر بالمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر لحديث علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يقتل مسلم بكافر"^(١)، وذلك لأن الكافر غير مكافئ للمسلم في الدين، وهذا مذهب الأئمة الثلاثة: مالك والشافعی وأحمد^(٢).

وذهب أبو حنيفة^(٣) إلى أن المسلم يقتل بالذمي ولا يقتل بالكافر الحربي؛ لأن النصوص جاءت بعقوبة القصاص عامة قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]. وقال تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ إِلَنَفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]. أجاب الحنفية على حديث الجمهور: (لا يقتل مسلم بكافر) أي الحربي؛ لأن الكافر متى أطلق ينصرف إلى الحربي عادة وعرفاً.

الراجح: هو عدم جواز قتل المسلم بالكافر لحديث علي المذكور وغيره وفي ذلك تخصيص للأدلة العامة التي احتج بها الحنفية.

المسألة (٨): هل يقتل الحر بالعبد؟ اختلف العلماء في ذلك:

١. ذهب جمهور الفقهاء: أنه لا يقتل حر بعد مطلقاً لقوله تعالى: ﴿الْخَرُّ يَأْخُرُ وَالْعَبْدُ يَأْعَبُ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ لأن ذلك للحصر فلا يقتل الحر بغير الحر ولكن يغنم الحر قيمة العبد مهما بلغت.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٦٩٠٣).

(٢) التلقين في المثلج المالكي، القاضي عبد الوهاب، (٤٦٣/٢)، المجموع، للنووي (٣٥٦/١٨)، المغني لابن قدامة (٣٤٢/٩).

(٣) الاختيار لتعليق المختار، ابن مودود الموصلي (ت: ٢٦٨٣هـ)، (٥/٢٧).



٢. وذهب أبو حنيفة^(١) أنه يقتل الحر بالعبد لعموم آية القصاص ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾

[المائدة: ٤٥]. إلا أنه إذا كان سيده فلا يقاد به.

الراجح: لا يقتل حر بعد سواء كان سيده أو غيره لما أورده الجمهور^(٢)، ول الحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "لا يقتل حر بعد"^(٣)، وما روى عن عمر رضي الله عنه أنّه قال: لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول: "لا يقاد المملوك من مولاه، والوالد من ولده" لأنّ دته منك^(٤).

المسألة (٩): بم يثبت القتل؟

يثبت القتل بما يلي: ١. اعتراف القاتل بالقتل. ٢. شهادة عدلين على القتل.

المسألة (١٠): صفة القصاص (صفة قتل الجاني عند القصاص).

اختلف الفقهاء في ذلك:

١. ذهب الجمهور من المالكية^(٥) والشافعية^(٦) وهو رواية في عند الحنابلة^(٧) إلى أن القاتل يقتل بما قتل به؛ لأن ذلك مقتضى المساواة والمماثلة وإن غرقه أو خنقه فإنه يفعل به مثل ما فعل بالمجنى عليه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَوَقْبَتُمْ إِيمَانًا﴾

(١) حاشية ابن عابدين (٥٦٦/٦).

(٢) القوانين الفقهية، لابن حزي، (ص/٣٧٤)، نهاية المحتاج، للرملي (٢٦٤/٧)، المغني لابن قدامة (٤٦٥/١١).

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه (٣/١٣٣).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٣٦٨).

(٥) حاشية الدسوقي (٤/٣١٢).

(٦) مغني المحتاج (٤/٨).

(٧) المغني لابن قدامة (٩/٣٢٥).

[النحل: ١٢٦]؛ ولأن النبي ﷺ رضخ رأس يهودي لرضخه رأس جارية من الأنصار بين حجرين^(١).

٢. ذهب الحنفية^(٢) وهو روایة في مذهب الحنابلة^(٣) إلى أن القصاص لا يستوفي إلا بالآلة ماضية كسيف وسکین لقوله ﷺ: "إذا قتلتم فأحسنوا القتلة"^(٤)، ولما روى عن النبي ﷺ قال: "لا قود إلا بسيف"^(٥).

الراجح: نرى أن يفعل بالجاني كما فعل بالمجنى عليه للأدلة التي أوردها الجمهور.

المسألة (١١): من يقيم تنفيذ القصاص؟

يتفق الأئمة الفقهاء على أن إقامة القصاص في القتل من مسؤوليات وواجبات السلطان وولاة الأمر^(٦)؛ لأن الله سبحانه وتعالى خاطب جميع المؤمنين بالقصاص فقال: ﴿يَعِظُهُمْ أَنَّمَنُوا كُنْبَ عَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

ولا يتهيأ للمؤمنين أن يجتمعوا على القصاص، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود، ولا يجوز للولي أن يتسلط على القاتل بدون إذن السلطان؛ لأن فيه فساداً وبعثاً للأحقاد والعداوات واستمرار الأخذ بالثار مما يبعث على الفوضى وتهديد الأمن.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٢٤١٣)، ومسلم (١٦٧٢).

(٢) حاشية ابن عابدين (٢٣٤/٢).

(٣) المغني لابن قدامة (٣٢٥/٩).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٥٥).

(٥) أخرجه ابن ماجة في سننه برقم (٢٦٦٧) قال الألباني: ضعيف جداً.

(٦) حاشية ابن عابدين (٦/٦٠٢)، والمغني لابن قدامة (١١/٥١٥)، ونهاية المحتاج (٧/٣٠١).



المسألة (١٢): متى يسقط القصاص؟

يسقط القصاص بأحد الأسباب الآتية:

١. عفو أولياء المقتول جمیعاً أو أحدهم بشرط أن يكون من صدر منه العفو بالغاً عاقلاً.
٢. موت القاتل أو فقد العضو الذي جنى به، فإنه يسقط القصاص لعدم إمكان تنفيذه وينتقل إلى الديمة عند الشافعية والحنابلة^(١)؛ لأن حقوق الأولياء معلقة بالرقبة أو في الذمة وقد فات أحدهما فوجب الآخر، وعند الحنفية والمالكية^(٢) لا تجب الديمة؛ لأن حقوقهم كانت معلقة في الرقبة وقد فاتت.
٣. مصالحة الأولياء أو بعضهم أو المجنى عليه في الأطراف والجروح للجان أو غيره بالدية أو أكثر منها^(٣).

(١) المجموع شرح المهدب (٤٧٢/١٨)، والمغني لابن قدامة (٣٥٦/٩).

(٢) بدائع الصنائع للكاساني (٢٤١/٧)، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٢٦١/٤).

(٣) بدائع الصنائع للكاساني (٢٤١/٧)، وجواهر الإكيليل للأزهري (٢/٢٦٣)، ونهاية المحتاج للرملي (٧/٣٠٩)، والمبدع لابن مفلح (٨/٢٩٧).

الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. من أعظم ما يحفظ الأنفس، ويحمي المجتمعات، ويقضي على الضعائين، ويقلل الجرائم، ويمنع من التعدي والظلم؛ تطبيق مبدأ القصاص الذي شرعه الله في النفس وما دونها.
٢. الاعتداء على غير القاتل من العصبية الجاهلية التي حاربها الإسلام.
٣. تجب المماثلة في القصاص (فيقتل الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة، والرجل بالمرأة والمرأة بالرجل، حتى لا ينتشر البغي والظلم والعدوان، لكن لا يقتل الحر بالعبد؛ لأن العبد مقوم بالمال، بل يُدفع إلى سيده المال وبهذا حكم الصحابة وجمهور العلماء وخالف في ذلك الحنفية فقال: يُقتل الحر بالعبد؛ لظاهر الآية).
٤. إذا عفا أولياء القتيل وقبلوا الدية فيجب دفعها لهم بدون مماطلة ولا تسوييف
٥. محاسن الشرع الإسلامي وما فيه من اليسر والرحمة حيث أجاز العفو والدية بدل القصاص^(١).

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم(ص: ٢٧)، وروائع البيان، للصابوني (١٨٤/١)، أيسر التفاسير، للجزائري (١٥٧/١).



المحاضرة (٧) : القتال في الأشهر الحرم من الآية (٢١٦-٢١٨) سورة البقرة.

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكُونُوا شَاشِيًّا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٢١٦ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٌ فِيهِ قُلْ قَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَيِّلِ اللَّهِ وَكُفُرٍ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرٌ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَرَى الْوَلُونَ يُقْنِلُونَكُمْ حَتَّى يَرْدُوكمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُو وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فَيَمْتَثِّلُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبَطْتُ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا أَخْلَدُونَ ﴾ ٢١٧ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَهَدُوا فِي سَيِّلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ ٢١٨ ﴾ [البقرة: ٢١٦ - ٢١٨]. رَحِيمٌ ﴾

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

{الشهر الحرام} : الشهر الذي يحرم فيه القتال، والمراد به هنا شهر رجب، وكان يدعى {الأصم}؛ لأنَّه لم يكن يسمع فيه للسلاح قعقة تعظيماً له.

{وَصَدٌّ} : الصد: الصرف والمنع يقال: صدَّه عن الشيء أي منعه عنه.

{والفتنة} ... الشرك، واضطهاد المؤمنين ليكفروا.

{أهلُه} النبي ﷺ والمهاجرون.

{حَبَطْتُ أَعْمَالَهُمْ}: بطل أجرها لردهم، فإن تابوا وماتوا على الإسلام ففي إثباتهم على أعمالهم قبل الردة خلاف.

{هاجروا} : تركوا ديارهم خوف الفتنة والاضطهاد في ذات الله؛ لنصرة دينه ومنه قيل للكلام القبيح (هُجْر)؛ لأنَّه ينبغي أن يهجر، والهاجرة: وقت الظهيرة؛ لأنَّه وقت يهجر فيه العمل^(١).

الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

٢١٦ - فرض عليكم -أيها المؤمنون- القتال في سبيل الله وهو مكره النفس بطبعها، لما فيه من بذل المال والنفس، ولعلكم تكرهون شيئاً وهو في الواقع خير ونفع لكم؛ كالقتال في سبيل الله، فمع عظم ثوابه فيه النصر على الأعداء ورفع كلمة الله، ولعلكم تحبون شيئاً وهو شر ووبال عليكم؛ كالجلوس عن الجهاد، فإن فيه الخدلان وتسلط الأعداء، والله يعلم علمًا تاماً خيراً الأمور وشرها، وأنتم لا تعلمون ذلك، فاستجيبوا لأمره؛ ففيه الخير لكم.

٢١٧ - يسألك الناس -أيها النبي- عن حكم القتال في الأشهر الحرم: ذي القعدة وذي الحجة والمحرم ورجب، قل مجيئاً إليهم: القتال في هذه الأشهر عظيم عند الله ومستنكر، كما أن ما يقوم به المشركون من صد عن سبيل الله مستقبح كذلك، ومنع المؤمنين عن المسجد الحرام، وإخراج أهل المسجد الحرام منه أعظم عند الله من القتال في الشهر الحرام، والشرك الذي هم فيه أعظم من القتل. ولا يزال المشركون على ظلمهم يقاتلونكم -أيها المؤمنون- حتى يردوكم عن دينكم الحق إلى دينهم الباطل إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ومن يرجع منكم عن دينه، ويحيى وهو على الكفر بالله؛ فقد بطل عمله الصالح، وما له في الآخرة دخول النار وملازمتها أبداً.

(١) مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص: ٤٧٧-٤٧٩ - ٦٢٤) السراج في بيان غريب القرآن (ص: ١٧).



٢١٨ - إن الذين آمنوا بالله ورسوله، والذين تركوا أوطانهم مهاجرين إلى الله ورسوله، وقاتلوا لتكوين كلمة الله هي العليا؛ أولئك يطمعون في رحمة الله ومغفرته، والله غفور لذنوب عباده رحيم بهم^(١).

الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:

لا يوجد سبب نزول صحيح صريح في الآيات.

فوائد ولطائف:

١. ﴿وَعَسَيْتَ أَن تَكُرُّهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُم﴾ [البقرة: ٢١٦]. تفید الآیة أَنَّ اللَّهَ قَدْ يَحْكُمْ حَکْمًا شرعیاً أو كونیاً علی العبد بما يکره وهو خیر له.
٢. ﴿وَعَسَيْتَ أَن تَكُرُّهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُم﴾ [البقرة: ٢١٦]. تفید لفظ (عسى) الشک فی أصلها قال الخلیل: (عسى) من الله واجب فی القرآن عدا موضع فی سورة التحریم ﴿عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقْتَنَّ أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنِيتِي تَبَيَّنَتِي عَيْدَاتِي سَيِّحَتِي ثَبَيَّنَتِي وَابْنَكَارًا﴾ [التحریم: ٥].
٣. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَم﴾ [البقرة: ٢١٦]. تفید عموم علم الله تعالى؛ لأن حذف المفعول یفید العموم.
٤. ﴿يَسْأَلُوكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَاتِلٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] تفید الآیة ما قبلها أَنَّ القتل وإن كان فيه شر وفساد ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه.

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم(ص: ٣٤).

٥. ﴿فُلْقِتَالْفِيَكِيرُ﴾ [البقرة: ٢١٧]. تفید الآیة أن رسول الله ﷺ لا یعلم جميع الأحكام؛ إلا ما علمه الله تعالى، ورسول الله ﷺ له أن یجتهد، ثم إذا اجتهد فأقره الله صار اجتهاده بمنزلة الوحي.

٦. قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿حَقَّ يَرْدُوكُمْ عَنِ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧]. استبعاد لاستطاعتكم كقول الرجل لعدوه: إن ظفرت بي فلا تبق علي، وهو واثق لا يظفر به^(١).

الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]. وفي الآية مسألة:

مسألة: متى يكون الجهاد فرض عين؟

اتفق الفقهاء على أن الجهاد فرض عين وذلك في الحالات الآتية:

١. حضور المكلف صف القتال: ويتعين عليه في ذلك القتال ويحرم عليه تركه، لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا إِذَا لَقِيْمُ فَكَفَّا بِمُؤْمِنِ﴾ [الأنفال: ٤٥].

٢. هجوم العدو على أي مكان يقيم فيه المسلمون: فيجب على أهل البلد جمیعا الدفع بالمكان، ولا يجوز لأحد التخلف إلا من يحتاج لحفظ الأهل والمكان والمال، ومن يمنعه القائد من الخروج لقوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خَفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِمَوْلَكُمْ﴾

(١) تفسير الكشاف، للزمخشري(١/٢٨٦).



وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَيِّلِ اللَّهِ ﷺ [التوبه: ٤١] ولأنهم في معنى حاضر الصف، فتعين عليهم كما تعين عليه.

٣. استئثار الإمام: إذا استئثر الإمام قوماً فإنه يلزمهم النفي ولا يجوز لأحد أن يتخلّف إلا من عذر، فإن كان منهم كفاية وإلا وجب على القريب منهم نصرتهم لقوله تعالى:

يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَيِّلِ اللَّهِ أَنَّاقَتُمْ إِلَى الْأَرْضِ

أَرَضِيْشُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَبِيلُ

[التوبه: ٣٨]. ولما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "لا هجرة بعد الفتح

ولكن جهاد ونية وإذا استئثرا فانفروا"^(١). والإمام هو الذي يرعى مصالح الناس ويقدر ما يحقق الخير لهم فعلى الناس السمع والطاعة له في ذلك.

والجهاد فرض كفاية في غير الحالات المحددة لفرض العين المتفق عليها^(٢).

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدَّ عَنْ سَيِّلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنْ القَتْلِ وَلَا يَزَّأُونَ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّىٰ يُرْدُوْكُمْ عَنْ

دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوْا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمْتُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حِيطَتْ أَعْمَالُهُمْ

فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَدِيلُوكَ ﷺ [البقرة: ٢١٧]. وفي الآية مسائل منها:

(١) أخرجه البخاري، الفتح (٦ / ٢٣)، ومسلم (١٤٨٧ / ٣).

(٢) الفقه الميسر، جماعة من العلماء (٧ / ٢١٩).

المسألة (١): ما هي الأشهر الحرم؟

قد جاء تحديد الأشهر الحرم بأربعة أشهر، ثلاثة سرد (متتابعة)، وواحد فرد، وهي: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب. وقد نُقل الإجماع على ذلك، ومن نقل الإجماع: النووي (ت: ٦٧٦هـ) حيث يقول: (والأشهر الحرم هي: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب هذه الأربعة هي الأشهر الحرم بإجماع العلماء من أصحاب الفنون)^(١). ومستند الإجماع: عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاث متتابعات: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم، ورجب مضى (٢) الذي بين جمادى وشعبان"^(٣).

المسألة (٢): هل يباح القتال في الأشهر الحرم إذا بدأ العدو قتال المسلمين؟

إذا ابتدأ المشركون قتال المسلمين في الأشهر الحرم، فإن للمسلمين أن يقاتلوكم فيدافعوا عن أنفسهم وعن حياض الإسلام، وقد نُقل الإجماع على ذلك، وقد نقل الإجماع: ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) حيث يقول: (ولا خلاف في جواز القتال في الشهر الحرام إذا بدأ العدو إنما الخلاف أن يقاتل فيه ابتداء)^(٤).

مستند الإجماع: ﴿الْشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحَرَمَتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُ وَأَعْيَهُ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَأَنْقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]. وجه الدلالة: حيث دلت الآية

(١) شرح صحيح مسلم" للنووي (١٨٢ / ١).

(٢) قال النووي: (وإنما قيده هذا التقييد مبالغة في إيضاحه، وإزالة للبس عنه، قالوا: وقد كان بين بنى مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مضر تجعل رجباً لهذا الشهر المعروف الآن وهو الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا أضافه النبي ﷺ إلى مضر). "شرح صحيح مسلم" للنووي (١٦٨ / ١١).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٤٣٨٥).

(٤) زاد المعاد (٣٠١ / ٣).



الكريمة أن من استحل دم المسلمين في الشهر الحرام فإنهم يستحلون دمه فيه، فدل ذلك على أنه ليس للمسلمين أن يتنهكوا هذه الحرمات على سبيل الابتداء بل على سبيل القصاص^(١).

ول الحديث جابر رضي الله عنه (لم يكن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: يغزو في الشهر الحرام إلا أن يُعزَى)، أو يغزو^(٢) فإذا حضر ذلك أقام حتى ينسليخ^(٣). وجه الدلالة: حيث دل الحديث صراحة أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه كان يقاتل في الشهر الحرام في حالة الدفاع، ورد العداون.

"أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه خرج إلى هوازن في شوال، فلما كسرهم، لجأوا إلى الطائف، فعمد صلوات الله عليه وآله وسلامه إلى الطائف فحاصرهم أربعين يوماً، وانصرف ولم يفتحها"^(٤). فثبت أنه حاصر في الشهر الحرام (في شهر ذي القعدة). حيث إنه من تتمة قتال هوازن وأحلافها، فإنهم الذين بدؤوا القتال للمسلمين.

المُسْأَلَةُ (٣): هل يقبل الله توبَةُ المرتدِ والزنديقِ في الباطنِ.

قال ابن قدامة (ت: ٦٢٠ هـ): "الخلاف بين الأئمة في قبول توبتهم -أي المرتدين- في الظاهر من أحكام الدنيا، من ترك قتلهم، وثبتت أحكام الإسلام في حقهم، وأما قبول الله تعالى لها في الباطن، وغفرانه لمن تاب وأقلع ظاهراً أم باطناً، فلا خلاف فيه"^(٥).

(١) تفسير الرازبي = مفاتيح الغيب (٥ / ١١٤).

(٢) معنى قوله: (أو يغزو) أنه حين يغزو قبل الشهر الحرام، كان إذا حضره الشهر الحرام، وهو في الغزو، يتوقف عن القتال حتى ينسليخ الشهر، ويصبر إلى الوقت الذي يحل فيه القتال. ينظر: الجهاد والقتال في "السياسة الشرعية"، د. محمد خير هيكل، الناشر: دار البيارق - بيروت - لبنان. ط: ٢، ١٤١٧ هـ. (ص ١٥١٢).

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" (٣ / ٣٣٤، برقم ١٤٦٢٣)، والهيثمي في "الروائد" وقال: رجاله رجال الصحيح (٦ / ٨٤)، برقم ٩٩٣٧.

(٤) زاد المعاد" (٣٠١ / ٣).

(٥) المعني (٩ / ١٩).

المسألة (٤): من ارتد أثناء صومه فعليه القضاء.

١. ذهب الحنابلة والمشهور عند الشافعية: أن الردة تمنع صحة الصوم قال ابن قدامة (٦٢٠ هـ): "لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أن من ارتد عن الإسلام في أثناء الصوم، أنه يفسد صومه، وعليه قضاء ذلك اليوم إذا عاد إلى الإسلام، سواء أسلم في أثناء اليوم أو بعد انقضائه، وسواء كانت ردته باعتقاده ما يكفر به، أو شكه فيما يكفر بالشك فيه، أو بالنطق بكلمة الكفر، مستهزئاً أو غير مستهزئ"^(١). وقال ابن مفلح (٧٦٣ هـ): "الردة تمنع صحة الصوم إجماعاً"^(٢). حجتهم: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لِمَنْ أَشْرَكَتْ لِيَحْبَطَنَ عَمَلُكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]. وجده الدلاله: أن الصيام عبادة محضة، فنهاها الكفر، كالصلوة.
٢. ذهب الحنفية وهو وجه عند الشافعية: من ارتد أول النهار ثم أسلم قبل الزوال فصيامه صحيح، وليس عليه قضاء ذلك اليوم^(٣).

(١) المغني (٣ / ٢٤).

(٢) الفروع (٣ / ٢٤).

(٣) البحر الرائق (٢ / ٢٨٠)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٤١٣ / ٣).



المسألة (٥): المرتد لا تؤكل ذبيحته.

من ثبتت رده شرعاً عن الإسلام إلى الكفر، فإن ذبيحته حرام لا يحل أكلها، ما لم يكن ارتداده إلى دين أهل الكتاب.

قال ابن حزم (٤٥٦ هـ): "الإجماع على أنه لا تؤكل ذبيحة المرتد... وإنما لا تؤكل ذبيحة المرتد بخلاف المشرك الكتابي"^(١). مستند الإجماع: يدل على مسألة الباب قول الله تعالى: ﴿آتَيْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيْبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥].

قال ابن قدامة في بيان الآية: "فمفهومه تحريم طعام غيرهم من الكفار، وأنهم لا كتاب لهم، فلم تحل ذبائحهم كأهل الأوثان"^(٢).

وجه الدلالة: أن الله تعالى بين إباحة طعام أهل الكتاب، أي ذبائحهم، مما يدل على تحريم ذبيحة غيرهم من غير المسلمين.

(١) ينظر: المحلى (١٢ / ٣٣).

(٢) المعنى (٩ / ٣١٣)، وكشاف القناع (٦ / ٢٠٥).

المسألة (٦): إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح.

أجمع العلماء إلى انفساخ النكاح إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول: قال ابن قدامة (٦٢٠ هـ): "إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول: انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم".^(١)

وذلك أن الله تعالى نفى حلية الكافرات للمؤمنين، وحلية المؤمنات للكافرين، ونهى أن

يمسك المؤمن بعصمته امرأة كافرة في قوله تعالى: ﴿يَنْهَا الَّذِينَ أَمْنَأُوا إِذَا جَاءَهُمُ الْمُؤْمِنَاتُ

مُهَاجِرَتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عِلِّمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ بِلِّهٖ حِلٌّ وَلَا هُنَّ بِحِلٍّ لِّهِنَّ

وَأَتُهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ إِذَا أَنْتُمُوهُنَّ أَجْوَاهُنَّ وَلَا تُمْسِكُو بِعِصْمِ الْكَوَافِرِ وَسَلُوْمًا أَنْفَقْتُمْ

وَلَيْسُوْمَا أَنْفَقْوَا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَكِيمٌ﴾ [المتحنة: ١٠]. لأن المرتد بارتداده يكون

قد اختلف دينه مع زوجه، وهذا الاختلاف يمنع الدخول والإصابة، فأوجب فسخ النكاح،

كما لو أسلمت المرأة تحت كافر^(٢). وأما ما حكى عن داود، فإنها حكاية غير مجزوم بها،

لا سيما أن ابن حزم حين ذكر المسألة في كتابه "المحلى" لم يذكر هذا القول عن داود^(٣)،

وإن ثبت عن داود فإنه يعتبر شاذًا^(٤).

المسألة (٧): لا فرق في وجوب القتل بالردة بين الرجل والمرأة.

القول الأول: ذهب الجمهور: لو ثبتت الردة شرعاً على شخص، ببينة أو إقرار، ولم

يتبر، فإنه ينفذ فيه حد الردة وهو القتل، سواء كان المرتد رجالاً أو امرأة. قال الشوكاني

(١٢٥٠ هـ): "وقتل أبو بكر الصديق في خلافته امرأة ارتدت، والصحابة متواافقون، فلم ينكر

(١) المغني (١٣٣ / ٧).

(٢) المغني (١٣٣ / ٧).

(٣) المحلى (٥ / ٣٦٨).

(٤) موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي (١٠ / ٥٨٩).



عليه أحد ذلك^(١). حجتهم: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: (من بدل دينه فاقتلوه)^(٢). وحديث ابن مسعود رضي الله عنه: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلات: النفس بالنفس، والثيب الزاني، المارق من الدين التارك للجماعه)^(٣). وجه الدلالة: صرحت الأحاديث بقتل المرتد، والأصل في الأحكام الشرعية أنها عامة للرجال والنساء^(٤).

ولا ينفذ حد الردة وهو القتل إذا لم تثبت الردة شرعاً بأن كان المرتد غير بالغ، أو غير عاقل، أو كانت بشهادة مردودة، أو كان المرتد قد تاب من ردهه، سواء بعد القدرة عليه أو قبل ذلك.

القول الثاني: ذهب الحنفية: أن المرتدة لا تقتل قال الكاساني: "المرتدة لا تُقتل، بلا خلاف بين أصحابنا"^(٥). فعن ابن عمر رضي الله عنهما "أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي ﷺ مقتولة، فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان"^(٦).

وجه الدلالة: في الحديث نهي عن قتل النساء، وذلك عام في المرتدة وغيرها^(٧).

(١) نيل الأوطار، للشوكاني (٢٧٧/٧).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (رقم: ٢٨٥٤).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (رقم: ٦٤٨٤)، مسلم (رقم: ١٦٧٦).

(٤) موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي (٦٠١/١٠).

(٥) بدائع الصنائع، للناساني (١٣٥/٧).

(٦) أخرجه البخاري في الصحيح (رقم: ٢٨٥١)، وصحح مسلم (رقم: ١٧٤٤).

(٧) ينظر: فتح القدير (٦ / ٧١)، البحر الرائق (٥ / ١٣٩).

المسألة (٨): من شك في براءة عائشة رضي الله عنها مما رميته به كفر.

عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين زوج النبي ﷺ رميته بالزنى في حياتها، فبرأها الله تعالى بآيات قرآنية، فمن رمى عائشة بالزنى بعد نزول هذه الآيات، أو شك في براءتها من الزنى فإنه كافر.

قال النووي (٦٧٦ هـ): "براءة عائشة رضي الله عنها من الإفك وهي براءة قطعية بنص القرآن العزيز، فلو تشكيك فيها إنسان -والعياذ بالله- صار كافراً مرتداً بإجماع المسلمين" ^(١). وقال ابن تيمية (٧٢٨ هـ): "قال القاضي أبو يعلى: من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف، وقد حكم الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم" ^(٢). وقال البهوي (١٠٥١ هـ): "قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف" ^(٣).

مستند الإجماع: ﴿الْخَيَثَتُ لِلْخَيْثِينَ وَالْخَيْثُونَ لِلْخَيَثَتِ وَالْطَّبَّتُ لِلْطَّبِّينَ وَالْطَّبِّونَ لِلْطَّبَّتِ﴾
 ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّوْنَ مَا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرَزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [النور: ٢٦]. وجه الدلالة: أن الله تعالى جعل الخيبات للخيثين، والطيبات للطيبين، فإن كانت عائشة زانية فهي خبيثة، ويقتضي ذلك أن يكون النبي -صلى الله عليه وسلم- خبيثاً -والعياذ بالله-، وذلك كفر.

المسألة (٩): قبول الله لتوبة المرتد والزنديق في الباطن.

المرتد أو الزنديق إن تاب من رده وزندقة ففي قبول توبته خلاف بين أهل العلم، وهذا الخلاف هو في قبول التوبة ظاهراً، وإجراء أحكام أهل الإسلام عليه، كترك قتله.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١١٧/١٧).

(٢) الصارم المسلول، لابن تيمية (٥٦٨/١).

(٣) دقائق أولي النهى في شرح غاية المتنبي (٦/٢٨٥).



أما أحكام الآخرة، فلا خلاف في أن الله تعالى يقبل توبته إن صدق التوبة.

قال ابن قدامة (٦٢٠ هـ): "الخلاف بين الأئمة في قبول توبتهم -أي المرتدين- في الظاهر من أحكام الدنيا، من ترك قتلهم، وثبتوا أحكام الإسلام في حقهم، وأما قبول الله تعالى لها في الباطن، وغفرانه لمن تاب وأقلع ظاهراً أم باطناً، فلا خلاف فيه"(١).

المُسَأْلَةُ (١٠): بما تقع الردة؟ الردة تقع إما باعتقاد أو قول أو فعل:

١. **الردة بالاعتقاد:** اتفق الفقهاء على أن من أشرك بالله أو جحده أو نفى صفة ثابتة من صفاته أو أثبتت لله ولد، أو جحد شيئاً من القرآن، أو اعتقد كذب النبي - صلى الله عليه وسلم - أو اعتقد أن حل شيء مجمع على تحريميه كالرزاوة وشرب الخمر أو أنكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة [مثل: إنكار وحدانية الله، وخلقه للعالم، وإنكار وجود الملائكة، وإنكار نبوة محمد ﷺ وأن القرآن وحي من الله، وإنكار البعث والجزاء، وإنكار فرضية الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج]. أو اعتقد أن العمل بالقوانين الوضعية أصلح وأفضل من الشريعة الإسلامية فإنه يكفر ويكون مرتدًا عن الإسلام.

٢. **الردة بالأقوال:** اتفق الفقهاء على أن من سب الله تعالى وكذلك من سب الرسول ﷺ أو سب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فإنه يكفر بأي شيء من ذلك ويكون مرتدًا سواء كان مازحاً أو جاداً أو مستهذلاً، وذلك لقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُئِلُّهُمْ لَيَقُولُنَّ بِإِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَيَّالَهُ وَأَيَّنَهُ وَرَسُولُهُ كُنُتمْ تَسْتَهِزُونَ ٦٥ لَا تَعْنِذُ رُوافِدَ كُفَّارُهُمْ بَعْدَ إِيمَنِكُمْ إِنْ تَعْفُ عَنْ طَاغِيَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَاغِيَةً بِإِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [التوبه: ٦٥-٦٦].

(١) المعني (٩ / ١٩).

٣. الردة بالأفعال: اتفق الفقهاء على أن من سجد لصنم أو للشمس أو للقمر أو قام بأي فعل يدل على الاستخفاف بالقرآن أو أتى بفعل صريح في الاستهزاء بالإسلام أو ترك الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج جاحداً لها فإنه يكفر بذلك ويكون مرتدًا عن الإسلام^(١).

الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. الجهل بعواقب الأمور قد يجعل المرء يكره ما ينفعه ويحب ما يضره، وعلى المرء أن يسأل الله الهدایة، فالقتال مكرر للفوس ولكن سبيل لنصرة الحق وإعزاز الدين.
٢. جاء الإسلام بتعظيم الحرمات والنهي عن الاعتداء عليها، ومن أعظمها صد الناس عن سبيل الله تعالى.
٣. لا يزال الكفار أبداً حرباً على الإسلام وأهله حتى يخرجوهم من دينهم، والله موهن كيد الكافرين.
٤. الصد عن دين الله، والكفر بآيات الله أعظم إثماً من القتال في الشهر الحرام.
٥. الردة عن الإسلام تحبط العمل وتخلد الإنسان في نار جهنم.
٦. الإيمان بالله تعالى، والهجرة إليه، والجهاد في سبيله؛ أعظم الوسائل التي ينال بها المرء رحمة الله ومغفرته^(٢).

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين (٤ / ٢٤٠)، وجواهر الإكليل شرح مختصر خليل، صالح بن عبد السميع الأزهري، دار إحياء الكتب العربية (٢ / ٢٧٧)، والمبدع لابن مفلح (٩ / ١٧١)، الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة (٦ / ٩٥).

(٢) المختصر في تفسير القرآن الكريم (ص: ٣٤)، وروائع البيان، للصابوني (١ / ٢٦٥)، أيسر التفاسير، للجزائري (١ / ١٩٧).



المحاضرة (٨): تحريم الخمر والميسر من الآية (٢١٩-٢٢٠) سورة البقرة.

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُفِيقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَنَفَّعُونَ ﴾٢١٩﴾ في الدُّنيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تَخَالُطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَاَعْنَتُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾٢٢٠﴾ [البقرة: ٢١٩ - ٢٢٠].

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

(٢١٩) {الخمر} أصل الخمر: ستر الشيء، ويقال لما يستر به: خمار، لكن الخمار صار في التعارف اسمًا لما تغطيّ به المرأة رأسها، وجمعه خُمُر، والمقصود به هنا المسكر من عصير العنب وغيره، وهي مأخوذة من خَمَر الشيء إذا ستره وغطاه، سميت خمراً لأنها تستر العقل وتغطيه.

(٢١٩) {والميسر} القمار، وهو أخذ المال، أو إعطاؤه بطريق المغالبات التي فيها عوض من الطرفين، من غير كد ولا تعب.

(٢١٩): {قل العفو}: أنفقوا ما فضل عن حوائجكم، ولم تؤذوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة.

(٢١٩): (كذلك يبيّن الله لكم الآيات) قال المفضل بن سلمة: أي في أمر النفقة.

(٢٢٠) {لأعنتكم} ... لضيق عليكم.

(٢٢٠): {اليتامى} جمع يتيم؛ وهو الذي مات أبوه ولم يبلغ؛ مشتق من اليتم وهو الانفراد^(١).

(١) المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني (ص: ٢٩٨)، السراج في بيان غريب القرآن (ص: ١٧)، تفسير القرطبي (٦١/٣).

الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

(٢١٩): يسألك أصحابك -أيها النبي- عن الخمر (وهي: كل ما غطى العقل وأذهبه); يسألونك عن حكم شربها وبيعها وشرائها؟ ويسألونك عن حكم القمار (وهو: ما يؤخذ من المال عن طريق المنافسات التي فيها عوض من الطرفين المشترِكَيْن في المنافسة)؟ قل مجيئاً إليهم: فيهما مضار ومفاسد دينية ودنيوية كثيرة؛ من ذهاب العقل والمال، والواقع في العداوة والبغضاء، وفيهما منافع قليلة كالمحاسب المالية، وضررهما والإثم الحاصل بهما أكبر من نفعهما، وما كان ضرره أكثر من نفعه؛ فإن العاقل يجتنبه، وهذا البيان من الله فيه تمهيد لتحريم الخمر.

ويسألك أصحابك -أيها النبي- عن قدر ما ينفقونه من أموالهم على وجه التطوع والتبرع؟ قل مجيئاً إليهم: أنفقوا من أموالكم الذي يزيد عن حاجتكم (وقد كان هذا أول الأمر، ثم شرع الله بعد ذلك الزكاة الواجبة في أموال مخصوصة وأنصبة معينة)، وبمثل هذا البيان الذي لا لبس فيه يبين الله لكم أحكام الشرع لعلكم تتفكرُون.

(٢٢٠). شرع ذلك لكي تتفكرُوا فيما ينفعكم في الدنيا والآخرة. ويسألك أصحابك -أيها النبي- عن قيامهم بالولاية على اليتامي: كيف يتصرفون في التعامل معهم؟ وهل يخلطون أموالهم معهم في النفقة والمطاعمة والمساكنة؟ قل مجيئاً إليهم: تفضلُكم عليهم بإصلاح أموالهم من غير عوض أو مخالطة في أموالهم؛ خير لكم عند الله وأعظمُ أجراً، وهو خير لهم في أموالهم؛ لما فيه من حفظ أموالهم عليهم، وإن تشاركونهم بضم ما لهم إلى ما لكم في المعاش والمسكن ونحو ذلك؛ فلا حرج في ذلك، فهم إخوانكم في الدين، والإخوة يعين بعضهم بعضاً، ويقوم بعضهم على شؤون بعض، والله يعلم من يريد الإفساد من الأولياء بمشاركة اليتامي أموالهم ممن يريد الإصلاح، ولو شاء أن يشق عليكم في شأن



اليتامى لشق عليكم، ولكنه سبحانه وتعالى يسر لكم سبيل التعامل معهم؛ لأن شريعته مبنية على اليسر، إن الله عزيز لا يغالبه شيء، حكيم في خلقه وتدبره وتشريعه^(١).

الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:

أولاً سبب نزول الآية (٢١٩): عن أبي ميسرة^(٢) قال: (لما نزل تحريم الخمر، قال عمر رضي الله عنه:

اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت الآية التي في البقرة ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ

وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنْهُمْ مَا أَكْثَرٌ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩]. فدعى

عمر فقرئت عليه، فقال: اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت الآية التي في النساء:

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى ﴾ [النساء: ٤٣]. فكان منادي رسول الله إذا

أقام الصلاة نادى (ألا لا يقربن الصلاة سكران)^(٣) (فدعى عمر فقرئت عليه ، فقال: اللهم

بين لنا في الخمر بياناً شافياً فنزلت الآية التي في المائدة: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ

وَالْأَصَابُ وَالْأَزَلُمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَبِوهُ لَعْلَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ يَنْتَكُمُ

الْعَدَوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١-٩٠].

فدعى عمر فقرئت عليه فلما بلغ {فهل أنت منتهون}. قال عمر: انتهينا انتهينا^(٤).

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم(ص: ٣٤).

(٢) هو: عمرو بن شرحبيل الهمданى، من كبار التابعين (ت: ٦٣ هـ). روى له: البخاري وسلم وأبو داود والترمذى والنسائى رتبته عند ابن حجر: ثقة ، رتبته عند الذهبي: حجة. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣٥/٤)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٤٧/٨).

(٣) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٣٦٧٠).

(٤) أخرجه النسани في السنن الكبرى برقم (٥٥٤٠)، والترمذى في السنن (٣٠٤٩)، وأحمد في المسند (٣٧٨).

ثانياً: سبب نزول الآية (٢٢٠): عن ابن عباس، قال: لما أنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا نَقْرِبُوا مَا أَنْهَاكُمْ إِلَّا يَا تَنِي هِيَ أَحَسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. و ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ طَلْمَانًا﴾ [النساء: ١٠]. الآية انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه، فجعل يفصل من طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يفسد، فاشتد ذلك عليهم، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تَخَالُطُوهُمْ فَإِخْوَنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. فخلطوا طعامهم بطعمه وشرابهم بشرابه. (١).

فوائد ولطائف:

- الدرج في تحريم الخمر على أربعة مراحل: ابتداء بالتنفير غير المباشرة كقوله الله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَبِ لَنْ يَخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]. ثم التنفير المباشر ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِنْهُمْ مَا أَكَبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]. ثم التحرير الجزئي في أوقات الصلاة ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ أَمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]. ثم التحرير الكلي ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ أَمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَلَا جَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]. (٢).

- ﴿وَمَنَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِنْهُمْ مَا أَكَبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]. بين القرطيبي ما المقصود بالمنافع في الخمر في مرحلة تحريمهما الثانية فقال: "أما المنافع في الخمر فربح

(١) أخرجه أبو داود في السنن برقم (٢٨٧١). قال الألباني في مشكاة المصايب برقم (٣٣٧١) لم تتم دراسته (١٠٠٥/٢).

وقال الألباني في ((صحيف أبي داود)) (٢٨٧١): حسن.

(٢) ينظر: روائع البيان، للصابوني (٢٧٣/١).



التجارة، فإنهم كانوا يجلبونها من الشام برخص، فيبيعونها في الحجاز بربح، وكانوا لا يرون المماكسة فيها، فيشتري طالب الخمر بالثمن الغالي، هذا أصح ما قيل في منافعها^(١).

٣. عن علي بن أبي طالب رض وابن عباس رض: كل شيء فيه قمار من نرد وشطرنج فهو الميسر، حتى لعب الصبيان بالجوز والكعب (فصوص النرد)، إلا ما أبى من الرهان في الخيل والقرعة في إفراز الحقوق فهو جائز^(٢).

٤. ما هو الأثم الكبير في الخمر والميسر؟ قال القرطبي: إثم الخمر ما يصدر عن الشارب من المخاصمة والمشاتمة وقول الفحش والزور، وزوال العقل الذي يعرف به ما يجب لخالقه، وتعطيل الصلوات والتعوق عن ذكر الله، إلى غير ذلك... وأثم الميسر فيورث العداوة والبغضاء، لأنه أكل مال الغير بالباطل^(٣).

الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرٌ مِنْ تَفْعِيلِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَلَيْتَ لَعَلَّكُمْ تَنفَكُرُونَ ﴾ [آل عمران: ٢١٩]

المقالة (١): حكم الخمر:

(١) تفسير القرطبي (٥٧/٣).

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (٥٢/٣).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٥٧-٥٥/٣).

الخمر أُم الخبائث، ويحرم تعاطيها بأي صورة كانت، شرباً، أو بيعاً، أو شراء، أو تصنيعاً، أو أي خدمة تؤدي إلى شربها، والخمر حرام لحديث ابن عمر رض: قال: قال ص: (كل مسكر خمر، وكل مُسکر حرام، ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يدمنها، لم يتبر، لم يشربها في الآخرة)^(١). ول الحديث عمر رض أن النبي ص قال: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعدن على مائدة يدار عليها الخمر)^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ من سورة البقرة ليس فيها ما يدل على حرمة الخمر، وإنما دلت على حرمتها سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿يَنَّاهُا الَّذِينَ مَا مَنَّوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنَصَابُ وَالْأَرْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

وعليه فحقيقة الخمر الشرعية وقع فيه الخلاف بين العلماء على قولين:

القول الأول: قال الحنفية وبعض الشافعية^(٣): الخمر هو اسم للنبيء من ماء العنب إذا صار مسکراً وذلك إذا غلا واشتد وقدف بالزبد. وعلى هذا القول فلا يُحَدّ إذا كان من غير عصير العنب إلّا بشرب القدر المسکر منها.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري برقم (٥٥٧٥)، ومسلم برقم (٢٠٠٣)، واللفظ له.

(٢) أخرجه أحمد برقم (١٢٥)، وهذا لفظه، ينظر: إرواء الغليل رقم (١٩٤٩). وأخرجه الترمذى برقم (٢٨٠١)، صحيح سنن الترمذى رقم (٢٢٤٦).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع (٥ / ١١٢)، مغني المحتاج (٤ / ١٨٦).



القول الثاني: قال الجمهور: أن الخمر هو كل ما أسكر من كل شراب، سواء أكان من عصير العنب، أو البلح، أو الزبيب، أو القمح، أو الشعير، أو الأرز، وغيره، سواء أسكر قليله أو كثيরه ^(١).

القول المختار: هو قول الجمهور، لعموم حديث ابن عمر رض قال: قال رسول الله ص (كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام) ^(٢). ولتفصيل حديث ابن عمر رض قال: سمعت عمر رض على منبر النبي ص يقول: "أما بعد، أيها الناس: إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة، من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل" ^(٣).

المسألة (٢): من هم الملعونون في الخمر؟

عن أنس بن مالك رض قال: لعن رسول الله ص في الخمر عشرة: عاصرها، ومتصرها، وشاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وساقيها، وبائعها، وأكل ثمنها، والمشتري لها، والمشترأ له ^(٤).

تنبيه: النبيذ هو الماء يلقى فيه تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلو به الماء وتذهب ملوحته، وهو مباح يجوز شربه ما لم يغل أو تأتي عليه ثلاثة أيام.

(١) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٣٤٢ / ١٤٧)، حاشية الخرشفي (٨ / ٥١٥)، مغني المحتاج (٥ / ٥١٥)، الأحكام السلطانية (٢٨٤)، الفروع (٦ / ٩٩)، الإنصاف، للمرادوي (١٠ / ٢٢٨)، المجلسي: (١٧٦ / ٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٠٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٣٤٣)، وصحح مسلم برقم (٣٠٣٢).

(٤) أخرجه البخاري برقم (١٢٩٥)، وهذا لفظه: صحيح سنن الترمذى رقم (١٠٤١). وأخرجه ابن ماجه برقم (٣٣٨٠)، صحيح سنن ابن ماجه رقم (٢٧٢٥).

المسألة (٣): متى يثبت حد الخمر؟

يثبت حد الخمر بأحد أمرين: أقرار الشارب بأنه شرب الخمر، أو شهادة شاهدين عدلين.

المسألة (٤): عقوبة شارب الخمر.

١ - إذا شرب المسلم الخمر مختاراً عالمًا أن كثيره يسكر فعليه الحد أربعون جلد، وللإمام أن يبلغ به الثمانين تعزيزًا إن رأى انهماك الناس في الشراب.

٢ - من شرب الخمر في المرة الأولى جلد حد الخمر، فإن شرب ثانية جلد، فإن شرب ثلاثة جلد، فإن شرب رابعة فللإمام حبسه أو قتله تعزيزًا؛ صيانة للعباد، وردعاً للفساد.

٣ - من شرب الخمر في الدنيا ولم يتبع لم يشربها في الآخرة وإن دخل الجنة، ولا يدخل الجنة مدمن خمر، ومن شربها وسكر لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً، وإن مات دخل النار، فإن تاب الله عليه، ومن كرر شربها سقاه الله يوم القيمة من عصارة أهل النار.

* يجوز للإمام التعزير بكسر أوانى الخمر وتحريق أمكنة الخمارين بحسب المصلحة فيما يراه رادعاً وزاجراً عن شربها^(١).

المسألة (٥): هل الخمر نجسة؟

القول الأول: يرى عامة الفقهاء أن الخمر نجسة لأن الله تعالى حرمتها لعينها كالخنزير^(٢)

القول الثاني: ويرى بعض العلماء^(٣): أن الخمر ليست نجساً؛ لأن الأصل في الأعيان

(١) الموسوعة الفقهية - الدرر السننية (٣ / ٢٣١). المحلى (٣٥٦ / ١٢)، ومن أراد التوسيع في المسألة ينظر: فتح الباري، ابن حجر (١٢ / ٧٢): ونيل الأوطار، للشوكاني (٧ / ١٦٩).

(٢) المبسوط للسرخسي (٢٤ / ٢٣)، وحاشية الدسوقي (٤ / ٤٥٢)، وروضۃ الطالبین (ص: ١٧٧٠)، والمغني لابن قدامة (١٢ / ٥١٤).

(٣) المزني صاحب الشافعی، داود الظاهري، ابن الأمير الصناعي، والشوكاني، وابن عثيمين ينظر: موسوعة الإجماع (١ / ٦١٠).



الطهارة وأما قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْأَنْصَابَ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠]. فإن كلمة "رجس" تعني النجاسة الحكمية لا الحسيمة، وإلا لزمنا من ذلك أن حكم بنجاسة الأنصاب^(١) والأزلام^(٢) وما يُسكر من النباتات والثمرات بأصل الخلقة.

وكذلك التحرير لا يقتضي النجاسة، وإلا لزمنا الحكم بنجاسة الأمهات والبنات والأخوات والعمات ... لأن الله تعالى يقول: ﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ...﴾ [النساء: ٢٣].

وقال ابن الأمير الصناعي: "والحق أن الأصل في الأعيان الطهارة، وأن التحرير لا يلازم النجاسة؛ فإن الحشيشة محرومة طاهرة، وكذا المخدرات والسوموم القاتلة لا دليل على نجاستها، وأماما النجاسة؛ فلما زمها التحرير، فكُلّ نجس محروم، ولا عكس، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملابستها على كل حال، فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمه؛ بخلاف الحكم بالتحريم؛ فإنه يحرم لبس الحرير والذهب، وهما طاهران ضرورة شرعية وإن جماعاً^(٣). وقال الشوكاني: "وليس في نجاسة المسكر دليل يصلح للتمسك به ..."^(٤).

القول المختار: هو القول الثاني نظراً لقوة أدلة تم.

المُسَأَّلَةُ (٦): حكم المخدرات؟

(١) حجارة كانوا يذبحون قرائبهم عندها.

(٢) هي قداح كانوا يستقسمون بها.

(٣) سُبْلُ السَّلَامِ، لابن الأمير الصناعي (١/٥٢).

(٤) السُّلَيْلُ الْجَرَّارُ، للشوكاني (١/٣٥).

المخدرات هي مادة ذات مفعول مؤثر بشدة على جهاز الإنسان العصبي وتشمل المخدرات: الحشيش والأفيون والمورفين والهيروين وغيرها، وقد يؤدي تناول كميات كبيرة من المخدرات إلى الموت.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الحشيشة حرام يحذّر متناولها كما يحذّر شارب الخمر، وهي أخبث من الخمر من حيث إنها تفسد العقل والمزاج، وأنها تصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة، وهي داخلة فيما حرم الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظاً ومعنى" ^(١).

وإذا كانت الخمر حرام بالنص فإن المخدرات حرام بالقياس على الخمر لعلة الإسکار، كما أنه يحرم بيع وترويج المخدرات بأي صورة كانت، وقد روت أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه نهى عن كل مسکر ومفتر ^(٢). ول الحديث رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه: (لا ضرر ولا ضرار) ^(٣). والمخدرات فيها من الإضرار ما هو أشد من الخمر نفسها.

المسألة (٧): حكم سرقة الخمر؟

لا يقطع سارق الخمر والخنزير والميتة وآلات اللهو؛ لأنها ليست مالاً محترماً في نظر الشرع ولا يغنم قيمتها عند جمهور الفقهاء، وقال المالكية إن كانت الخمر والخنزير لذمي فإنه يغنمها لأنها مال مقوم عندهم وإن كانت لمسلم فلا يغنمها ^(٤).

المسألة (٨): حكم الخمر إذا تخلّلت؟

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣٤ / ٢١٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٤ / ٩٠)، رقم (٣٦٨٦)، والإمام أحمد في المسند (٦ / ٣٠٩).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٢ / ٧٤٥)، سنن ابن ماجه (٢ / ٧٨٤).

(٤) بدائع الصنائع للकاساني (٧ / ٦٩)، وحاشية الدسوقي (٤ / ٣٣٦)، ونهاية المحتاج للرملي (٧ / ٤٤٢)، والمغني لابن قدامة (١٢ / ٤٥٧).



الخمر إذا تخللت له حالان:

الأول: الخمر إذا تخللت بفعل أحد فهي حرام لحديث أنس بن مالك أن أبا طلحة سأله النبي ﷺ عن أيتامٍ ورثوا خمراً، قال: "أهرقها" قال: أفلأ جعلها خللاً؟ قال: "لا" (١). وهذا دليل على عدم جواز تخليل الخمر؛ لأنه لا يجوز حملها أصلاً.

الثاني: أما إذا تخللت من ذاتها فلا بأس. لحديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: (نعم الإدام الخل) (٢). قال ابن حزم: "إذا بطلت هذه الصفة [أي: الإسكار] من الشراب بعد أن كانت فيه موجودة؛ فصار لا يسكن أحد من الناس من الإكثار منه فهو حلال؛ خل لا خمر" (٣). وقال ابن قدامة "والخمرة إذا أفسدت فصيرت خللاً لم تزل عن تحريمها، وإن قلب الله عينها فصارت خللاً فهي حلال" (٤).

المسألة (٩): المسابقات الإعلامية

والمسابقات الإعلامية: إن كانت بدفع مال يداً بيد، أو باتصال، أو خسارة ما كسبه في سؤال إن أخطأ في سؤال؛ فهي من القمار المحرم، وأكل أموال الناس بالباطل، ومن الحيلة والتلبيس والتغريب على المشاهد، والغرر حرام بالنص «نهي عن الغرر» (٥). و «من غش فليس منا» (٦)، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]. ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقَعُ

(١) أخرجه أبو داود "صحيف سنن أبي داود" (٣١٢٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٠٥١).

(٣) المحلى، لابن حزم (٨/٢٨١).

(٤) المغني، لابن قدامة (١٠/٣٤٣)، والإنصاف، للمرودي (١/٣١٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٨٨١).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٠١/١٦٤).

بِئْتُكُمُ الْعَدْوَةُ وَالْبَغْضَاءُ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ [المائدة: ٩١]. والميسير هو: القمار بدفع عوضٍ مقابلٍ مجهول يغلب عليه عدم حصوله، ويندر جداً المعاوضة بربح^(١).

المسألة (١٠): كم أنواع الميسير؟

الميسير نوعان: القمار، والغرر الفاحش.

النوع الأول: القمار فهو المخاطرة بدفع مال لربح مال أكثر منه أو خسارته كلها، وهو محرم. أو يقال هو دفع عوضٍ مالي بغرض ربح عوضٍ كثير سلعة أو نقداً أو خسارته كلها، أو ربح ما لا يريد من السلع، أو ما لا قيمة له، ويغلب فيه المخاطرة والضرر.

ونوادي القمار محمرة للنص على حرمة الميسير، ويحرم تأجيرها أو المشاركة فيها.

وتحرم المشاركة في مسابقة الاتصالات؛ لأنها مبنية على شراء وحدات اتصال مقابل الفوز بسلعة يندر الحصول عليها، ويقطع فيه بربح شركة الاتصالات أو جهة إعلان المسابقة بما يعظم، ويقطع فيه بخسارة ملايين المشتركين كلهم سوى عدد الأصابع.

وكذا مسابقات شركات المبيعات قائمة على هذا النهج فحرمت؛ لأنها قمار وميسير.

النوع الثاني: الغرر الفاحش؛ فيشمل كافة عقود البيع المحمرة لعلة الجهة الفاحشة، وأصل الباب الميسير والغرر وهو ممنوع^(٢) «نهى ﷺ عن بيع الغرر»^(٣).

(١) المقدمة في فقه العصر، د. فضل مراد (١ / ٥٥٠).

(٢) المقدمة في فقه العصر، د. فضل مراد (١ / ٥٥٠).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٨٨١).



الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. حرص الصحابة رضي الله عنهما على معرفة أحكام الله سبحانه وتعالى فيما يفعلونه، ويأتونه من مأكل، ومشارب، وغيرها.
٢. حرّمت الشريعة كل ما فيه ضرر غالب وإن كان فيه بعض المنافع؛ مراعاة لمصلحة العباد.
٣. حرم الله الخمر والميسير، لما فيهما من الأضرار الفادحة، والمفاسد الكثيرة، والآثام التي تتولد من هاتين الرذيلتين سواءً في النفس أو البدن أو العقل أو المال، وأن ما أُسْكَرَ كثيرون فقليله حرام.
٤. من مفاسد الميسير البطالة والكسل، بانتظار الربح بدون كد ولا تعب، ويهدم الأسر ويخرّب البيوت، فكم من أسرة تشردت وتحطمت وافتقرت بعد أن كانت تعيش بين أحضان الثروة والغنى بسبب مقامرة أربابها.
٥. أن التفكير لا يقتصر على أمور الدنيا؛ بل هو في أمور الدنيا، والآخرة؛ لقوله تعالى: {لعلكم تتفكرون * في الدنيا والآخرة} ^(١).
٦. فضيلة الإصلاح في الولايات، وغيرها؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّمَّا حَرَّ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. فإن المقصود بهذه الجملة الحث على الإصلاح.

(١) ينظر: تفسير العشيمين: الفاتحة والبقرة (٧٣/٣)، رواع البيان، للصابوني (٢٨١/١)،

المحاضرة (٩) : أخطار الربا من الآية (٢٧٥-٢٨١) سورة البقرة.

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الدَّىٰ يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَاتُلُوا إِنَّمَا
الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَأَنْهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ
وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الرَّكُوْةَ لَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُولُوا اللَّهُ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنَّمَا تَعْفَلُوا فَإِذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَنْظِلُمُونَ وَلَا
تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مِيسَرٍ وَأَنْ تَصَدِّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
﴿وَأَنَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوقَّفُ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ [البقرة]:

.٢٨١ - ٢٧٥

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

(٢٧٥) ... {يَتَخَبَّطُهُ} تقال للذى يتصرف في أمرٍ ولا يهتدي فيه إنه يخطى خطط عشواء وتسمى إصابة الشيطان خبطه. {المس} ... الجنون. {مَوْعِظَةٌ} : أمر أو نهى بترك الربا. {فَلَهُ} : ليس عليه أن يرد الأموال التي سبقت توبته.

(٢٧٦) ... {يَمْحُقُ} ... ينقص، ويذهب البركة. {كَفَّارٍ أَثِيمٍ} : الكفار: شديد الكفر، يكفر بكل حق وعدل وخير، **أثيم**: منغمس في الذنب لا يترك كبيرة ولا صغيرة إلا ارتكبها.

(٢٧٦) {وَيُرِي} يزيد، وينمي.



(٢٧٨) : {**اتقوا الله**} خافوا عقابه بطاعته بأن تجعلوا طاعته وقاية تقىكم غضبه وعقابه.

{**وذرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**} : اتركوا ما بقي عندكم من المعاملات الربوية.

(٢٧٩) {**فاذنوا**} ... استيقنوا. {**فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ**} : بعد التوبة مالكم إلا رأس المال الذي عند المدين لكم فخذوه واتركوا زيادة الربا.

(٢٨٠) ... {**ذو عسْرَةٍ**} ... غير قادر على السداد لفقر وضيق.

(٢٨٠) ... {**فَنَظِرْهُ**} ... إمهال للمدين إلى أن ييسر الله عليه فيعطيكم رأس مالكم الذي أخذه منكم. {**وَأَنْ تَصَدِّقُوا**} : وأن تتصدقوا على المعسر بترك ما لكم عليه فذلك خير لكم ^(١).

الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

٢٧٥ - الذين يتعاملون بالربا ويأخذونه لا يقومون يوم القيمة من قبورهم إلا مثل ما يقوم الذي به مس من الشيطان، فيقوم من قبره يخبط كما يخبط من به صرع في قيامه وسقوطه؛ ذلك بسبب أنهم استحلوا أكل الربا، ولم يفرقوا بين الربا وبين ما أحل الله من مكاسب البيع، فقالوا: إنما البيع مثل الربا في كونه حلالاً، فكل منهما يؤدي إلى زيادة المال ونمائه، فرد الله عليهم وأبطل قياسهم وأكذبهم، وبين أنه تعالى أحل البيع لما فيه من نفع عام وخاصة، وحرم الربا لما فيه من ظلم وأكل لأموال الناس بالباطل بلا مقابل، فمن جاءته موعظة من ربه فيها النهي والتحذير من الربا، فانتهى عنه وتاب إلى الله منه، فله ما مضى من أخذه للربا لا إثم عليه فيه، وأمره إلى الله فيما يستقبل بعد ذلك، ومن عاد إلى أخذ الربا

(١) السراج في بيان غريب القرآن، محمد الخضيري (ص: ٢٠)، أيسر التفاسير، للجزائري (٢٧٦-٢٧١/١).

بعد أن بلغه النهي من الله، وقامت عليه الحجة؛ فقد استحق دخول النار والخلود فيها. وهذا الخلود في النار المقصود به البقاء الطويل فيها، فإن الخلود الدائم فيها لا يكون إلا للكفار، أما أهل التوحيد فلا يخلدون فيها. ولما ذكر الله الإنفاق في سبيله وأخذ الربا، بين الفرق بينهما في العجزاء.

٢٧٦ - يُهلك الله المال الربوي ويُذْهِبُهُ، إما حَسَّا بِتَلْفِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، أو مَعْنَى بِنَزْعِ الْبَرَكَةِ مِنْهُ، وَيُزِيدُ الصَّدَقَاتِ وَيَنْمِيهَا بِمَضَاعِفَةِ ثَوَابِهَا، فَالْحَسْنَةُ بَعْشَرَ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضَعْفٌ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَيَبْارِكُ فِي أَمْوَالِ الْمُتَصَدِّقِينَ، وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مَنْ كَانَ كَافِرًا عَنِيْدًا، مُسْتَحْلِلاً لِلحرَامِ، مُتَمَادِيًّا فِي الْمُعَاصِيِّ وَالْأَثَامِ.

٢٧٧ - إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاتَّبَعُوا رَسُولَهُ، وَعَمِلُوا الْأَعْمَالَ الصَّالِحةَ، وَأَدَّوُوا الصَّلَاةَ تَامَةً عَلَى مَا شَرَعَ اللَّهُ، وَآتَوْا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ لِمَنْ يَسْتَحِقُهَا؛ لَهُمْ ثَوَابُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَسْتَقْبِلُونَ مِنْ أَمْوَارِهِمْ، وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ عَلَى مَا فَاتَهُمْ مِنَ الدُّنْيَا وَنَعِيمِهَا.

٢٧٨ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاتَّبَعُوا رَسُولَهُ، خَافُوا اللَّهُ بِأَنْ تَمْتَشِلُوا أَوْ امْرُهُ وَتَجْتَنِبُوا نَوَاهِيهِ، وَاتَّرَكُوا الْمُطَالَبَةَ بِمَا بَقِيَ لَكُمْ مِنْ أَمْوَالٍ رَبُوبِيَّةَ عِنْدَ النَّاسِ، إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ حَقًا بِاللهِ وَبِمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ مِنَ الرِّبَا.

٢٧٩ - إِنَّمَا تَفْعَلُوا مَا أَمْرَتُمْ بِهِ فَاعْلَمُوا وَاسْتَيْقِنُوا بِحَرْبِ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ تَبْتَمِ إِلَى اللهِ وَتَرْكِتُمُ الرِّبَا فَلَكُمْ قَدْرُ مَا أَفْرَضْتُمْ مِنْ: رَؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ، لَا تَظْلِمُونَ أَحَدًا بِأَنْ تَأْخُذُ زِيَادَةً عَلَى رَأْسِ مَالِكُمْ، وَلَا تُظْلِمُونَ بِالنَّقْصِ مِنْهَا.

٢٨٠ - وَإِنْ كَانَ مَنْ تَطَالَبَنَهُ بِالَّذِينَ مَعْسِرًا لَا يَجِدُ سَدَادَ دِينِهِ، فَأَخِرِّوْا مُطَالَبَتَهُ إِلَى أَنْ يَتِيسِرَ لَهُ الْمَالُ، وَيَجِدُ مَا يَقْضِي بِهِ الدِّينُ، وَأَنْ تَتَصَدِّقُوا عَلَيْهِ بِتَرْكِ الْمُطَالَبَةِ بِالَّذِينَ أَوْ إِسْقاطِ بَعْضِهِ عَنْهُ، خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ فَضْلَ ذَلِكَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى.



٢٨١ - وخفوا عذابَ يوْمٍ تُرْجَعُونَ فِيهِ جَمِيعًا إِلَى اللَّهِ، وَتَقُومُونَ بَيْنَ يَدِيهِ، ثُمَّ تُعْطَى كُلُّ نَفْسٍ جَزَاءً مَا كَسَبَتْ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، لَا يُظْلَمُونَ بِنَقْصٍ ثُوابَ حَسَنَاتِهِمْ، وَلَا بِزِيادةِ الْعَقوَبَةِ عَلَى سَيِّئَاتِهِمْ^(١).

الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:

لم أجده سبباً صحيحاً صريحاً في أي من آيات الربا من (٢٧٥-٢٨١) سورة البقرة.

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم (٤٧ / ١).

فوائد ولطائف:

١. ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَوَةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

مناسبتها لآيات الربا: أن أكبر الأسباب لاجتناب ما حرم الله من المكاسب الربوية: تكميل الإيمان وحقوقه خاصة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، والزكاة إحسان إلى الخلق، وهذا ينافي تعاطي الربا الذي هو ظلم عندهم^(١).

٢. ما هو أربى الربا؟ وعن عبد الله بن مسعود رض قال: قال رسول الله ص: "الربا ثلاثة وسبعون باباً أيسرها مثل إتيان الرجل أمه^(٢)، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه^(٣) (بغير حق)^(٤)".

(١) تفسير السعدي (ص: ١١٧)، (ص: ٩٥٩).

(٢) هذا يدل على أن حرمة الربا أشد من حرمة الزنا ، لكن كثيرا من الناس يستعظامون جريمة الزنا ، ويتهانون بالربا. قال الطيبى: إنما كان الربا أشد من الزنا ، لأن فاعله حاول محاربة الشارع بفعله ، قال تعالى {فَأَذْنُوا بِحَرْبِنَا مِنَ الْهُنْدِ} أي: بحرب عظيمة. فيض القدير (٤ / ٦٦).

(٣) أي: احتقاره والترفع عليه، والحقيقة فيه بنحو قذف أو سب، وإنما يكون هذا أشدها تحريمًا؛ لأن العرض أعز على النفس من المال. عون المعبود (٤ / ٤٠٠) قال الطيبى: أدخل العرض في جنس المال على سبيل المبالغة، وجعل الربا نوعين: متعارف، وهو ما يؤخذ من الزيادة على ماله من المديون، وغير متعارف ، وهو استطالة الرجل للسان في عرض صاحبه ، ثم فضل أحد النوعين على الآخر. عون المعبود - (٤ / ٤٠٠).

(٤) تجوز استباحته عرض المسلم في بعض الأحوال، وذلك مثل قوله ص: "لي الواجد يحل عرضه" فيجوز لصاحب الحق أن يقول فيه: إنه ظالم، وذكر مساوى الخطاب، والمبتدةعة، والفسقة على قصد التحذير. عون المعبود (٤ / ٤٠٠). وحديث ابن مسعود رض أخرجه أبو داد في السنن برقم ٤٨٧٦)، صحيح الجامع برقم (٣٥٣٩).



الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

﴿أَلَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُولُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الْدَّىٰ يَتَبَخَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءُهُ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ فَأَنْهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): حكم الربا؟

- ١ - الربا من كبائر الذنوب، وهو محرم في جميع الأديان السماوية؛ لما فيه من الضرر العظيم، فهو يسبب العداوة بين الناس، ويؤدي إلى تضخم المال على حساب سلب مال الفقير، وفيه ظلم للمحتاج، وتسلط الغني على الفقير، وإغلاق باب الصدقة والإحسان، وقتل مشاعر الشفقة في الإنسان.
- ٢ - والربا أكل لأموال الناس بالباطل، وفيه تعطيل للمكاسب والتجارة والصناعات التي يحتاجها الناس، فالمرابي يزيد ماله بدون تعب، فيترك التجارة والمصالح التي يتتفع بها الناس، وما أحد أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قلة، والربا ثلاثة وسبعون باباً أيسراها مثل أن ينكح الرجل أممه^(١).

المسألة (٢): كم أقسام الربا؟

- ١ - **ربا النسيئة**: وهو الزيادة التي يأخذها البائع من المشتري مقابل التأجيل كأن يعطيه ألفاً نقداً على أن يرده عليه بعد سنة ألفاً ومائة مثلاً.

(١) الموسوعة الفقهية الدرر السننية (٤٢٠/٢).

* ومنه قلب الدين على المعسر، بأن يكون له مال مؤجل على رجل، فإذا حل الأجل قال له المرابي: أتقضي أم تربى، فإن وفاه المدين وإنما زاد المرابي في الأجل، وزاد المرابي في المال، فيتضاعف المال في ذمة المدين، وهذا هو أصل الربا في الجاهلية، فحرمه الله عزوجل، وأوجب إنتظار المعسر، وهو أخطر أنواع الربا، لعظيم ضرره، وقد اجتمع فيه الربا بأنواعه: ربا النسيئة، وربا الفضل، وربا القرص.

٢ - **ربا الفضل**: وهو بيع النقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة، وهو محرم، وقد نص الشرع على تحريمه في ستة أشياء، كما قال رسول الله ﷺ: ((الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء، يدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فيبعوا كيف شئتم إذا كان يدأ بيد)).^(١)

* يقاس على هذه الأصناف الستة كل ما وافقها في العلة: في الذهب والفضة (الثمانية)، وفي الأربعه الباقيه (الكيل والطعم) (أو الوزن والطعم).

* كُل شيء حرم فيه ربا الفضل حرم فيه ربا النسيئة.

٣ - **ربا القرص**: وَصِفتُهُ أَن يقرض زِيدٌ عَمْرًا شَيْئًا وَيُشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَن يرِدْ أَفْضَلَ مِنْهُ، أَو يُشْتَرِطُ عَلَيْهِ نَفْعًا مَا، نَحْوَ أَن يسْكُنَهُ دَارَهُ شَهْرًا مَثُلًا، وَهُوَ حَرَامٌ، إِنَّمَا يُشْتَرِطُ زِيدٌ وَبَذَلَ الْمُقْتَرَضُ عَمْرًا النَّفْعَ لِزِيدٍ أَوْ زَادَ لَهُ فِي الْقَضَاءِ فَوْقَ مَا أَخْذَ مِنْهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ جَازَ وَأَجْرٌ^(٢).

(١) أخرجه مسلم برقم (١٥٨٧).

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية الدرر السننية (٤٢٢/٢).



المسألة (٣): ما أحكام ربا الفضل؟

- ١ - إذا كان البيع في جنس واحد ربوي حرم فيه التفاضل والنساء (التأخير) لأن يبيع أحد ذهبًا بذهب، أو برأ ببر ونحوهما، فيشترط لصحة هذا البيع التساوي في الكمية، والقبض في الحال؛ لاتفاق البدلين في الجنس (الذهب بالذهب) أو (البر بالبر) وكذا اتفاقهما في العلة، الثمنية في الذهب، والطعم في البر.
 - ٢ - إذا كان البيع في جنسين اتفقا في علة ربا الفضل، واحتلما في الجنس حرم النساء وجاز التفاضل لأن يبيع ذهبًا بفضة، أو برأ بشير ونحوهما، فيجوز البيع مع التفاضل إذا كان القبض في الحال يدًا بيد؛ لأنهما اختلفا في الجنس، واتحدا في العلة.
 - ٣ - إذا كان البيع بين جنسين ربويين لم يتفقا في العلة جاز الفضل والنساء لأن يبيع طعامًا بفضة، أو طعامًا بذهب ونحوهما، فيجوز التفاضل والتأجيل؟ لاختلاف البدلين في الجنس والعلة.
 - ٤ - إذا كان البيع بين جنسين ليسا ربويين جاز الفضل والنسيئة لأن يبيع بغيرًا بغيرين، أو ثوابًا بثوابين ونحوهما فيجوز التفاضل والتأجيل.
- * لا يجوز بيع أحد نوعي جنس بالأخر إلا أن يكونا في مستوى واحد في الصفة، فلا يباع الرطب بالتتمر؛ لأن الرطب ينقص إذا جف، فيحصل التفاضل المحرم.
- * لا يجوز بيع المصوغ من الذهب أو الفضة بجنسه متفاضلاً، لأجل الصنعة في أحد العوضين، لكن يبيع ما معه بالدرارهم ثم يشتري المصوغ.
- * الفوائد التي تأخذها البنوك اليوم على القروض من الربا المحرم، والفوائد التي تدفعها البنوك مقابل الإيداع ربا لا يحل لأحد أن يتتفق به بل يتخلص منه.

* يجب على المسلمين إذا احتاجوا الإيداع والتحويل بواسطة البنوك الإسلامية، فإن لم توجد جاز للضرورة الإيداع في غيرها لكن بدون فائدة، والتحويل من غيرها ما لم يخالف الشرع.

* يحرم على المسلمين العمل في أي بنك أو مؤسسة تأخذ أو تعطي الربا، والمال الذي يأخذه العامل فيه سحت يعاقب عليه^(١).

المُسَأَّلَةُ (٤): حكم الوظيفة في البنوك الربوية؟

الوظيفة في البنوك الربوية: محرّمة ما كانت حتى الحراسة أو المراسلة أو التحويلة، فكله من تسهيل عمل المعصية، ومن يستغنى يغنه الله. وقد لعن في الشرع «الربا وآكله ومؤكله وكاتبه وشاهده»، فلم يستقل اللعن ب مباشر الأكل بل شمل من لم يأكل من سهل المعصية من كاتب وشاهد وقد لا يكون لهما معرفة بالعاقدين البتة سوى مجرد مهنة الكتابة والشهادة^(٢).

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية الدرر السننية (٤٢٢/٢).

(٢) المقدمة في فقه العصر (١/٥٢).



﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْوَ اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَعْنَاهُ إِنَّ رَبَّكُمْ مُّؤْمِنُونَ ﴾٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ

اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾٢٧٩﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩]

[٢٧٩]. وفي الآيتين مسائل منها:

المسألة (١): ما عقوبة الربا؟

إعلان الحرب من الله سبحانه على آكل الربا، اللعن من رسول الله ﷺ في الحديث عن جابر التميمي قال: لعن رسول الله ﷺ آكل الربا، وموكله وكاتبه، وشاهديه، وقال: هم سواء^(١). الربا أحد السبع الموبقات التي نهي عنها رسول الله ﷺ بقوله: (اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: ((الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقدف المحسنات المؤمنات الغافلات))^(٢).

المسألة (٢): كيف يُتخلص من الأموال الربوية؟

الربا من أعظم الذنوب، وإذا من الله على المرابي وتاب إلى الله عز وجل، وعنده أموال مجتمعة من الربا ويريد التخلص منها فلا يخلو من حالين:

١. أن يكون الربا له في ذمم الناس لم يقبضه، فهنا يأخذ رأس ماله ويترك ما زاد عليه من الربا.

٢. أن تكون أموال الربا مقبوضة عنده فلا يردها على أصحابها ولا يأكلها؛ لأنها كسب خبيث، ولكن يتخلص منها بالتبرع بها، أو جعلها في مشاريع خيرية تخلصاً منها.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٥٩٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٧٦٦)، واللفظ له ومسلم في صحيحه برقم (٨٩).

* لا ربا في الحيوان ما دام حيًا، وكذا كل معدود، فيجوز بيع البعير بالبعيرين والثلاثة، فإذا صار موزوناً أو مكيلاً جرى فيه الربا، فلا يجوز بيع كيلو من لحم الغنم بكيلوين من لحم الغنم، ويجوز بيع كيلو من لحم الغنم بكيلوين من لحم البقر؛ لاختلاف الجنس إذا حصل التقابض في الحال.

* يجوز شراء الذهب للقنية، أو لقصد الربح كأن يشتريه حينما ينخفض سعره، ويبعه عندما يزيد سعره^(١).

المسألة (٣): حكم بيع الصرف والأوراق المالية؟

الصرف: هو بيع نقد بنقد سواء اتحد الجنس (الذهب بالذهب) أو (الدولار بالدولار) أو اختلف الجنس ك(الذهب الفضة) أو الدولار بالسعودي).

* إذا باع نقداً بجنسه كذهب بذهب، أو ورق نceği بجنسه كريال بريال ورقي أو معدني وجب التساوي في المقدار، والتقابض في المجلس.

* وإن باع نقداً بنقد من غير جنسه ك(ذهب بفضة)، أو (ريالات ورقية سعودية بدولارات أمريكية) جاز التفاضل في المقدار، ووجب التقابض في المجلس.

* إذا افترق المتصارفان قبل قبض الكل أو البعض صح العقد فيما قبض وبطل فيما لم يقبض لأن يعطيه ديناراً ليصرفه بعشرة دراهم، فلم يجد إلا خمسة دراهم فيصح العقد في نصف الدينار، ويبقى نصفه أمانة عند البائع^(٢).

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية الدرر السننية (٤٢٤/٢).

(٢) ينظر: الموسوعة الفقهية الدرر السننية (٤٢٥/٢).



﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرٍ وَأَنْ تَصَدِّقُوا خَيْرَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
 [البقرة: ٢٨٠]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): ما فضل إنتظار المعسر والتجاوز عنه؟

إنتظار المعسر من مكارم الأخلاق، وأفضل منه التجاوز عنه.

١ - قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَى مَيْسَرٍ وَأَنْ تَصَدِّقُوا خَيْرَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

٢ - عن أبي اليسير رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلوات الله عليه وسلم يقول: (من أنظر معسراً أو وضع عنه، أظلله الله في ظله) ^(١).

المسألة (٢): للمدین حالات أربع ما هي؟

المدین له أربع حالات:

- ١ - ألا يكون عنده شيء مطلقاً، فهذا يجب إنتظاره وترك ملازمته.
- ٢ - أن يكون ماله أكثر من دينه فهذا يجوز طلبه، ويلزم بالقضاء.
- ٣ - أن يكون ماله بقدر دينه فيلزم بالوفاء.
- ٤ - أن يكون ماله أقل من دينه فهذا مفلس يحجر عليه بطلب الغرماء أو بعضهم، ويقسم ماله بين الغرماء حسب النسب.

^(١) أخرجه مسلم برقم (٣٠٦).

* يجب على من افترض مالاً أن يعزم على أدائه وإلا أتلفه الله عز وجل كما قال النبي ﷺ:
 ((من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله))^(١).

الوقفة الخامسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. من أعظم الكبائر أكل الربا، ولهذا توعد الله تعالى أكله بالحرب وبالمحق.
٢. الالتزام بأحكام الشرع في المعاملات المالية ينزل البركة والنماء فيها.
٣. صفة الحب لله تعالى وأنه تعالى يحب أولياءه وهم أهل الإيمان به وطاعته ويكره أعداءه وهم أهل الكفر به ومعاصيه من أكل الربا وغيره من كبائر الذنوب.
٤. فضل الصبر على المعسر، والتحفيف عنه بالتصدق عليه ببعض الدين أو كله
٥. وجوب ذكر الدار الآخرة والاستعداد لها بالإيمان والعمل الصالح^(٢).

(١) أخرجه البيخاري في الصحيح برقم (٢٣٨٧).

(٢) المختصر في تفسير القرآن الكريم (٤٧ / ١)، أيسر التفاسير، للجزائري (٢٦٩-٢٧٦ / ١).



المحاضرة (١٠): النهي عن موالاة الكافرين من الآية (٢٨-٢٩) سورة آل عمران.

الوقفة الأولى: بين يدي سورة آل عمران:

■ **أسماء السورة^(١):**

١. **سورة آل عمران:** (نوع التسمية/ توقيفية)، وجه التسمية؛ لاشتمالها على ذكر أسرة آل عمران وفضيلتها.
٢. **سورة الزهراء (المضيئة):** (نوع التسمية/ توقيفية)، وجه التسمية؛ لنورها وهدایتها وعظيم أجراها.
٣. **سورة طيبة:** (نوع التسمية/ اجتهادية)، وجه التسمية؛ لجمعها من أصناف الطيبين.
٤. **سورة الكتاف:** (نوع التسمية/ اجتهادية)، وجه التسمية؛ لتضمينها لأسرار تتعلق بعيسى عليه السلام.

مما جاء في فضل سورة آل عمران مقارنة بسورة البقرة:

عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((اقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيمة شفيعاً لأصحابه، اقرءوا الزهراوين: سورة البقرة وسورة آل عمران فإنهما يأتيان يوم القيمة كأنهما غمامتان أو غياثتان أو فرقان من طير صواف تحاجان عن صاحبهما))^(٢).
ولم أجد لها فضلاً مستقلاً ثابتاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

- **بين يدي سورة آل عمران^(٣):** آياتها (٢٠٠)، سورة مدنية لأنها نزلت بعد الهجرة، وترتيبها في النزول: (٨٩)، وقبلها كانت سورة الأنفال (٨٨). وهي مرتبطة بحدثين:

(١) معالم السور، فايز السريج، مؤسسة البناء العظيم (ص: ٢١).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٥٤/٨٠٤).

(٣) معالم السور، فايز السريج، مؤسسة البناء العظيم (ص: ٢١).

الأول: قدوم وفـد نجران على رسول الله ﷺ، والثاني: عزوة أحد التي كانت في شوال من السنة الثالثة للهجرة مما يؤيد أنها مبكرة النزول نسبياً.

▪ **مقصد سورة آل عمران:** الثبات على الإسلام بعد كمال وبيانه، ورد شبكات أهل الكتاب وخاصة النصارى.

▪ **مقاطع السورة:** ثلاثة: التعريف بالله سبحانه، وحوار أهل الكتاب، وتثبت المؤمنين.

▪ مناسبات السورة:

١. مناسبة سورة آل عمران لما قبلها: ختمت سورة البقرة بالحديث عن إيمان الرسول ﷺ والمؤمنين بكل الكتب المنزلة، وبدأت سورة آل عمران بالحديث عن تلك الكتب المنزلة والإيمان بالله سبحانه.

٢. مناسبة أول سورة آل عمران بآخرها: بدأت بالدعاء: ﴿رَبَّا لَا تُغْرِي قُلْوَبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا وَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾ [آل عمران: ٨]. وختمت به: ﴿رَبَّا وَأَءَيْنَا مَا وَعَدْنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمُيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] (١).

﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أُولَئِكَاءِ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقْيَةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾ قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ بُتُّدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾﴾ [آل عمران: ٢٨-٢٩].

الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم:

(٢٨): {أُولَئِكَ}: جمع ولـي، وهو في اللغة بمعنى الناصر والمعين.

(٢٨): {تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقْيَةً} ... تهادنـوـهم اتقـاءـ شـرـهـمـ إـذـاـ كـتـمـ ضـعـافـاـ.

(١) ينظر: مـعـالـمـ السـوـرـ، فـايـزـ السـريـجـ، ١٤٣٩ـهـ، الدـمامـ (صـ: ٢٢).



الوقفة الثالثة: المعنى الإجمالي للآيات:

ووجه المناسبة الآيات لما قبلها: لما بين تعالي في الآيات السابقة أنه مالك الملك، المعز المذل، المتصرف في الكون حسب مشيئته وإرادته، وأنه قادر على إعطاء الملك لمن شاء، ونزعه ممن شاء، وأن العزة والذلة بيده، نهى المؤمنين في هذه الآيات عن موالة أعدائه لتكون الرغبة فيما عنده دون أعدائه الكافرين^(١).

٢٨ - لا تتخذوا -أيها المؤمنون- الكافرين أولياء تحبونهم وتنصرونهم من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فقد برئ من الله وبرئ الله منه، إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوه على أنفسكم، فلا حرج أن تتقووا أذاهم بإظهار اللين في الكلام واللطف في الفعال، مع إضمار العداوة لهم، ويحذركم الله نفسه فخافوه، ولا تتعرضوا لغضبه بارتكاب المعاشي، وإلى الله وحده رجوع العباد يوم القيمة لمجازاتهم على أعمالهم.

٢٩ - قل -أيها النبي-: إن تُخْفِوا مَا في صدوركم مما نهاكم الله عنه كموالاة الكفار، أو تظهروا بذلك يعلمه الله، ولا يخفى عليه منه شيء، ويعلم ما في السماوات وما في الأرض، والله على كل شيء قادر، لا يعجزه شيء^(٢).

الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات:

ولا يصح في سبب نزول الآيات شيء صحيح صريح مرفوع إلى رسول الله ﷺ، وما ثبت وقفه على ابن عباس رضي الله عنهما ففي سنته ضعف كرواية جوير، عن الضحاك ، عن ابن عباس: نزلت في عبادة بن الصامت الأنباري ، وكان بدرئاً نقبياً، وكان له حلفاء من اليهود ، فلما خرج النبي ﷺ يوم الأحزاب قال عبادة يا نبي الله ، إن معني خمس مئة رجل من اليهود، وقد

(١) روائع البيان تفسير آيات الأحكام (١ / ٣٩٨).

(٢) المختصر في تفسير القرآن الكريم (١ / ٥٣).

رأيت أن يخرجوا معي فاستظهر بهم على العدو. فأنزل الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْفَارِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] ^(١).

فوائد ولطائف:

١. التعبير بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ٢٨]. بدل قوله: (ومن يتخذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين) لاختصار، واستهجاناً بذكره، وتقييحاً لهذا الصنيع، فموالاة الكافرين من أقبح القبائح عند الله.

٢. إظهار اسم الجلالة مكان الإضمار في قوله تعالى: ﴿وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]. لتربيه المهابة والروعة في النفس وتقديم الخبر على المبتدأ يفيد الحصر.

الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:

﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْفَارِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيَسْ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْتَلَةً وَيُحَدِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): حكم الاستعانة بغير المسلمين في قتال الأعداء؟

١ - ذهب الجمهور^(٢) من الحنفية وهو رواية عن مالك والشافعي وأحمد وابن الأمير الصنعاني، إلى جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة. وجعل الشافعي لها شروط:

(١) تفسير القرطبي (١٣٠٠/٢)، تفسير البغوي (٤٢٧/١)، وجوبر هو ابن سعيد الأزدي ، ضعيف جداً. والضحاك لم يسمع من ابن عباس شيئاً على الصحيح، فهو منقطع، فهذا سند ضعيف. ينظر: أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري (٤٨٢٢/٧).

(٢) حاشية ابن عابدين (٤/١٦٠)، مختصر اختلاف العلماء، للطحاوي (٤٢٨/٣)، ومواهب الجيل للحطاب (٣/٣٥٢)، والأم، للشافعي (٤/٨٩)، وروضة الطالبين للنووي (ص: ١٨٠١)، والمغني لابن قدامة (١٣/٩٨)، سبل السلام، لابن الأمير (٤/٥٠).



أ- أن يعرف الإمام حسن رأيهم في المسلمين.

ب- أن يأمن خيانتهم وإلا لم يجز؛ لأن يمنع الاستعانة بمن لا يؤمن من المسلمين كالمحذل والمرجف والكافر أولى.

ج- أن يكثر المسلمون بحيث لو خان المستعان بهم، وانضموا إلى الأعداء لأمكن مقاومتهم جمِيعًا.

٢ - وذهب المالكية^(١) وهو روایة عن أَحْمَد^(٢) إلى عدم جواز الاستعانة بالمرجفين في القتال، ويستثنى من ذلك المالكية الخدمة فقط.

استدل الجمهور القائلين بالجواز بما يأتي:

١. ما روى الزهري أن رسول الله ﷺ: "استعان بناس من اليهود في حربه، فأسهم لهم"^(٣).
٢. أن صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ يوم حنين وهو على شركه وشارك في المعركة فأسهم له وأعطاه من سهم المؤلفة^(٤).
٣. خروج خزاعة مع رسول الله ﷺ يوم الفتح (٨هـ) وهم مشركون.
٤. حديث ذي مخْبَر^{رسول الله ﷺ} قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((ستصالحون الروم صلحًاً آمنًا، فتغزوون أنتم وهم عدواً من ورائكم، فتُنصرُون وتَغْنَمُون وَتَسْلَمُون ثُمَّ تَرْجِعُون، حتى تنزلوا بمَرْجِ ذي ثُلُول، فيرفع رجل من أهل النصرانية الصليب، فيقول: غلب الصليب،

(١) مواهب الجيل للخطاب (٣٥٢ / ٣)، حاشية الدسوقي (١٧٨ / ٠٢) (٢١٧ / ٤).

(٢) المغني لابن قدامة (٩٨ / ١٣).

(٣) أخرجه الترمذى رقم (١٥٥٨).

(٤) أخرجه مسلم (٤ / ١٧٠٦).

فيغضب رجل من المسلمين فيدقه (يدق الصليب)، فعند ذلك تغدر الروم وتجمع للملحمة^(١).

ثانيًا: استدل القائلون بعدم الجواز (المالكية ورواية لأحمد) بما يأتي:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها قالت: خرج رسول الله ﷺ قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل من المشركين، كان يذكر منه جرأة ونجدة، فسر المسلمون به، فقال يا رسول الله، جئت لأتبعك، وأصيб معك، فقال له رسول الله ﷺ أتؤمن بالله ورسوله؟ قال: لا، قال: "فارجع فلن أستعين بمن شركك"، قالت: ثم مضى رسول الله ﷺ حتى إذا كان بالبيداء أدركه ذلك الرجل، فقال له رسول الله ﷺ: "أتؤمن بالله ورسوله؟" قال: نعم، قال: "فانطلق"^(٢).

٢ - ما روى عبد الرحمن بن خيّب، قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو يريد غزوة، أنا ورجل من قومي ولم نسلم، فقلنا إننا لنستحي أن يشهد قومنا مشهدًا لا نشهده معهم، قال: فأسلمتما؟ قلنا: لا، قال: "فإننا لا نستعين بالمشركين على المشركين"، قال: فأسلمنا، وشهدنا معه^(٣).

الراجح: جواز الاستعانة بغير المسلمين على قتال الأعداء بالشروط الذي ذكرها الشافعية، وكذلك عند الحاجة والضرورة، شرط عدم تدخل المشركين والكافر في شؤون المسلمين الداخلية، ونهب خيراتهم، والتحكم بقراراتهم.

(١) أخرجه أبو داود "صحيح سنن أبي داود" (٣٦٠٧)، لشرح الحديث يرجع لكتاب "عون المعبد"، (١١ / ٢٦٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٤٤٩ / ٣)

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤٥٤ / ٣)، والحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه (١٢١ / ٢).



المسألة (٢): حكم التَّقْيَةِ؟

قال السرخسي: التقية أن يقي الإنسان نفسه بما يظهره، وإن كان يضر خلافه^(١). وهذا التعريف يشمل التقية بالقول إضافة إلى التقية بالفعل.

بماذا تتفق التقية مع النفاق وبماذا تختلف؟ يتفقان أن التقية والنفاق فيهما إظهار خلاف ما يطعن، ويختلفان أن المنافق كافر في قلبه لكنه يظهر بلسانه وظاهره أعمال المؤمنين ليأمن على نفسه، وليحصل الميزات التي يحصلها المؤمن، فهو مغاير للتقية لأن التقية فيها اطمئنان بالإيمان بخلاف النفاق.

والفرق بين المداهنة والتقية: أن التقية لا تحل إلا لدفع الضرر، أما المداهنة فلا تحل أصلاً، لأنها اللين في الدين وهو ممنوع شرعاً^(٢).

يذهب الجمهور أن الأصل في التقية هو الحظر وجوازها ضرورة تقدر بقدره، فالتقية لا تحل إلا مع خوف القتل أو القطع أو الإيذاء العظيم. ومن أدلة الجمهور قول الله سبحانه:

﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ أَوْلَيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ

تَكَوَّأْ مِنْهُمْ تُقْنَةً﴾ [آل عمران: ٢٨]. ومن الأدلة قصة عمار بن ياسر رضي الله عنه عندما عذبه أهل

الشرك وقتلوه أبويه، ولم يتركوه حتى سب النبي ﷺ وذكر آهاتهم بخير فتركوه فأنزل الله فيه

﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقْبُلُهُ مُطَمِّنٌ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وقال الحسن: التقية جائزة للمؤمنين إلى يوم القيمة^(٣).

(١) المبسot، للسرخسي (٤٦/٢٤).

(٢) المبسot، للسرخسي (١٨٦/١٣).

(٣) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ط/السلفية (٢١١/١٢).

المسألة (٣): شروط جواز التَّقْيَةِ.

١. أن التَّقْيَةَ تكون بعد العجز عن الهجرة إلى محل يقدر فيه على إظهار دينه.
 ٢. التَّقْيَةُ تكون بقدر الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، ويجب على المستضعف أن يتقيى الكفار بأدنى ما يمكن مما هو خروج عن حدود الشرع، وهذا لا يتعدى اللسان في كثير من الأحوال، وأن وسعة السكوت فلا حاجة للتقية
 ٣. يجب على المستضعف أن يسعى بكل الوسائل والحيل للخروج من المكان الذي يعجز فيه عن إظهار إيمانه والفرار بدينه.
 ٤. أن موافقة الكفار رخصة حال الاضطرار، وإظهار الدين وشعائره عزيمة، فلو تلفت نفسه لذلك كان مأجوراً.
 ٥. أن تكون التَّقْيَةَ مع الكفار الغالبين.
 ٦. أن يعلم أنه إن نطق بالكفر ونحوه تقية يترك بعد ذلك كما وقع لumar بن ياسر رض، أما الإقامة على الكفر وترك الإسلام فلا يجوز. كستحلال المحرمات، وترك الفرائض والواجبات، و فعل المحظورات والمنكرات، وإن كان امرأة تزوجوها واستولدوها أولاداً كفاراً.
 ٧. ألا يكون للمكلف مخلص من الأذى إلَّا بالتَّقْيَةِ. ومن المخالفون الهجرة من بلد الكفر إلى الإسلام.
 ٨. أن يكون الأذى المُخوف وقوعه مما يشق احتماله في النفس والعرض.
- (١) الضرر في النفس مثاله: القتل أو الجرح أو قطع عضو أو الحرق المؤلم أو الضرب الشديد أو الحبس مع التجويع.



٢) الضرر في العرض: يخشى على خُرمه من الاعتداء^(١).

المسألة (٤): أنواع التَّقْيَةِ.

١. التَّقْيَة بِسَبَبِ إِكْرَاه: كتهديد المسلم بما يضره من تعذيب أو نحوه مما تقدم بيانه، إن لم يفعل ما طلب منه، فإن تمت شروطه، فإن ما أنشأه من التصرفات تبعاً لذلك لا يلزمه، وإن أكره على القتل لم يحل له، وإن أكره على الزنى لم يحل له، فإن فعل فلا حد عليه للشبهة، وإن أكره على النطق بكلمة الكفر جاز له ذلك. ولا يعتبر مرتدًا.

٢. التَّقْيَة بِغَيْرِ سَبَبِ الإِكْرَاه: كمجرد خوف المسلم من أن يحل به الأذى من قتل أو قطع أو ضرب أو سجن أو غيره من صنوف الأذى والضرر فهذا النوع لا يحل به ما يحل بالإكراه^(٢).

المسألة (٥): ما تحل فيه التَّقْيَة؟

اختلَفَ الفقهاء فيما تحل فيه التَّقْيَة وما لا تحل، فذهب بعضهم إلى أن التَّقْيَة خاصة بالقول، ولا تتعذر إلى الفعل، وعليه فلا يرخص بحال بالسجود لصنم أو بأكل لحم الخنزير أو بزنى. وهذا مروي عن الأوزاعي وسحنون. وذهب الأكثرون إلى أن الإكراه في القول والفعل سواء^(٣).

المسألة (٦): ما الذي ينبغي أن يلاحظ في التَّقْيَة؟

١. من وجد مخلصاً غير ارتكاب المحرم يجب عليه أن يلجأ إليه، كمن أكره على شتم النبي ﷺ فينيوي محمداً آخر.

(١) تفسير الرارزي (١٢/٨)، تفسير الألوسي (٤٧٩/٢)، الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣/١٩١-١٩٥).

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣/١٩٥).

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣/١٩٥).

٢. أن يعمل بالّتّقية على قدر حاجة المُضططر للميّة من غير بغي ولا اعتداء، وفسر البغي بمن أكل الحرام وهو يجد الحال، وفسر العادي بمن أكل من الحرام فوق ما تقتضيه الضرورة، فیلاحظ عدم الانسياق مع الرخصة حتى يخرج من حد التّقية إلى حد الانحلال بارتكاب المحرّم.

٣. أن يلاحظ النّية، فينوي أنه إنما يفعل الحرام للضرورة. فإن فعله وهو يرى أنه سهل ولا يأس به فإنه يقع في الإثم. وهذا ما أشار إليه الآية ﴿وَلَكِنَّ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدَرَ أَفْعَلَهُمْ غَصَبًا مِّنْ أَنَّ اللَّهَ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ٦٠].^(١)

المؤلّة (٧): الوظيفة في بلاد الكفار.

الأصل الإباحة الأصلية العامة زماناً ومكاناً، وأشخاصاً في العمل في أي مكان على وجه الأرض.

ويجوز لمسلم أن يلي ولاية للكفار في بلادهم تعود بالنفع الإنساني عليهم، لفعل يوسف الصديق عليه السلام، وله أن يقدم الاستشارات والخبرات في وظيفته، وأن يقوم فيها بالعدل والقسط والإحسان والأمانة؛ لعموم الأدلة في ذلك ولم يخصصها دليل إلا أن يعمل لحربيين ما يقويهما على ضرر الإسلام فيحرم.

ولأن يوسف عليه السلام تولى ولاية عامة للكفار وهو من الرسل، ولم يخصص ذلك دليلاً.

بل ساقه الله مساق المدح والامتنان عليه وسماه تمكيناً ورحمة ﴿وَكَذَلِكَ مَكَنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَرَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُنْصِبُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٦].

فمن تولى ولاية عامة أو غيرها في بلاد المسلمين أو غير المسلمين فهو تمكين ورفعه ورحمة^(٢).

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٠٠ / ١٣).

(٢) المقدمة في فقه العصر، الأستاذ الدكتور فضل مراد (٧٨ / ١).



المسألة (٧): الوظيفة في قوات حفظ السلام؟

والوظيفة في قوات حفظ السلام الدولي إن كانت تعانا على الإثم والعدوان حرمت، وإن كان فيها فك نزاع في دول غير المسلمين جاز.

أما في بلاد المسلمين فالأصل حرمة تواجد أي قوة دولية غير مسلمة في بلاد المسلمين حيماً كانت؛ لأنَّه محرم أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴿وَلَنْ يَجِعَلَ اللَّهُ لِلْكُفَّارِينَ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

واستقدام قوات حفظ سلام دولية غير مسلمة في بلاد الإسلام هو من أعظم السبيل والتمكين لهم، وهو سبيل لانتهاص سيادتهم على بلادهم والتدخل في مصيرهم وقضاياهم وشئونهم الداخلية.

ويدل له واقعاً أن الدول الكبرى تمنع وجود قوات حفظ سلام على أراضيها بقرار سيادي، وإنما جعلت هذه القوات للتمكن من رقاب الدول الإسلامية، والدول الضعيفة. فإن فرضت بسلطان القوة الدولية على بلد إسلامي، ولم يستطع منعها، فيكون أعضاؤها من المسلمين شرطاً، فإن تعذر كانوا الكثرة ما استطاعوا؛ ليكونوا على اطلاع بعمل القوات ودفع ضررها قبل وقوعه^(١).

(١) المقدمة في فقه العصر، الأستاذ الدكتور فضل مراد (٧٩/١).

الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. خطورة تولي الكافرين، ومحبتهم، والتودّد إليهم محرمة في شريعة الله، حيث توعد الله فاعله بالبراءة وبالحساب يوم القيمة؛ لأن موالاة الكافرين على المؤمنين ردة وكفر وبراءة من الله سبحانه.
٢. جواز الثقة عند ضعف المؤمنين وقوة الكافرين كحالة الخوف على النفس أو المال، أو التّعرض للأذى الشديد.
٣. الإكراه يبيح للإنسان التلفظ بالكفر بشرط أن يبقى القلب مطمئناً بالإيمان.
٤. لا صلة بين المؤمن والكفر بولاية، أو نصرة، أو توارث؛ لأن الإيمان ينقض الكفر.
٥. الله تعالى مطلع على خفايا النّفوس لا تخفي عليه خافية من أمور عباده^(١).

(١) روائع البيان، الصابوني (٤٠٤ / ١)، المختصر في تفسير القرآن (ص: ٥٣)، أيسر التفاسير، للجزائري (٣٠٧ / ١).



المحاضرة (١١): وجوب الاعتصام بحبل الله من الآية (١١٢-١٠٢) سورة آل عمران.

يَتَأَبَّلُونَ أَذْلَىٰ الَّذِينَ لَا يَمْنَوْا أَتَقْرَأُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَانِهِ وَلَا يَمْنَوْنَ إِلَّا وَأَنْتُم مُسْلِمُونَ ١١٢ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا
 وَلَا يَنْقَرِفُوا وَإِذْ كُرُوا نَعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَالَّذِي بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبَحَتْ بِنِعْمَتِهِ إِخْرَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا
 حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَيْتِهِ لَعْلَكُمْ تَهَدُونَ ١١٣ وَلَتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَىٰ
 الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ١٤ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا
 وَأَخْتَلُفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٥ يَوْمَ تَبَيَّضُ وُجُوهٌ وَتَسُودُ وُجُوهٌ فَإِنَّمَا الَّذِينَ
 أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ١٦ وَأَمَّا الَّذِينَ آتَيْصَتْ وُجُوهُهُمْ
 فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَلِيدُونَ ١٧ تِلْكَ أَيْتُمُ اللَّهُ نَتَلوُهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ وَإِنَّ اللَّهَ
 مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تَرْجُعُ الْأُمُورُ ١٨ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرَجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ وَنَإِلَيْكُمُ الْمَعْرُوفُ
 وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْلَا إِيمَانُكُمْ لَكُنَّ أَخْرَى لَهُمْ مِّنْهُمْ
 الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَسِيقُونَ ١٩ لَنْ يُضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذَّىٰ وَإِنْ يُقْتَلُوكُمْ يُوْلُوكُمُ الْأَذَّى بَارِثُمْ لَا
 يُنْصَرُونَ ٢٠ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الدِّلْلَةُ أَيْنَ مَا ثَقَفُوا إِلَّا يُحَبِّلُ مِنَ اللَّهِ وَحْبَلٌ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِعَذَابٍ مِّنَ اللَّهِ
 وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَافُرُوا يَكْفُرُونَ بِتَائِتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا
 عَصَمُوا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ٢١ [آل عمران: ١٠٢ - ١١٢].

الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:

{شفا} حافة. {ثقفوا} وجدوا. {بحبل} بعهد. {المسكناة} فقر النفس، وشحها.

الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:

١٠٢ - يا أيها الذين آمنوا بالله واتبعوا رسوله، خافوا ربكم حق المخافة، وذلك باتباع أوامره واجتناب نواهيه، وشكراً على نعمه، واستمسكاً بدينكم حتى يأتيكم الموت وأنتم على ذلك.

١٠٣ - وتمسّكوا -أيها المؤمنون- بالكتاب والسنّة، ولا ترتكبوا ما يوقعكم في التفرق، واذكروا إنعام الله عليكم حين كتم أعداء قبل الإسلام تقاتلوا على أقل الأسباب، فجمع بين قلوبكم بالإسلام، فصرتم بفضل الله إخواناً في الدين، مترحمين متناصحين، وكتم قبل ذلك مُشرِفين على دخول النار بکفركم، فأنجل لكم الله منها بالإسلام وهداكم للإيمان. وكما يئن لكم الله هذا يبين لكم ما يصلح أحوالكم في الدنيا والآخرة، لتهتدوا إلى طريق الرشاد وتسلكوا سبيل الاستقامة.

١٠٤ - ولتكن منكم -أيها المؤمنون- جماعة يدعون إلى كل خير يحبه الله، ويأمرون بالمعروف الذي دل عليه الشرع وحسن العقل، وينهون عن المنكر الذي نهى عنه الشرع وقبحه العقل، والمتصفون بهذه الصفة هم أهل الفوز التام في الدنيا والآخرة.

١٠٥ - ولا تكونوا -أيها المؤمنون- مثل أهل الكتاب الذين تفرقوا فصاروا أحزاً وشيعاً، واختلفوا في دينهم من بعد ما جاءتهم الآيات الواضحة من الله تعالى، وأولئك المذكورون لهم عذاب عظيم من الله.

١٠٦ - يقع عليهم هذا العذاب العظيم يوم القيمة، حين تبيّضُ وجوه أهل الإيمان من الفرح والسعادة، وتسودُ وجوه الكافرين من الحزن والكآبة، فأما الذين اسودَت وجوههم في ذلك اليوم العظيم فيقال توبىخاً لهم: أكفرتم بتوحيد الله وعهده الذي أخذ عليكم بآلا تشركوا به شيئاً، بعد تصديقكم وإقراركم؟! فذوقوا عذاب الله الذي أعده لكم بسبب كفركم.



١٠٧ - وأما الذين ابْيَضُتْ وجوهُهُمْ فمَقَامُهُمْ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، خَالِدُونَ فِيهَا أَبَدًا، فِي نَعِيمٍ لَا يَزُولُ وَلَا يَحُولُ.

١٠٨ - تلك الآيات المتضمنة وعد الله ووعيده نقرؤها عليك -أيها النبي- بالصدق في الأخبار، والعدل في الأحكام، وما الله يريد ظلماً لأي أحد من العالمين، بل لا يعذب أحداً إلا بما كسبت يده.

١٠٩ - والله تعالى وحده مُلْكُ ما في السماوات وما في الأرض، خَلْقًا وَأَمْرًا، وَالْهُنَّ عَالَى مَصْبِرِ أَمْرِ كُلِّ خَلْقِهِ فِي جَازِي كَلَّا مِنْهُمْ عَلَى قَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ.

١١٠ - كُنْتُمْ - يَا أَمَّةَ مُحَمَّدٍ خَيْرَ الْأَمَمِ الَّتِي أَخْرَجَهَا اللَّهُ لِلنَّاسِ فِي إِيمَانِكُمْ وَعَمَلِكُمْ، وَأَنْفَعُ النَّاسَ لِلنَّاسِ، تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ الَّذِي: دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ وَحَسَّنَهُ الْعُقْلُ، وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ الشَّرْعُ وَقَبَّحَهُ الْعُقْلُ، وَتَؤْمِنُونَ بِاللَّهِ إِيمَانًا جَازِيًّا يَصْدِقُهُ الْعَمَلُ. وَلَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِمُحَمَّدٍ لَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُمْ فِي دُنْيَاهُمْ وَآخِرَتِهِمْ. مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَلِيلٌ يُؤْمِنُونَ بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ، وَأَكْثُرُهُمْ هُمُ الْخَارِجُونَ عَنِ دِينِ اللَّهِ وَشَرِيعَتِهِ.

١١١ - وَمَهْمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ عَدَاوَةٍ فَلَنْ يُضْرِبُوكُمْ - أَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ - فِي دِينِكُمْ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا أَذِى بِالْسَّتْهِمْ، مِنَ الطَّعْنِ فِي الدِّينِ، وَالْسَّتْهِزَاءُ بِكُمْ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَإِنْ قَاتَلُوكُمْ يَفِرُّوْا مِنْهُمْ مِنْ أَمَامِكُمْ، وَلَا يُنْصَرُونَ عَلَيْكُمْ أَبَدًا.

١١٢ - جُعِلَ الْهُوَانُ وَالصَّغَارُ مَحِيطًا بِالْيَهُودِ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِمْ أَيْنَمَا وُجِدوا، فَلَا يَأْمُنُونَ إِلَّا بِعَهْدٍ أَوْ أَمْنٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنَ النَّاسِ، وَرَجَعُوا بِغَضْبٍ مِنَ اللَّهِ، وَجُعِلَتْ عَلَيْهِمُ الْحَاجَةُ

والفاقة محيطة بهم، ذلك الذي جعل عليهم بسبب كفرهم بآيات الله، وقتلهم لأنبيائه ظلماً، وذلك - أيضاً - بسبب عصيانهم وتجاوزهم لحدود الله^(١).

الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما؛ قال: كان الأوس والخرج يتحدثون، فغضبوا؛ حتى كان بينهم حرب، فأخذوا السلاح بعضهم إلى بعض فنزلت: ﴿وَكَيْفَ تَكُفُّرُونَ وَأَنْتُمْ تُشَّلُّ عَلَيْكُمْ أَيَّتُهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٠١]. إلى قوله تعالى: ﴿فَانْقَذُكُمْ مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]^(٢).

وقد ورد في الآيات التي هي موضوع الدراسة أسباب نزول كثيرة هي بين ضعيف وشديد الضعف وما لم أجده غير رواية واحدة صحيحة فقط هي رواية ابن عباس رضي الله عنهما.

الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:

المسألة (١): ما الفرق بين حق تقاته وحق جهاده؟

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: {حق تقاته}: أن يطاع فلا يعصى، ويدرك فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر^(٣). وروى ابن أبي حاتم عن أنس رضي الله عنهما قال لا يتقى الله العبد حق تقاته حتى يحزن من لسانه^(٤). قال القرطبي: "وذكر المفسرون أنه لما نزلت هذه الآية {فاتقوا الله حق تقاته} قالوا: يا رسول الله، من يقوى على هذا؟ وشق عليهم فأنزل الله عز وجل: ﴿فَانْقُوْا إِلَّاهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فنسخت هذه الآية، عن قتادة والربيع وابن زيد. قال مقاتل: وليس

(١) المختصر في تفسير القرآن (ص: ٦٣-٦٤).

(٢) أخرجه الطبراني في "جامع البيان" (٤ / ١٩) فالسنن ضعيف، لكنه لم يتفرد به؛ فآخرجه الأشجاعي في "تفسير سفيان الثوري"؛ كما في "العجباب" (٢ / ٧٢٥).

(٣) أخرجه أبو داود في الزهد برقم (١٤٥).

(٤) تفسير ابن أبي حاتم محققاً برقم (٣٩٠٨) (٣ / ٧٢٢).



في آل عمران من المنسوخ شيء إلا هذه الآية. وقيل: إن قوله "﴿فَأَقْرَءُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾" بيان لهذه الآية. والمعنى: فاتقوا الله حق تقاته ما استطعتم، وهذا أصوب؛ لأن النسخ إنما يكون عند عدم الجمع والجمع ممكناً فهو أولى^(١). ومعنى حُقْ جهادِه أن يجاهد العبد نفسه؛ لِيُسِّلِّمَ قلبه ولسانه وجوارحه لله، فيكون كُلُّهُ لله، وبالله.

المسألة (٢): حكم اتباع القرآن الكريم؟

قال السيوطي: في قوله تعالى: "﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَنَقَّرُوا﴾" [آل عمران: ١٠٣]. ففيه وجوب إتباع القرآن في كل شيء والمحافظة على أوامرها وهو أحد قسمي الاعتصام^(٢). والتالف والاعتصام؛ لا يكون إلا على حبل الله، فهذا هو الاجتماع الممدوح المشروع. وحبل الله: هو كتاب الله - تعالى - المتضمن سنة نبيه المطهرة.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "قال رسول الله ﷺ: ((كتاب الله: هو حبل الله الممدود من السماء إلى الأرض))^(٣).

وعن أبي شريح الخزاعي قال: ((خرج علينا رسول الله ﷺ - فقال: "أبشروا أبشروا؛ أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟ قالوا: نعم، قال: فإن هذا القرآن سبب طرفة بيد الله، وطرفة بآيديكم، فتمسّكوا به؛ فإنكم لن تتضلّوا ولن تهلكوا بعدَه أبداً))^(٤).

لقد مضى فيما قوله ﷺ: ((يُوشِكُ الأُمُّ أَنْ تَدَاعِي عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعِي الْأَكْلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمَنْ قَلَّ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ؛ وَلَكُنُّكُمْ غُثَاءُ كَعْنَاءِ السَّيْئِلِ،

(١) تفسير القرطبي (٤/١٥٧).

(٢) الإكليل في استنباط التنزيل، للسيوطى (ص: ٧٢).

(٣) أخرجه أحمد والترمذى وغيرهما وينظر "السلسلة الصحيحة" برقم (٢٠٢٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" وعنه ابن حبان والطبراني في "المعجم الكبير" وغيرهم وينظر "الصحىحة" (٧١٣).

ولَيُزَعَنَ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمُ الْمُهَابَةُ مِنْكُمْ، وَلَيُقْذِفَنَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنُ . فَقَالَ قَائِلٌ: يا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: حُبُ الدُّنْيَا وَكُراْهِيَةُ الْمَوْتِ) (١).

المسألة (٣): حكم الفرقة الواقع اليوم في أمة محمد ﷺ؟

لا تجوز هذه الفرقة؛ لأن الله أمرنا بالوحدة، ونهانا عن الفرقة فقال سبحانه وتعالى:

﴿وَاعْصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. وعن أنس مرفوعاً "ستفترق أمتي

على اثنتين وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة" قالوا "الجماعه" ثم قرأ: ﴿وَاعْصِمُوا

بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ولا يدخل في هذه الفرقة الاختلاف في

الفروع، فإن ذلك ليس اختلافاً إذ الاختلاف ما يتعدى معه الاختلاف والجمع، وأما حكم

مسائل الاجتهاد فإن الاختلاف فيها بسبب استخراج الفرائض ودقائق معاني الشرع، وما

زالت الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في أحكام الحوادث، وهم مع ذلك متالقون (٢).

المسألة (٤): حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين وهذا مذهب الجمهور من العلماء وقال النووي (٦٧٦هـ): "الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر فرض كفاية بإجماع الأمة" (٣). وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ) قال: "الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر واجب على الكفاية باتفاق المسلمين" (٤). وقال السيوطي رحمه الله في

قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل

(١) أخرجه أبو داود وغيره، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٩٥٨).

(٢) تفسير القرطبي (٤/١٥٩).

(٣) روضة الطالبين (١٠/٢١٨).

(٤) المستدرك على مجموع الفتاوى ابن تيمية (٣/٢٠٣).



عمران: ٤٠]. "فهي الآية الحث على تعلم العلم، وال السنن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والثلاث من شعب الإيمان. وفيها أن ذلك فرض كفاية، واستدل بها من قال إن فرض الكفاية مخاطب به البعض لا الكل"^(١). وقد يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مُتعين في حالات منها:

١. إذا كان المنكر في موضع لا يعلم به إلا هو، وكان متمكناً من إزالته.
٢. من يرى المنكر من زوجته أو ولده، أو يرى الإخلال بشيء من الواجبات.
٣. والي الحسبة، فإنه يتبعن عليه، لاختصاصه بهذا الفرض^(٢).

المسألة (٥): فضل الصحابة رضي الله عنهما؟

قوله تعالى: ﴿كُتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. استدل به على أن هذه الأمة أفضل من غيرها، وعلى أن الصحابة أفضل الأمم؛ لأنهم المخاطبون بها حال النزول، وعلى أن النبي ﷺ أفضل الأنبياء؛ لأن شرف الأمة بشرف نبائها^(٣). وأما سب الصحابة رضي الله عنهما: لا خلاف بين العلماء في أنه يحرم سب الصحابة رضوان الله عليهم لقوله ﷺ: ((لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه))^(٤). وحديث رسول الله ﷺ: (((خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم))^(٥).

(١) الإكليل في استبطاط التنزيل، للسيوطى (ص: ٧٢).

(٢) شرح النووي على مسلم (٣٩١/٢).

(٣) الإكليل في استبطاط التنزيل، للسيوطى (ص: ٧٢).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (رقم: ٣٦٧٣)، ومسلم في صحيحه (رقم: ٦٦٥١).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (رقم: ٢٦٥٢)، ومسلم في صحيحه (رقم: ٦٦٣٣).

الوقفة الخامسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. الاعتصام بالكتاب والشَّرِع والاستمساك بهديهما أعظم وسيلة للثبات على الحق، والعصمة من الضلال والافراق.
٢. الافتراق والاختلاف الواقع في هذه الأمة في قضايا الاعتقاد فيه مشابهة لمن سبق من أهل الكتاب.
٣. وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن به فلاح الأمة وسبب تميزها
٤. أعظم ما يميز هذه الأمة وبه كانت خيريتها -بعد الإيمان بالله- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
٥. قضى الله تعالى بالذل على أهل الكتاب لفسقهم وإعراضهم عن دين الله، وعدم وفائهم بما أخذ عليهم من العهد^(١).

(١) رواع البيان، الصابوني (٤٠٤ / ١)، المختصر في تفسير القرآن (ص: ٦٤)، أيسر التفاسير، للجزائري (٣٠٧ / ١).



المحاضرة (١٢): جريمة القتل وجزاؤها من الآية (٩٤-٩٢) سورة النساء.

الوقفة الأولى: بين يدي سورة النساء:

■ أسماء السورة^(١):

١. **سورة النساء**: (نوع التسمية/ توقيفية); وجه التسمية؛ لكثرة ما ورد فيها من الأسماء المتعلقة بالنساء.

٢. **سورة النساء الكبرى (النساء الطولى)**: (نوع التسمية/ اجتهادية); وجه التسمية تميّزاً عن سورة الطلاق التي اشتملت على بعض شؤون النساء.

ما جاء في فضل سورة النساء:

عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ أَخَذَ السَّبْعَ الْأُولَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَهُوَ حَبْرٌ))
▪ (٢). أي عالم.

بين يدي سورة النساء^(٣): آياتها (١٧٦)، سورة مدنية لأنها نزلت بعد الهجرة، وترتيبها في النزول: (٩٢)،

مقصد سورة النساء: تنظيم المجتمع المسلم من داخله من خلال حفظ الحقوق الاجتماعية والمالية، وإزالة لرواسب الجاهلية، وتركيزًا على حقوق النساء والضعفاء، والعلاقات الخارجية للمجتمع المسلم.

مقاطع السورة: ثلاثة: التعريف بالله سبحانه، وحوار أهل الكتاب، وتثبت المؤمنين.

■ مناسبات السورة:

(١) معالم سور، فايز السريج، مؤسسة البناء العظيم (ص: ٢٧).

(٢) أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٤٥٣١). ينظر: السلسلة الصحيحة: (٢٣٠٥) وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

(٣) معالم سور، فايز السريج، مؤسسة البناء العظيم (ص: ٢١).

١. مناسبة سورة النساء لما قبلها: اختتمت (آل عمران) بالأمر بتقوى الله، فقال الله:

وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾ [آل عمران: ٢٠٠]. وافتتحت (النساء) بتقوى الله فقال

الله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴿١﴾ [النساء: ١].

٢. مناسبة أول سورة النساء بآخرها: بدأ بـالحديث عن أحكام المواريث قال في

فاتحتها: لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ

وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴿٧﴾ [النساء: ٧]. وختمت به: يَسْتَقْتُونَكُمْ قُلْ

اللَّهُ يُفْتِنُكُمْ فِي الْكَلَّةِ ﴿١٧٦﴾ [النساء: ١٧٦] (١).

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطًّا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطًّا فَتَحِيرُ رَبَّةٌ مُؤْمِنَةٌ وَدِيهُ
مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصْدِقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحِيرُ رَبَّةٌ
مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيقَاتٌ فِي دِيَةٍ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ، وَتَحِيرُ
رَبَّةٌ مُؤْمِنَةٌ فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا
حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ وَمَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَدِيلًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ
عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبُوكُمْ فِي سَيِّلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا
لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ الْسَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبَتَّعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعَنِدَ اللَّهِ مَغَانِمُ
كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كَثُنُتُمْ مِنْ قَبْلِ فَمَرَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَيْرًا ﴿٩٤﴾ [النساء: ٩٢ - ٩٤].

(١) ينظر: معلم السور، فايز السريج، ١٤٣٩ هـ، الدمام (ص: ٢٨).



الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم:

(٩٢) {إِلَّا خَطَاً} أي: إِلَّا قتلاً خطأ، وهو أن لا يعتمد قتله؛ لأن يرمي صيداً فيصيب إنساناً.

(٩٢) ... {مِيثَاقٌ} : عهداً مؤكداً بالأيمان.

(٩٢) ... {رَقْبَةٌ} : أي: مملوك عبداً كان أو أمة.

(٩٢) ... {مُسَلَّمَةٌ} : مؤداة وافية من قبل العاقلة.

(٩٢) ... {إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا} : أي: يتصدقوا بها على القاتل فلا يطالبوا بها ولا يأخذوها منه.

(٩٣) ... {مُتَعَمِّدًا} : مریداً قتله وهو ظالم له.

(٩٤) ... {ضَرَبْتُمْ} ... خرجتم في الأرض.

(٩٤) ... {السَّلَامُ} : السلام والسلام بمعنى واحد وهو إلقاء السلاح والاستسلام، ومعنى الآية: لا تقولوا لمن انقاد لكم واستسلم لست مؤمناً فتقتلوه ابتغاء متع الدنيا.

(٩٤) ... {عَرَضَ الْحَيَاةِ} ... متعها الزائل، والمقصود: الغنية {عَرَضَ} وسمي متع الحياة الدنيا عرضاً لأنه عارض زائل غير ثابت، وكل شيء يقل لبه يسمى عرضاً^(١).

الوقفة الثالثة: المعنى الإجمالي للآيات:

٩٢ - وما ينبغي لمؤمن أن يقتل مؤمناً إِلَّا أن يقع ذلك منه على وجه الخطأ، ومن قتل مؤمناً على وجه الخطأ فعليه عتق نفس مملوكة مؤمنة كفاره عن فعله، وعلى قرابة القاتل الذين يرثونه دية مسلمة إلى ورثة القتيل، إِلَّا أن يعفوا عن الديه فتسقط، فإن كان القتيل من قوم

(١) السراج في بيان غريب القرآن، محمد الخضيري (ص: ٣٤)، أيسر التفاسير (٥٣٣/١).

محاربين لكم وهو مؤمن؛ فيجب على القاتل عتق نفس مملوكة مؤمنة، ولا دية عليه، وإن كان القتيل غير مؤمن لكنه من قوم بينكم وبينهم عهد مثل أهل الذمة، فعلى قرابة القاتل الذين يرثونه دية مُسلمة إلى ورثة القتيل، وعلى القاتل عتق نفس مملوكة مؤمنة كفاررة عن فعله، فإن لم يجد من يعتقه أو لا يستطيع أن يدفع ثمنه، فعليه صيام شهرين متصلين بلا انقطاع لا يفطر فيها، ليتوب الله عليه مما فعل، وكان الله عليّاً بأعمال عباده ونياتهم، حكيمًا في تشريعه وتدبيره.

٩٣ - ومن يقتل مؤمناً على وجه القصد بغير حق؛ فجزاؤه دخول جهنم خالداً فيها، وغضب الله عليه، وطرده من رحمته، وأعد له عذاباً عظيماً لاقترافه هذا الذنب الكبير.

٩٤ - يا أيها الذين آمنوا بالله واتبعوا رسوله، إذا خرجتم للجهاد في سبيل الله فتشتبوا في أمر من تقاتلون، ولا تقولوا لمن أظهر لكم ما يدل على إسلامه: لست مؤمناً، وإنما حملك على إظهار الإسلام الخوف على دمك ومالك، فتقتلوه تطلبون بقتله متع الدنيا الزهيد كالغنية منه، فعند الله مغانم كثيرة، وهي خير وأعظم من هذا، كذلك كتم من قبل مثل هذا الذي يخفى إيمانه من قومه، فمن الله عليكم بالإسلام فعصم دماءكم فتشتبوا، إن الله لا يخفى عليه شيء من عملكم وإن دق، وسيجازيكم به^(١).

الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات:

أخرج البخاري ومسلم وأبو داود^(٢) عن ابن عباس رض ﴿ وَلَا نَقُولُ الْمَنْ أَلَّقَ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ قال: كان رجل في غنية له فلحقه المسلمون، فقال: السلام عليكم،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٥٩١)، ومسلم برقم (٣٠٢٥/٢٢)، وأبي داود في السنن (٣٩٧٤)..

(٢) المختصر في تفسير القرآن الكريم، جماعة من العلماء (ص: ٩٢).



فقتلوا فأخذوا غنيمته فأنزل الله في ذلك إلى قوله: ﴿تَبَتَّعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ تلك الغنية.

ولفظ أحمد والترمذى^(١): مر رجل من بنى سليم بنفر من أصحاب رسول الله ﷺ وهو يسوق غنمًا له، فسلم عليهم، فقالوا: ما سلم علينا إلا ليتعوذ منا. فعمدوا إليه فقتلوه، وأتوا بعنه النبي ﷺ فنزلت هذه الآية: ﴿يَتَأْكِلُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبُوكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء: ٩٤].

فوائد ولطائف:

١. التعبير بهذا الأسلوب اللطيف {إِلَّا أَن يَصَدِّقُوا} وتسمية العفو بالصدقة، فيه حث على فضيلة العفو، وتنبيه الأولياء إلى أن عفوهם عن القاتل، وعدم أخذ الديمة هو في نفسه صدقة وهو من مكارم الأخلاق التي يرغب فيها الإسلام.
٢. الخلود في جهنم لقاتل المؤمن محمول على من استحل قتله، أو المراد بالخلود طول المكث لأن أهل اللغة استعملوا لفظ الخلود بمعنى طول المدة والبقاء. والعرب تقول: خلّد الله ملكه، وتقول: لخلد فلاناً في السجن، مع أنه لا شيء في الدنيا يدوم^(٢).

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٠٢٣)، والترمذى في السنن برقم (٣٠٣٠).

(٢) روائع البيان تفسير آيات الأحكام (١/٤٩٨).

الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا حَطَّاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَّا فَتَحِيرُ رَبَّهُ مُؤْمِنَةً وَدَيْهُ^١ مُسْلِمَةً إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدِّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحِيرُ رَبَّهُ مُؤْمِنَةً وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيشُقٌ فَدِيْكُهُ مُسْلِمَةً إِلَى أَهْلِهِ وَتَحِيرُ رَبَّهُ مُؤْمِنَةً فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٩٢]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): كم أنواع الجنائية (القتل) على النفس عند الأئمة الأربع؟

ذهب الحنفية^(١) على أن الجنائية على النفس خمسة أقسام هي:

- ١) القتل العمد: وهو أن يقصد من يعلمه آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته به.
- ٢) القتل شبه العمد: وهو أن يقصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالباً كالضرب بالعصا الصغيرة والسوط ونحوها فتؤدي إلى موته.
- ٣) القتل الخطأ: أن يفعل ما له فعله فيقتل إنساناً، مثل أن يرمي صيداً فيصيب آدمياً معصوماً لم يقصده فيقتله، أو يقتل مسلماً في صف كفار يظنه كافراً. وقد وافق الحنفية في هذه الثلاثة المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤). وزاد الحنفية عليهما نوعان من القتل هما:
- ٤) القتل بالتسبب كحافر البئر، فيقع فيه إنسان فيموت.
- ٥) ما أجرى مجرى الخطأ كنائم انقلب على رجل فقتله

(١) بدائع الصنائع، للكاساني (٤٦١٦/١٠).

(٢) بداية المجتهد، لابن رشد (٣٩٧/٢).

(٣) روضة الطالبين، للنبوبي (١٣٩/٩).

(٤) المعني، لابن قدامة (٤٤٤/١١).



المسألة (٢): ماذا يترب على قتل الخطأ؟

تُجَبِ الدِّيَةُ مُخْفَفَةً عَلَى الْعَاكِلَةِ^(١) وَالْكَفَّارَةُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ، وَهِيَ عَتْقَ رَقْبَةِ مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرِيْنَ مُتَابِعِيْنَ.

وَالْأَصْلُ فِي وَجْوبِ الدِّيَةِ وَالْكَفَّارَةِ قَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحِيرُ رَقْبَةَ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةً مُسْلَمَةً إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصْكِدَ قُوَّا ﴾ [النساء: ٩٢] وَسَوْاءَ كَانَ الْمَقْتُولُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا لَهُ عَهْدٌ لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - : الْمُتَقْدِمُ. وَلَا قِصَاصٌ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَوْجَبَ بِهِ الدِّيَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ قِصَاصًا. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : "إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنُّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ"^(٢)؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِبْ الْقِصَاصَ فِي عَمَدِ الْخَطَأِ فَفِي الْخَطَأِ أُولَى.

المسألة (٣): شروط الرقبة وعلى من تُجَبِ في قتل الخطأ؟

شروط الرقبة: أن تكون مؤمنة، فيجزئ الغلام والصبي إذا كان أحد أبويه مسلماً عند أبي حنيفة والشافعي، ولأحمد روايتان في الجواز والعدم، قال ابن كثير: "والذي عليه الجمهور: أنه متى كان مسلماً صحيحاً عن الكفار، سواء كان صغيراً أو كبيراً"^(٣). ذكرها أو أنسى.

(١) هي العَصَبةُ وَالْأَقْارِبُ مِنْ قِبْلِ الْأَبِ الَّذِينَ يُعْطَوْنَ دِيَةً قَتْلَ الْخَطَأِ.

(٢) أخرجه ابن ماجه " صحيح سنن ابن ماجه " (١٦٦٤)، وصححه الشيخ الألباني في " الإرواء " (٨٢).

(٣) تفسير ابن كثير ط: سلامه (٣٧٤/٢).

المسألة (٤): من مات وعليه الكفارة ولم يُكفر ماذا عليه؟

قال ابن تيمية رحمه الله: "إِنَّمَا ماتَ مِنْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَلَمْ يُكُفِّرْ، فَلَا يُطْعَمُ عَنْهُ وَلَيْهُ سَتِينَ مِسْكِينًا فَإِنَّهُ بَدْلُ الصِّيَامِ الَّذِي عَجَزَتْ عَنْهُ قُوَّتُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَ عَنْهُ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ فَهَذَا أَوْلَى."

والمرأة إن صامت شهرين متتابعين؛ لم يقطع الحيض تتابعها، بل تبني بعد الطهر باتفاق الأئمة، والله أعلم^(١).

المسألة (٥): القتل الذي تجب فيه الديمة؟

تجب الديمة في القتل الخطأ، وشبه العمد، وفي العمد الذي وقع ممن فقد شرطاً من شروط التكليف؛ مثل الصغير والمجنون. وكذا في العمد الذي تكون فيه حُرمة المقتول ناقصة عن حُرمة القاتل؛ مثل الحر إذا قتل العبد^(٢). ودية أهل الكتاب (اليهود والنصارى) النصف من دية المسلم، إذا كان من أهل المواعدة والعهد والأمان، والدية تُقدر في زماننا بعملة كل بلد بالعدل على ما تقوله وزارة العدل.

فأما المقتول في بلد حرب فلا دية له، ولو كان مؤمناً وتلزم الكفارة عند الجمهور لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحِيرُوا رَقْبَتَهُ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. وقول عند المالكية ورواية عند أحمد فيه الديمة والكفارة^(٣).

(١) مجمع الفتاوى (٣٤/١٧٠).

(٢) الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة، حسين بن عودة العوايشة، الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان –الأردن) دار ابن حزم (بيروت –لبنان)، ط: ١، هـ ١٤٢٣، م: ٦ / ٢٢١).

(٣) مقدمة في فقه العصر، فضل مراد (٢/٨٨٦)، للتوسيع ينظر: بدائع الصنائع للكسانري (٤٦١٧/١٠)، وقوانين الأحكام الفقهية لابن جزي (ص: ٣٧٧)، والمغني لابن قدامة (٤٥٧/١١)، وروضة الطالبين (ص: ١٥٨٧).



المسألة (٦): مسؤولية سائق وسائل النقل الجماعي في القتل الخطأ وتعدد الكفاره:

قرر مجتمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في بروناي دار السلام عام ١٤١٤ هـ أن السائق والقائد مسؤول ولا يعفى من المسؤولية إلا في الحالات الآتية:

أ - إذا كان الحادث نتيجة لقوة قاهرة لا يستطيع دفعها أو الاحتراز منها، وهي كل أمر عارض خارج عن تدخل الإنسان.

ب - إذا كان بسبب فعل المتضرر (القتلى) المؤثر تأثيراً قوياً في إحداث النتيجة.

ج - إذا كان الحادث بسبب خطأ الغير أو تعديه، فيتحمل ذلك الغير المسؤولية.

وإذا أُغفي من المسؤولية فإن المسؤول عن التعدي هو من يدفع الديات، بحيث يتم دفعها من قبل شركة التأمين المتعاقد معها على ذلك كما هو متبع في هذا الزمان أو تدفعها عاقلة المتعدي (عصبه) ^(١).

الكافارة المترتبة على ذلك:

١ - يرى الحنفية وبعض الحنابلة ^(٢) أنه تجزئ القاتل خطأ كفاره واحدة إذا تعدد القتل؛ لأن حقوق الله مبنية على المسامحة، ولأن الكفارة جزاء جنائية تكرر سببها قبل استيفائهما فتتدخل.

(١) الفقه الميسر، لجماعة من العلماء (٦١/١٣).

(٢) بدائع الصنائع، للكساني (٣٧١/٧)، المبدع في شرح المقنع، لابن مفلح (٢٨/٩).

٢ - ويرى المالكية والشافعية وبعض الحنابلة^(١): أنه لا تجزئ كفارة واحدة وإنما يلزم أكثر من كفارة بعدد القتلى.

الراجح: هو الرأي الأول أنه تجزئ القاتل خطأ كفارة واحدة، وإن تعدد القتل، وهو ما أخذت به دار الإفتاء المصرية كما جاء في الفتوى (٣٦٣) وتاريخ (٢٠٠٧/٢/٢٤). وذلك نتيجة لكترة أعداد المتوفين الذين قد يصل إلى مئات في مثل تلك الحالات، فنرى أنه إذا كان القاتل خطأ في وسائل النقل الجماعي من طائرات وسيارات وسفن وغيرها متعدياً فإن عليه الكفارة ولمرة واحدة؛ لأن السبب في هذه الحوادث واحد لم يتعدد، ولأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة. فقد يكون القتلى مئة أو أكثر، فلو قيل بالتعدد للكفار لا يستغرق تأديتها عمر المتعدى أو معظمها، وفي ذلك مشقة عظيمة عليه^(٢).

المسألة (٧): من يتحمل دية القتل العمد وشبة العمد والخطأ؟

أولاً: دية القتل العمد: إذا سقط القصاص لسبب من الأسباب كالعفو، أو لم تتوفر شروط القصاص، تكون دية القتل العمد على القاتل ولا تتحملها العاقلة لحديث رسول الله ﷺ ((لا يجني جان إلا على نفسه))^(٣). وجاء في المعني: "أجمع أهل العلم على أن دية العمد يجب في مال القاتل"^(٤). ويكون تسليمها عاجلة غير آجل؛ القاتل العمد لا يستحق التخفيف والرفق لقيامة بالقتل عمداً، ويرى أبو حنيفة أن الديمة يجب في ثلاثة سنين؛ لأنها دية آدمي فكانت مؤجلة كدية شبة العمد.

(١) مواهب الجليل، للحطاب (٢٦٨/٦)، نهاية المحتاج للرملي (٣٨٦/٧)، المعني، لابن قدامة (٨٠/١٢).

(٢) الفقه الميسر، لجماعة من العلماء (٦١/١٣).

(٣) أخرجه الترمذى في السنن (٣٠٨٧) قال الألبانى (حديث حسن). وسنن ابن ماجه برقم (٢٦٦٩) صصحه الألبانى.

(٤) المعني لابن قدامة (١٣ / ١٢).



ثانياً: دية القتل شبه العمد: لا يجب في قتل شبه العمد القصاص، وتجب دية شبه العمد مغلظة على العاقلة عند الجمھور^(١) لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: ((ألا إن في قتيل عمد الخطأ قتيل السوط والعصا، مئة من الإبل، منها أربعون خلفة في بطونها أولادها))^(٢). ول الحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((اقتلت امرأتان من هذيل فرمي إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطونها، فقضى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه . بدية المرأة على عاقلتها))^(٣).

ثالثاً: دية القتل الخطأ: تجب الدية مخففة على العاقلة والكافارة في مال القاتل وهي عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين. ودليل وجوب دية قتل الخطأ على عاقلة القاتل حديث أبي هريرة رضي الله عنه "قضى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة وأن العقل على عصبتها"^(٤).

المسألة (٨): مقدار الديمة، وكم دية المرأة؟

إما: مئة من الإبل، أو مئتا بقرة، أو ألف شاة، أو ألف دينار من الذهب، أو اثنا عشر ألف درهم من الفضة، أو مئتي حلة. ودية المرأة تكون على النصف من دية الرجل. وقال ابن المنذر وابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل، وذلك مراعاة لدور كل من الرجل والمرأة في الحياة، وما يترب على فقده من أسرته من مصالح

(١) المغني لابن قدامة (٩ / ٣٣٧). العاقلة: أقارب القاتل من قبل الأب الذين يُعطون دية قتيل الخطأ.

(٢) أخرجه ابن ماجه في السنن برقم (٢٦٢٨) حسن الألباني. ينظر: المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (٣٠٩ / ١٧).

(٣) أخرجه ابن ماجه في السنن برقم (٢٦٢٨) حسن الألباني. ينظر: المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (٣٠٩ / ١٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٧٥٨)، ومسلم برقم (١٦٨١).

ومنافع حيث تعطل مصالح أكثر في فقد الرجل، فاقتضت حكمة الشارع أن جعل ديتها على النصف من ديته؛ لتفاوت ما بينهما^(١).

ولابن القيم كلام نفيس يبين فيه الحكمة من كون دية المرأة نصف دية الرجل حيث قال رحمه الله: "وأما الديه فلما كانت المرأة أنصاص من الرجل، والرجل أفعى منها، ويسد ما لا تسده المرأة من المناصب الدينية والولايات وحفظ التغور والجهاد وعمارة الأرض وعمل الصنائع التي لا تتم مصالح العالم إلا بها، والذب عن الدنيا والدين لم تكن قيمتها مع ذلك متساوية وهي الديه؛ فإن دية الحر جارية مجرى قيمة العبد وغيره من الأموال، فاقتضت حكمة الشارع أن جعل قيمتها على النصف من قيمته لتفاوت ما بينهما"^(٢).

المسألة (٩): دية المرأة تحملها العاقلة.

أن العاقلة كما تحمل دية الرجل تحمل دية النساء أيضاً، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن قدامة (٦٢٠هـ) "وتحمل العاقلة دية المرأة بغير خلاف بينهم فيها"^(٣). وقد وافق الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية على ذلك^(٤). مستند للإجماع المنقول بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمي إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنه، فاختصموا إلى النبي ﷺ "قضى أن دية جنينها غرة، عبد أو وليدة، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها"^(٥).

(١) الإجماع لابن المنذر (ص: ١٢١)، والإشراف لابن المنذر (٣٩٥/٧)، المغني لابن قدامة (٥٣١/٩). الفقه الميسير، لجماعة من العلماء (٩٨/٧).

(٢) إعلام الموقعين (١١٤ / ٢).

(٣) المغني، لابن قدامة (٣١ / ١٢).

(٤) البحر الرائق (٤٥٥ / ٨)، المدونة (٤ / ٦٢٧)، الحاوي للماوردي (١٢ / ٣٤٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٩١٥)، ومسلم في صحيحه (١٦٨١).



﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَلِدًا فِيهَا وَغَضِيبُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): صور القتل العمد.

- ١ - أن يجرحه بما له نفوذ في البدن كسكين وحربة وبندقية ونحوها فيموت بسبب ذلك.
- ٢ - أن يضربه بمثقل كبير كحجر كبير وعصا غليظة، أو يدهسه بسيارة، أو يلقى عليه حائطاً ونحوها فيموت بسبب ذلك.
- ٣ - أن يلقىه بما لا يمكنه التخلص منه، كأن يلقىه في ماء يغرقه، أو نار تحرقه، أو سجن ويمنعه الطعام والشراب، فيموت بسبب ذلك.
- ٤ - أن يختنقه بحبل أو غيره، أو يسد فمه فيموت.
- ٥ - أن يلقىه بزبيرة أسد ونحوه، أو ينهشه حية، أو كلباً فيموت.
- ٦ - أن يسقيه سماً لا يعلم به شاربه فيموت.
- ٧ - أن يقتله بسحر يقتل غالباً.
- ٨ - أن يشهد عليه رجلان بما يوجب قتله فيقتل، ثم يقولان عمدنا قتله، أو تكذب البينة فيقاد بذلك، ونحو ذلك من الصور.

يجب بالقتل العمد (القصاص): وهو قتل القاتل، ولو لولي الدم أن يقتصر، أو يأخذ الديمة، أو بعفو وهو الأفضل.

المسألة (٢): توبة القاتل العمد.

القول الأول: قبول التوبة عند الحنفية والمالكية^(١). قال الإمام النووي (٦٧٦ هـ): هذا مذهب أهل العلم وإجماعهم على صحة توبة القاتل عمداً ولم يخالف أحد منهم إلا ابن عباس رضي الله عنهما^(٢). قال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ): "وقد حمل جمهور السلف وجميع أهل السنة ما ورد من ذلك -أي من النصوص التي تتوعّد قاتل العمد- على التغليظ، وصححوا توبة القاتل كغيره^(٣)".

القول الثاني: عدم قبول توبة القاتل عند ابن عباس رضي الله عنهما وزيد بن ثابت رضي الله عنهما ورواية لمالك ورواية للحنابلة^(٤).

(١) المبسوط، للسرخسي (٤٤٦ / ٧)، مواهب الجليل (٦ / ٢٣١).

(٢) شرح صحيح مسلم، (١٧ / ٨٢).

(٣) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (٨ / ٤٩٦).

(٤) أخرجه الطبرى في جامع البيان (٩ / ٦٥). فتح الباري، (٨ / ٤٩٥)، الإنصاف، (١٠ / ٣٣٥).



الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. بيان أن المؤمن الحق لا يقع منه القتل العمد للمؤمن.
٢. بيان جزاء القتل الخطأ وهو تحرير رقبة ودية مسلمة إلى أهله.
٣. إذا كان القتيل مؤمناً وكان من قوم كافرين محاربين، فالجزاء تحرير رقبة ولا دية.
٤. إذا كان القتيل من قوم بين المسلمين مثياق، فالواجب الدية وتحرير رقبة.
٥. من لم يجد الرقبة صام شهرين متتابعين.
٦. القتل العمد العدوان يجب له أحد شيئين: القصاص. أو الدية حسب رغبة أولياء الدم وإن عفوا فلهم ذلك وأجرهم على الله تعالى، وعذاب الآخرة وعيد إن شاء الله أنجزه وإن شاء عفا عنه، وقد جاء القرآن الكريم معظماً حرمة نفس المؤمن، وناهياً في انتهاكها، ومرتبًا على ذلك أشد العقوبات.
٧. من عقيدة أهل السنة والجماعة أن المؤمن القاتل لا يُخلد أبداً في النار، وإنما يُعذب فيها مدة طويلة ثم يخرج منها برحمة الله تعالى.
٨. وجوب التثبت والتبيين في الجهاد، وعدم الاستعجال في الحكم على الناس حتى لا يُعتدى على البريء^(١).

(١) المختصر في تفسير القرآن الكريم، جماعة من العلماء (ص: ٩٢)، أيسر التفاسير، للجزائري (٥٢٥/١).

المحاضرة (١٣) : حد الحرابة والسرقة من الآية (٤٠-٣٣) سورة المائدة.

الوقفة الأولى: بين يدي سورة المائدة:

■ أسماء السورة^(١):

١. **سورة المائدة**: (نوع التسمية/ توقيفية)؛ وجهاً للتسمية؛ لاشتمالها على قصة نزول المائدة، التي طلبها الحواريون من عيسى ﷺ.
٢. **سورة العقود** (نوع التسمية/ اجتهادية)؛ وجهاً للتسمية؛ لأنها افتتحت بطلب الإيفاء بالعقود.
٣. **سورة المنقذة**: (نوع التسمية/ اجتهادية)، وجهاً للتسمية؛ لأنها تنقذ أصحابها من ملائكة العذاب.
٤. **سورة الأخبار**: (نوع التسمية/ اجتهادية)، وجهاً للتسمية؛ لأنها اشتملت على ذكر الاخبار وهم علماء اليهود.

■ **بين يدي سورة المائدة**: آياتها (١٢٠)، سورة مدنية لأنها نزلت بعد الهجرة، وترتيبها في التزول: (١١٢)، والسترة تضمنت في معظمها جانب التشريع والأحكام وتطرق إلى جانب العقيدة، وقصص أهل الكتاب، وتناولت أحكام العقود والذبائح، والصيد، والإحرام، ونكاح الكتبيات، والردة، وأحكام الطهارة، وحد السرقة، والبغى والفساد في الأرض، وأحكام الخمر والميسر، وغير ذلك^(٢).

(١) معالم السور، فايز السريج، مؤسسة البناء العظيم (ص: ٣٣).

(٢) معالم السور، فايز السريج، مؤسسة البناء العظيم (ص: ٣٣).



ما جاء في فضل السورة: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: "أنزلت على رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه سورة المائدة وهو راكب على راحلته، فلم تستطع أن تحمله، فنزل عنها"^(١).

مقصد سورة المائدة: الوفاء بالعقود والتزام الشرائع والحدود وإكمال الدين.

■ مناسبات السورة:

٣. مناسبة سورة المائدة لما قبلها: لِمَا كَانَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ تَشْمِلُ عَلَى عَدَةِ عَقُودٍ: كَعْدَ النِّكَاحِ وَعَقْدِ الإِيمَانِ وَالْمَوَاثِيقِ وَالْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهَا، بَدَأَتْ سُورَةُ الْمَائِدَةَ بِالْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِالْعَقُودِ فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَائِبُهَا الَّذِينَ إِمَانُوا أَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [المائدة: ١].

٤. مناسبة أول سورة المائدة باخراجها: ذكر في خاتمتها بعض العقود التي أمر بالوفاء بها في أول السورة كعقد الوصية والإيمان ^(٢).

﴿إِنَّمَا جَرَّأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصْلَبُوا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفِ أَوْ يُنْفَوْا مِنِ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ حَرَزٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾٢٣﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾٢٤﴿يَتَائِبُهَا الَّذِينَ إِمَانُوا تَقْوَا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهُهُوَ فِي سَيِّلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾٢٥﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَا نُقِيلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾٢٦﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَرِيجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾٢٧﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوهُمَا أَيْدِيهِمْ جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا نَكَلًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ حَكِيمٌ ﴾٢٨﴿فَنَّ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (٦٦٤٣). صححه الألباني في صحيح السيرة (ص: ١٠٩).

(٢) ينظر: معلم السور، فايز السريج، ١٤٣٩هـ، الدمام (ص: ٣٤).

٣٩) أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مِلْكُ الْسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ^١

شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤﴾ [المائدة: ٣٣ - ٤٠].

الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم:

(٣٣) ... {يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ} : بالخروج عن طاعتهما وحمل السلاح على المؤمنين وقتلهم وسلب أموالهم والاعتداء على حرماتهم.

(٣٣) ... {وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا} : بياخافة الناس وقطع طرقهم وسلب أموالهم والاعتداء على أعراضهم.

(٣٣) ... {أَوْ يُصَلِّبُوا} : يشدون على أعواد الخشب ويقتلون، أو بعد أن يقتلوها.

(٣٥) ... {وَابْتَغُوا} ... اطلبوا.

(٣٥) ... {الوَسِيلَة} ... القربة والطاعة.

(٣٥) ... {وَالسَّارِقُ} : الذي أخذ مالاً من حرز خفية يقدر بربع دينار فأكثر.

(٣٨) ... {نَكَالًا} ... عقوبة من الله يجعل غيره ينكل أن يسرق^(١).

(١) السراج في بيان غريب القرآن، د. محمد الخضيري (ص: ٤١).



الوقفة الثالثة: المعنى الإجمالي للآيات:

٣٣ - ما عاقبة الذين يحاربون الله ورسوله، ويبارزونه بالعداوة والإفساد في الأرض بالقتل وأخذ الأموال وقطع الطريق؛ إلا أن يُقتلوا من غير صلب، أو يقتلوا مع الصليب على خشبة ونحوها، أو تقطع يد أحدهم اليمنى مع الرجل اليسرى، ثم إن عاد قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى، أو يغربوا في البلاد؛ ذلك العقاب لهم فضيحة في الدنيا، ولهم في الآخرة عذاب عظيم.

٣٤ - إلا الذين تابوا من هؤلاء المحاربين من قبل قدرتكم -يا أولي الأمر- عليهم، فاعلموا أن الله غفور لهم بعد التوبة، رحيم بهم، ومن رحمته بهم إسقاط العقاب عنهم.

٣٥ - يا أيها الذين آمنوا، اتقوا الله بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، واطلبوا القرب منه بأداء ما أمركم به، وبعد عمما نهاكم عنه، وجاهدوا الكفار ابتغاء مرضاته؛ لعلكم تنالون ما طلبونه، وتُجتبون ما ترهبونه إذا قمتم بذلك.

٣٦ - إن الذين كفروا بالله وبرسله، لو قدرَ أن لكل منهم ملك ما في الأرض جميًعاً ومثله معه فقدموه ليفكوا أنفسهم من عذاب الله يوم القيمة، ما قُبِلَ منه ذلك الفداء، ولهم عذاب موجع.

الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات:

أختلف العلماء في سبب نزول: ﴿إِنَّمَا جَزَّ أَوْ أَلَّدِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٣٣].

القول الأول: نزلت في العرنين: عن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ قال: قدم أناس من عُكل أو عرينة فاجتووا (كرهوا هواء) المدينة، فأمرهم النبي ﷺ بلقاح (إبل)، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فانطلقوا، فلما صَحُوا قتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا النعم، فجاء الخبر في أول النهار، فبعث

في آثارهم فلما ارتفع النهار جيء بهم؛ فأمر؛ فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمرت (فقاً) أعينهم، وألقوا في الحرّة (أرض ذات حجارة سوداء)، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ. قال أبو قلابة: فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله^(١).

وعن ابن عمر: أن ناساً أغروا على إبل النبي ﷺ فاستاقوها، وارتدوا عن الإسلام، وقتلوا راعي رسول الله ﷺ مؤمناً، فبعث في آثارهم؛ فأخذوا، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمّل أعينهم، قال: وَنَزَّلْتَ فِيهِمْ آيَةَ الْمُحَارَبَةِ، وهو الذين أخبر عنهم أنس بن مالك الحجاج حين سأله^(٢).

القول الثاني: نزلت في المشركين: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قوله - تعالى - **إِنَّمَا جَزَّاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ...** [المائدة: ٣٣]. قال: نزلت هذه الآية في المشركين، فمن تاب منهم قبل أن يقدر عليه لم يكن عليه سبيل، وليس هذه الآية للرجل المسلم؛ فمن قتل وأفسد في الأرض، وحارب الله ورسوله الحق بالكفار قبل أن يقدر عليه لم يمنعه ذلك أن يقام فيه الحد الذي أصاب^(٣).

القول الثالث: نزلت في أهل الكتاب والأحاديث في أسباب نزولها فيهم ضعيفة.

وقد أخذ الجمهور بالقول الأول^(٤).

(١) أخرجه البخاري (رقم ٤١٩٣، ٣٠١٨، ٤١٩٣، ٦٨٩٩، ٦٨٠٥، ٦٨٠٣، ٦٨٠٢، ٤٦١٠)، ومسلم (رقم ١٦٧١ / ١٠ - ١٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٤ / ١٣١ رقم ٤٣٦٩) وغيره، قال الألباني في صحيح أبي داود حسن صحيح.

(٣) أخرجه أبو داود (٤ / ١٣٢ رقم ٤٣٧٢)، والنمسائي (٧ / ١٠١) من طريق علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن يزيد التحوي عن عكرمة عن ابن عباس به. قلنا: وسنه حسن؛ لأجل علي هذا. ينظر: الاستيعاب في بيان الأسباب (٣٧/٢).

(٤) المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة، خالد بن سليمان المزني (١ / ٤٧٦).



لطائف وفوائد:

١. ذكر المحاربة لله عز وجل ﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٣٣]. مجاز، إذ الله سبحانه وتعالى لا يحارب ولا يغالب، لما له من صفات الكمال، وتنزهه عن الأضداد والأنداد، فالكلام على (حذف مضاف) أي يحاربون أولياء الله، فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه إكبارة لاذياتهم، كما عبر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله: ﴿مَنْ ذَا أَلَّا يُقْرِضَ اللَّهَ قَرْضًا﴾

﴿حَسَّا﴾ [البقرة: ٢٤٥]. حثا على الاستعطاف عليهم.

٢. ﴿أَوْ يُنَفَّوْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣] النفي من الأرض كما يكون بالطرد والإبعاد، يكون بالحبس، فقد روي عن مالك أنه قال: النفي السجن، ينفي من سعة الدنيا إلى ضيقها، فكانه إذا سجن نفي من الأرض، لأنه لا يرى أحبابه، ولا ينتفع بشيء من لذائذ الدنيا وطيباتها.

٣. قدم السارق على السارقة هنا ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]. وأما في آية الزنا فقد قدم الزانية على الزاني ﴿الَّزَانِيَةُ وَالَّزَانِي فَاجْلِدُوهُ كُلَّهُ وَجِدِّمْنَهُمْ مِمَّا نَهَى جَلَدَهُ﴾ [النور: ٢]. والسر في ذلك أن الرجل على السرقة أجراً، والزنى من المرأة أقبح وأشنع، فناسب كلاماً منهما المقام.

٤. قال الأصمسي: قرأت هذه الآية ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ...﴾ [المائدة: ٣٨]. وإلى جنبي أعرابي قلت: (والله غفور رحيم) سهوا، فقال الأعرابي: كلام من هذا؟ قلت: كلام الله، قال: أعد فاعدت: والله غفور رحيم، فقال: ليس هذا كلام الله فتبهت فقلت ﴿وَاللَّهُ أَعْزَزُهُ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]. فقال: أصبحت، هذا كلام الله، فقلت: أتقرأ القرآن؟ قال: لا، قلت: فمن أين علمت أنني أخطأت؟ فقال: يا هذا، عز، فحكم، فقطع، ولو غفر، ورحم لما

قطع «أقول»: هذا يدل على ذكاء الأعرابي وشدة الترابط والانسجام بين صدر الآية وأخرها.

٥. قال بعض الملحدين في الاعتراض على الشريعة الغراء بقطع اليد بسرقة القليل، ونظم ذلك شعراً: يُدْ بخمس مئَنْ عَسْجِدْ وَدُبْ ... ما بِالْهَا قُطِعْتْ فِي رِبْعِ دِينَارٍ تَحْكُمْ مَا لَنَا إِلَّا السُّكُوتُ لَهُ ... وَأَنْ نَعْوَذُ بِمَوْلَانَا مِنَ النَّارِ

فأجابه بعض الحكماء بقوله:

عَزَّ الْأَمَانَةَ أَغْلَاهَا وَأَرْخَصَهَا ... ذَلِكَ الْخِيَانَةُ فَافْهَمْ حِكْمَةَ الْبَارِي^(١).

الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:

﴿إِنَّمَا جَرَّأَهُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، ...﴾ [المائدة: ٣٣]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): من هو المحارب الذي تجري عليه أحكام قطاع الطريق؟

المحارب لغة: هو الغاصب الناهب^(٢) واصطلاحاً: هو قاطع الطريق لمنع سلوك، أو أخذ مال مسلم أو غيره، على وجه يتعدى معه الغوث والصالح أعم منه، لأنّه يشمل الحيوان وغيره^(٣). الحرابة من الكبائر، والمحاربون مفسدون في الأرض، وجزاؤهم هو ما ورد في

القرآن الكريم من قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا جَرَّأَهُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصْكَلُوا أَوْ تُقْطَعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ حِزْرٌ فِي الْأَرْضِ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** [المائدة: ٣٣]. ولكن هذه العقوبة إنما

(١) روائع البيان تفسير آيات الأحكام (١/٥٤٩-٥٥٠).

(٢) ينظر: لسان العرب (١/٣٠٢). مادة (حرب).

(٣) فتح القدير، لابن الهمام (٥/٤٢٢)، وبدائع الصنائع للكساني (٧/٩٠)، والمغني، لابن قدامة (٨/٢٨٧).



تنفذ فيهم إذا قدر عليهم الحاكم وتمكن من القبض عليهم قبل أن يتوبوا ويأتوا معلنين توبتهم، ولذلك إذا تابوا قبل أن يقدر عليهم الحاكم سقطت العقوبة عنهم، لقول الله تعالى:

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُو أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤].

المسألة (٢): عقوبة قطاع الطريق:

- ١ - إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا.
- ٢ - إذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا.
- ٣ - إذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع من كل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى.
- ٤ - إذا لم يقتلوا ولم يأخذوا المال لكن أخافوا السبيل نفوا من الأرض، وللإمام أن يجتهد في شأنهم بما يراه رادعاً لهم ولغيرهم؛ قطعاً لدابر الشر والفساد^(١).

المسألة (٣): ماذا يشترط في حد الحرابة (قطع الطريق)?

يشترط لوجوب الحد على قطع الطريق ما يلي:

- ١ - أن يكون قاطع الطريق - ويسمى المحارب - مكلفاً، مسلماً أو ذميماً، ذكراً أو أنثى.
- ٢ - أن يكون المال الذي أخذه محترماً، فلا حد في أخذه كآلة لهوٍ أو خمرٍ ونحوهما.
- ٣ - أن يأخذ المال من حرز قليلاً كان أو كثيراً.
- ٤ - ثبوت قطع الطريق منه بإقرار أو شاهدي عدل.

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية (٢٤١/٣).

٥ - انتفاء الشبهة كما ذكر في السرقة^(١).

﴿إِلَّا الَّذِينَ تَأْبُأْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ...﴾ [المائدة: ٣٤]. وفي الآية مسألة هي:

مسألة: حكم من تاب من المحاربين (قطاع الطرق) قبل أن يتم إلقاء القبض عليهم؟

من تاب من قطاع الطريق قبل أن يقدر عليه سقط عنه ما كان لله من نفي، وقطع، وصلب، وتحتم قتل، وأخذ بما للا ADMIN من نفس، وطرف، ومال إلا أن يعفى له عنها، وإن قُبض عليه قبل التوبة أُقيم عليه حد الحرابة.

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوهَا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَلًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [٢٨]

[المائدة: ٣٣]. وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): ما هي عقوبة السارق؟

يجب القطع في حد السرقة إذا توفرت الشروط الآتية:

- ١ - أن يكون السارق مكلفاً (وهو البالغ العاقل)، مختاراً، مسلماً كان أو ذميماً.
 - ٢ - أن يكون المسروق مالاً محترماً، فلا قطع بسرقة آلة له أو خمر ونحوهما.
 - ٣ - أن يبلغ المال المسروق نصاباً، ربع دينار ذهب (الدينار = ٤ جرام وربع) فصاعداً.
- ل الحديث رسول الله ﷺ: ((قطع اليد في ربع دينار فصاعداً))^(٢).

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية (٢٤٢/٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري برقم (٦٧٨٩)، واللفظ له، ومسلم برقم (١٦٨٤).



٤ - أن يكون أخذ المال على وجه الخفية والاستمار، فإن لم يكن كذلك فلا قطع كالاختلاس والاغتصاب والانتهاب ونحوها، ففيها التعزير.

٥ - أن يأخذ المال من حرزه ويخرجه منه^(١).

والحرز: ما تحفظ فيه الأموال، وتختلف بحسب العادة والعرف، وحرز كل مال بحسبه، فحرز الأموال في الدور والبنوك والدكاكين، والمراد للغنم وهكذا.

٦ - انتفاء الشبهة عن السارق، فلا يقطع بالسرقة من مال والديه وإن علوا، ولا من مال ولده وإن سفل، ولا يقطع أحد الزوجين بالسرقة من مال الآخر، وكذا من سرق في مجاعة.

٧ - مطالبة المسروق ماله من السارق.

المسألة (٢): بماذا تثبت السرقة؟

١ - الإقرار بالسرقة على نفسه مرتين. ٢ - أن يشهد عليه رجلان عدلان بأنه سرق.

المسألة (٣): من أين تقطع يد السارق؟ وإذا عاد للسرقة من أين تقطع رجله؟

١ - السارق عليه حقان: حق خاص، وهو المسروق إن وجد، أو مثله أو قيمته إن كان تالفاً، وعليه حق عام هو حق الله تعالى، وهو قطع يده إن كملت الشروط، أو تعزيزه إن لم تكمل الشروط.

٢ - إذا وجب القطع قُطعت يده اليمنى من مفصل الكف، وحسمت بغمصها بزيت مغلي أو بما يقطع الدم، وعليه رد ما أخذ من مال أو بدله لمالكه، وتحرم الشفاعة في حد السرقة بعد بلوغه الحاكم.

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية (٢٣٦/٣).

٣ - إذا عاد السارق مرة أخرى قُطعت رجله اليسرى من منتصف ظهر القدم، فإن عاد حبس وعزر حتى يتوب ولا يقطع.

المسألة (٤): من سرق مرات وقدم إلى الحاكم في آخر السرقات فقطعت يده هل يجزئ عن تلك السرقات السابقة كلها؟

القول الأول: ذهب الجمهور من قدم للحاكم في آخر السرقات فقطعت يده يجزئ عن السرقات السابقة حجتهم:

١. أن حدود الله تتدخل إذا اجتمعت كالزنى فإن الزاني لو زنى مراراً لم يكن عليه إلا حد واحد، فكذا السرقة، وقياساً على الأيمان كذلك إذا اجتمعت أيمان على أمر معين، فإنه تلزم فيه كفارة واحدة.

٢. أن حد السرقة لا يثبت ويجب إقامته بمجرد السرقة، بل لا بد من إضافة شرط آخر وهو ثبوت ذلك عند الحاكم، أما إذا لم يثبت عند الحاكم فلا يلزمه قطع، وحيثند جميع السرقات إذا لم تثبت عند الحاكم إلا مرة واحدة كانت كسرقة واحدة، فوجب فيها حد واحد^(١).

القول الثاني: ذهب ابن حزم ورواية عن أحمد أن الحدود لا تتدخل وعليه لكل سرقة اجتمعت فيه شروط القطع إقامة حد مستقل^(٢). حجتهم: العموم في الآية ولا دليل على التفريق، قياساً على حد القذف فإنه لا يتدخل فكذا السرقة، في التداخل فتح باب أن يتجرأ السارق لفعل السرقة مرات. وقول الجمهور هو الراجح؛ لقوة أدلةهم.

(١) ينظر: الاستذكار، لابن عبد البر (٧/٥٥٠).

(٢) ينظر: المحتلي، لابن حزم (٩/٢٨)، المعني، لابن قدامة (٩/١٠٧).



﴿فَنَّ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٩].

وفي الآية مسائل منها:

المسألة (١): من تمام توبة السارق ضمان ماذا؟

من تمام توبة السارق ضمان المسروق لمن سرقه إذا كان تالفاً، فإن كان موسراً دفعه لصاحبها، وإن كان معسراً فنظرية إلى ميسرة، وإن كانت العين المسروقة موجودة بعينها فردها لصاحبها شرط لصحة توبته. وقال ابن القيم (٧٥١ هـ): "وأجمعوا على أن من شرط صحة توبته أداؤها إليه إذا كانت موجودة بعينها" ^(١).

من وجب عليه حد سرقة أو زنى أو شرب خمر فتاب منه قبل ثبوته عند حاكم سقط عنه، ولا يشرع له كشف نفسه بعد أن ستره الله، لكن عليه رد ما أخذ من مال.

قال ابن عبد البر (٤٦٣ هـ): "أجمع الفقهاء على أن السرقة إذا وجدتها صاحبها بعينها بيد السارق قبل أن يقطع، أو بعد ذلك كله أخذها، وأنها ماله، لا يزيل ملكها عنه قطعاً يد السارق" ^(٢).

المسألة (٢): من سرق فأقيم عليه الحد، ثم تاب وأصلح، فهل تقبل شهادته؟

إذا سرق شخص ما يوجب الحد، وأقيم عليه الحد، ثم تاب من السرقة وأصلح العمل، فإنه يكون عدلاً مقبول الشهادة. قال ابن المنذر (٣١٨ هـ). "أجمعوا على أنه من أتى حدًا من الحدود فأقيم عليه ثم تاب وأصلح أن شهادته مقبولة إلا القاذف" ^(٣). لحديث رسول

(١) مدارج السالكين لابن القيم (١ / ٣٦٥).

(٢) التمهيد (١ / ٣٨٣)، ونقله كذلك في الاستذكار (٧ / ٥٥٤).

(٣) الإجماع (ص: ٦٤).

الله^{عَزَّوَجَلَّ}: ((التائب من الذنب كمن لا ذنب له))^(١). وجه الدلاله: في الحديث أن التائب من الذنب كمن لم يذنب، فمن أقيم عليه الحد وتاب من سرقته فإنه يرجع عدلاً تقبل شهادته كمن لم يذنب.

الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:

١. عقوبة الذين يحاربون الله ورسوله ممن يفسدون بالقتل وانتهاب الأموال وقطع الطرق هي: القتل بلا صلب، أو مع الصلب، أو قطع الأطراف من خلاف، أو بتغريبهم من البلاد؛ وهذا على حسب ما صدر منهم.
٢. من تاب من المحاربين قبل التمكّن منه يعفى عنه إلا أن يكون بيده مال سلبه فإنه يرده. وفي هذا عظيم عفو الله ورحمته بعباده لمغفرته لمن تاب ورحمته له.
٣. وجوب تقوى الله عز وجل وطلب القرابة إليه والجهاد في سبيله، ومشروعية التوسل إلى الله تعالى بالإيمان وصالح الأعمال.
٤. عظم عذاب يوم القيمة وشدة غير المتناهية، ولا فدية يوم القيمة ولا شفاعة تنفع الكافر فيخرج بها من النار.
٥. حسن التعليل للأمر والنهي بما يشجع على الامتثال والترك.
٦. بيان أن التائب من السرقة إذا اصلاح يتوب الله عليه، أي: يقبل توبته، إذا لم يرفع السارق إلى الحاكم تصح توبته ولو لم تقطع يده، وإن رفع فلا توبة له إلا بالقطع، فإذا قطعت يده خرج من ذنبه كأن لم يذنب. وجوب التسليم لقضاء الله تعالى والرضا بحكمه لأنه عزيز حكيم^(٢).

(١) أخرجه ابن ماجه (رقم: ٤٢٥٠). وحسنه الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٢ / ٨٣).

(٢) ينظر: أيسير التفاسير، للجزائري (ص: ٦٢٥)، المختصر في تفسير القرآن، محمد الخضيري (ص: ١١٣).



بفضل الله تعالى كان الانتهاء من هذا الكتاب (زبدة الأحكام من آيات الأحكام (١)) في يوم الأحد ٢ من ربيع الآخر للعام ١٤٤٣ هـ ٧ نوفمبر ٢٠٢١ م. ومن تقدير الله الكريم الوهاب أن زبدة الأحكام من آيات الأحكام (٢) انتهت منها في نفس اليوم الأحد ٢ شعبان ١٤٤٠ هـ ٧ إبريل ٢٠١٩ م. أسأل الله سبحانه أن يتقبل مني ومنكم صالح الأعمال.

البريد الإلكتروني للمؤلف Slfe605@gmail.com

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

١. الإجماع، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق ودراسة: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، ط: ١، لدار المسلم، ١٤٢٥ هـ / م. ٢٠٠٤.
٢. الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ت: ٤٥٨ هـ)، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط: ٢. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. عدد الأجزاء: ١.
٣. أحكام القرآن لابن العربي (ت: ٥٤٣ هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ٤.
٤. أحكام القرآن للشافعي، لأبي بكر البهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، كتب هوامشه : عبد الغني عبد الخالق، قدم له : محمد زاهد الكوثري، الناشر : مكتبة الخانجي - القاهرة
٥. أحكام القرآن، للجصاص (ت: ٣٧٠ هـ)، ت: محمد صادق القمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تاريخ الطبع: ١٤٠٥ هـ.
٦. إحياء علوم الدين، الغزالى (ت: ٥٠٥ هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، عدد الأجزاء: ٤
٧. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).
٨. الاستذكار، ابن عبد البر(ت: ٤٦٣ هـ)، ت: سالم محمد عطا، محمد علي معرض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤٢١، ٢٠٠٠ - ١٤٢١. عدد الأجزاء: ٩.
٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي (ت: ١٣٩٣ هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.



١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، الناشر: دار العجيل - بيروت، ١٩٧٣ م. ت: طه عبد الرؤوف سعد، عدد الأجزاء: ٤.
١١. الإفصاح عن معاني الصاحح، لابن هبيرة (ت: ٥٦٠ هـ)، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد
١٢. الإكليل في استنباط التنزيل، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، ت: سيف الدين عبد القادر الكاتب، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. عدد الأجزاء: ١.
١٣. الأم، الشافعي، ت: رفعت فوزي عبد المطلب، دار النشر: دار الوفاء، البلد: المنصورة، ط: ١، سنة الطبع: ٢٠٠١ م. عدد الأجزاء: ١١.
١٤. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المَرْدَاوِي (ت: ٨٨٥ هـ)، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. عدد الأجزاء: ٣٠.
١٥. أيسير التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر الجزائري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ٥، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ٥.
١٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، المؤلف: ابن نجمي الحنفي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
١٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني (ت: ٥٨٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. عدد الأجزاء: ٧
١٨. البدر المنير، لابن الملقن (ت: ٤٨٠٤ هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط: ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٩. التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر –تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ. عدد الأجزاء: ٣٠ (والجزء رقم ٨ في قسمين).
٢٠. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المؤلف: ابن حجر الهيثمي ت: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢١. تفسير البقاعي = نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، عدد الأجزاء: ٢٢.
٢٢. تفسير الرازبي. مفاتيح الغيب، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. ط: ١، عدد الأجزاء / ٣٢.
٢٣. تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: ١٤٠٧هـ. عدد الأجزاء: ٤.
٢٤. تفسير السمرقندى = بحر العلوم، عدد الأجزاء: ٣. دار النشر: دار الفكر – بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.
٢٥. تفسير الطبرى = جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبرى (ت: ٣١٠هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء: ٢٤.
٢٦. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، ت: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ٨.
٢٧. تفسير القرطبي. الجامع لأحكام القرآن (ت: ٦٧١هـ)، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة. ط: ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. عدد الأجزاء: ٢٠ جزءاً (في ١٠ مجلدات).



٢٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر(ت: ٦٤٦هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوى ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ. عدد الأجزاء: ٢٤.
٢٩. جواهر الإكليل في شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك إمام دار التنزيل.
٣٠. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ابن عرفة الدسوقي (ت: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤.
٣١. الحاوي الكبير في فقه الشافعى الشهير، بالماوردي، (ت: ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ١٩.
٣٢. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، (ت: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط: ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. عدد الأجزاء: ٦.
٣٣. روائع البيان تفسير آيات الأحكام، المؤلف: محمد علي الصابوني، الناشر: مكتبة الغزالى - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت ط: ٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. عدد الأجزاء: ٢.
٣٤. روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي (ت: ٦٧٦هـ)، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان. ط: ٣، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م. عدد الأجزاء: ١٢.
٣٥. زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ت: عبد الرزاق المهدى، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ١ - ١٤٢٢هـ.
٣٦. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط: ٢٧، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م. عدد الأجزاء: ٥.

٣٧. سبل السلام، ابن الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)، الناشر: دار الحديث، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٢.
٣٨. السراج في بيان غريب القرآن، الخضيري، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م. عدد الأجزاء: ١.
٣٩. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعرفة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م. عدد الأجزاء: ١٤.
٤٠. سنن أبي داود، السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بليبي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. عدد الأجزاء: ٧.
٤١. سنن الترمذى، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، ت: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ط: ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
٤٢. سنن الدارقطنى، (ت: ٣٨٥هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم. الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان. ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م. عدد الأجزاء: ٥.
٤٣. السنن الكبرى، أبو بكر البهقى (ت: ٤٥٨هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٤٤. الشرح الصغير، المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (ت: ١٢٤١هـ)، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤.
٤٥. الشرح الكبير على المقنع، ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة



والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م. عدد الأجزاء: ٣٠.

٤٦. الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار النشر: دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ. عدد الأجزاء: ١٥.

٤٧. شرح مختصر خليل للخرشى، محمد الخرشى (ت: ١١٠١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٨.

٤٨. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ابن حبان التميمي (ت: ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢، ١٤١٤ - ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ١٧ (١٧ جزء ومجلد فهارس)، ومع كل حديث، ١ - رقمه في ط باوزير (تحقيق الشيخ الألباني) (عند اختلاف الرقم)، ٢ - خلاصة حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط، ٣ - التعليق الكامل للشيخ الألباني.

٤٩. صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته وأيامه المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (بصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩.

٥٠. الصحيح المسند من أسباب النزول، مُقبلُ الوادعي (ت: ١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: ٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م. عدد الأجزاء: ١.

٥١. صحيح مسلم. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٥.

٥٢. طبقات ابن سعد، (الطبقات الكبير)، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الزهري، المتوفى: ٢٣٠ هـ. المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ مـ. عدد الأجزاء: ١١، العاشر فهارس.

٥٣. العدة شرح العمدة، المؤلف: عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي (ت: ٦٢٤ هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ مـ. عدد الأجزاء: ١.

٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعلیقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣.

٥٥. فتح القدير، المؤلف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١ هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ١٠.

٥٦. الفروع لابن مفلح. (ت: ٧٦٣ هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ مـ. عدد الأجزاء: ١١.

٥٧. الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق، للقرافي (ت: ٦٨٤ هـ)، الناشر: عالم الكتب، ط: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤.

٥٨. الفقه الميسّر في ضوء الكتاب والسنة، المؤلف: مجموعة من المؤلفين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع: ١٤٢٤ هـ. عدد الأجزاء: ١.

٥٩. الفِقْهُ الْمَيْسَرُ، المؤلف: أ. د. عبد الله بن محمد الطيّار، أ. د. عبد الله بن محمد المطلق، د. محمد بن إبراهيم الموسى، الناشر: مَدَارُ الْوَطْنِ لِلْنَّشْرِ، الْرِّيَاضُ - الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ



السعودية، الطبعة: ج ٧ و ١١ - ١٣ : الأولى ١٤٢٢ / ٢٠١١ . باقي الأجزاء: الثانية، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م. عدد الأجزاء: ١٣ .

٦٠. الفقه على المذاهب الأربع، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد الجزيري (ت: ١٣٦٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. عدد الأجزاء: ٥ .

٦١. قواطع الأدلة في الأصول، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المرزوقي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩ هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م. عدد الأجزاء: ٢ .

٦٢. القوانين الفقهية، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١ هـ)، عدد الأجزاء: ١ .

٦٣. الكافي في فقه الإمام أحمد، ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ت: ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. عدد الأجزاء: ٤ .

٦٤. الكافي في فقه أهل المدينة، المؤلف: أبو عمر القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، ت: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: ٢، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م. عدد الأجزاء: ٢ .

٦٥. كشاف القناع عن متن الإقناع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوي الحنفي (ت: ١٠٥١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ٦ .

٦٦. كشف الأسرار عن القول التليد فيما لحق مسألة الحجاب من تحريف وتبديل وتصحيف، المؤلف: تركي بن عمر بن محمد بلحمر، الناشر: بدون، عام النشر: ١٤٣٠ هـ. عدد الصفحات: ٥٧٠ .

٦٧. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط: ٣ - ١٤١٤هـ. عدد الأجزاء: ١٥.
٦٨. المبدع في شرح المقنع، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٨.
٦٩. المبسوط، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ٣٠.
٧٠. مجمع الزوائد ونبأ الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م. عدد الأجزاء: ١٠.
٧١. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٧٢. المجموع شرح المذهب ((مع تكميلة السبكي والمطيعي)), المؤلف: أبو زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر، (طبعة كاملة معها تكميلة السبكي والمطيعي).
٧٣. المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراسة، المؤلف: خالد بن سليمان المزيني، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، ط: ١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، عدد الأجزاء: ٢.



٧٤. المحتل بالآثار، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ١٢.
٧٥. مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. عدد الأجزاء: ١.
٧٦. المختصر في تفسير القرآن الكريم، تصنیف: جماعة من علماء التفسیر، إشراف: مركز تفسیر للدراسات القرآنية، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٦هـ، عدد الأجزاء: ١.
٧٧. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط: ٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. عدد الأجزاء: ٢.
٧٨. المدونة، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبهي المدني (ت: ١٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. عدد الأجزاء: ٤.
٧٩. المستدرک على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المؤلف: تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (ت: ١٤٢١هـ)، ط: ١، ١٤١٨هـ. عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
٨٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وأخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٨١. المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، المؤلف: صهيب عبد الجبار، عدد الأجزاء: ٢٢، عام النشر: ٢٠١٣ م.
٨٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (ت: نحو ٧٧٠ هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، عدد الأجزاء: ٢ (في مجلد واحد وترقيم مسلسل واحد).
٨٣. مصنف أبو بكر ابن أبي شيبة. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، (ت: ٢٣٥ هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، ط: ١، ١٤٠٩ هـ. عدد الأجزاء: ٧.
٨٤. المصنف، عبد الرزاق الصناعي (ت: ٢١١ هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣ هـ. عدد الأجزاء: ١١.
٨٥. معالم السور، فايز السريج، مؤسسة النبأ العظيم، ط: ١، (١٤٣٩-٢٠١٨ م)، مؤسسة النبأ العظيم، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، مكتبة أهل الأثر، المثنى، حولي، الكويت.
٨٦. المعجم الوسيط، المؤلف: مجتمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
٨٧. معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م. عدد الأجزاء: ٦.
٨٨. المعنى لابن قدامة، ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، ط: بدون طبعة، عدد الأجزاء: ١٠. تاريخ النشر: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
٨٩. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ت: ٥٥٢ هـ)، ت: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط: ١، ١٤١٢ هـ.



٩٠. المقدمة في فقه العصر، المؤلف: د. فضل بن عبد الله مراد، الناشر: الجيل الجديد ناشرون – صنائع، الطبعة: الثانية، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، عدد الأجزاء: ٢ (في ترقيم واحد متسلسل).
٩١. منتهى الإرادات، البهوي الحنبلي (ت: ١٠٥١ هـ)، الناشر: عالم الكتب، ط: ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م. عدد الأجزاء: ٣.
٩٢. منح الجليل شرح مختصر خليل، عليش، (ت: ١٢٩٩ هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م. عدد الأجزاء: ٩.
٩٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢، عدد الأجزاء: ١٨ (في ٩ مجلدات).
٩٤. مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، حطاب الرعيني (ت: ٩٥٤ هـ). ت: زكريا عميرات، الناشر: دار عالم الكتب، ط: طبعة خاصة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
٩٥. موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، إعداد: د. أسامة بن سعيد القحطاني، آخرون الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م. عدد الأجزاء: ١١.
٩٦. الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ جزءاً، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، ..الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلسل - الكويت، ..الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطبع دار الصفوة - مصر، ..الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
٩٧. المؤطّأ، المؤلف: مالك بن أنس الأصبهاني، ٩٣ - ١٧٩ هجرية، روایة يحيى بن يحيى اللبياني الأندلسي، ١٥٢ - ٢٤٤ هجرية، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، تحقيق: الدكتور بشار معروف.

٩٨. نصب الرأية لأحاديث الهدایة، الزیلعي (ت: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البُنوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزیز الديوبندي الفنجانی، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - لبنان / دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ٤.
٩٩. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي (ت: ١٠٠هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: طأخیرة - ٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. عدد الأجزاء: ٨
١٠٠. نيل الأوطار، الشوكاني اليماني (ت: ١٢٥٠هـ)، ت: عصام الدين الصباطي، الناشر: دار الحديث، مصر، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. عدد الأجزاء: ٨.



إصدارات المؤلف

١. الأحكام الدائمة مع العلة وأثرها في العبادات (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه. تجدونها على موقع صيد فوائد.
٢. تعليل الأحكام عند فقهاء الصحابة (دراسة تطبيقية). نُشر في مجلة القلم العدد (٨) العام ٢٠١٨م.
٣. كيف تحفظ القرآن الكريم (خواص التكرار في ثمان) الطبعة الثانية. تجدونه على موقع صيد فوائد.
٤. أسرار الحج خطوة بخطوة (٢٣٥ درساً تربوياً).
٥. رتل وردة الجزء الأول أكثر من (٣٦٥) قصة وعبرة وفائدة. تجدونه على موقع صيد فوائد.
٦. فتح القدير في ثوبه الجديد الجزء السابع والثامن. تجدونه على موقع صيد فوائد.
٧. فتح القدير في ثوبه الجديد الجزء التاسع والعasier.
٨. هكذا عاشوا مع القرآن الكريم (٣٠ درساً). الطبعة الأولى. تجدونه على موقع صيد فوائد.
٩. صفحات مشرقة في بر الوالدين.
١٠. زبدة الأحكام من آيات الأحكام (١).
١١. زبدة الأحكام من آيات الأحكام (٢).
١٢. مذكرة في علوم القرآن (١).
١٣. مذكرة في علوم القرآن (٢).
١٤. الممتع في أصول الفقه.
١٥. صيد الفوائد (١٠٠٠) فائدة متفرقة رحلة في صيد الفوائد.
١٦. فقه الموازنات عند تعارض الضروريات بحث محكم بالاشتراك مع زميلي د. بلال أحمد الهمданى، نشر في مجلة الجزيرة - اليمن - محافظة إب - العدد (٦)، السنة (٣)، يونيو ٢٠٢٠م - ١٤٤١هـ.
١٧. العبادات الأولى بالتقديم عند التراجم (بحث محكم) نشر في مجلة القلم - اليمن - محافظة إب - العدد (١٨)، السنة (٧) أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠م - ١٤٤٢هـ.
١٨. الاستثناءات الفقهية من قاعدة: الواجب أفضل من المندوب (دراسة نظرية تطبيقية) بحث محكم بالاشتراك مع الأستاذ المشارك إبراهيم سليمان حيدرة، نشر في مجلة القلم - اليمن - محافظة إب - العدد (٢٠)، السنة (٧) أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠م - ١٤٤٢هـ.
١٩. ٣٨ وسيلة إبداعية لتقان القرآن الكريم.
٢٠. وفرد قلبي بالقرآن سورة الفاتحة. (١٢٢) فائدة تدريبية تربوية.
٢١. وفرد قلبي بالقرآن سورة يوسف (١٢٠٠) فائدة تدريبية تربوية.
٢٢. التفسير (١) المستوى الأول، قدم للأكاديمية الدولية للعلوم.
٢٣. متعة القراء.
٢٤. حياتنا قيم (٣٦٥ قصة وفائدة تربوية).

ترقبوا جديداً بحول الله تعالى

٢٥. وغرس قلبي بالقرآن سورة البقرة (أكثر من ٢٠٠٠ وقفة تدبرية وتربوية).
٢٦. وغرس قلبي بالقرآن سورة الأطفال.
٢٧. وغرس قلبي بالقرآن سورة الكهف.
٢٨. وغرس قلبي بالقرآن سورة النور.
٢٩. وغرس قلبي بالقرآن سورة محمد.
٣٠. قوانين الحياة (هذه تجربتي).



فهرس الموضوعات:

	مقدمة
٣ موهنوات المقرر :
٥ أهداف المقرر الدراسى :
٥ منهجي في هذا الكتاب قد تمثل في الآتي :
٦ المحاضرة (١) : موقف الشريعة الإسلامية من السحر من الآية : (١٠٣-١٠١) سورة البقرة
٧ الوقفة الأولى: بين يدي سورة البقرة :
٧ الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم :
١٠ الوقفة الثالثة: المعنى الإجمالي برقم الآية :
١١ فوائد ولطائف :
١٢ الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية :
٢١ الوقفة الخامسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة .
٢٢ المحاضرة (٢) : النسخ في القرآن الكريم من الآية : (١٠٦-١٠٨) سورة البقرة
٢٢ الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم :
٢٢ الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات :
٢٣ فوائد ولطائف :
٢٤ الوقفة الثالثة: الأحكام الشرعية :
٣٢ الوقفة الرابعة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة .
٣٣ المحاضرة (٣) : تحويل القبلة من الآية : (١٤٢-١٤٥) سورة البقرة
٣٣ الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم :
٣٤ الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات :
٣٥ الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات :
٣٦ فوائد ولطائف :
٣٧ الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية :
٤٤ الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة .
٤٥ المحاضرة (٤) : السعي بين الصفاء والمروءة وكتمان العلم الشرعي من الآية : (١٥٨-١٦٠) سورة البقرة
٤٥ الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم :
٤٧ الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات :
٤٨ الوقفة الثالثة: مناسبة الآية (١٥٨) لما قبلها :
٤٨ الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات :
٤٩ فوائد ولطائف :

الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:	٥١
الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	٥٩
المحاضرة (٥): إباحة الطيبات من الآية (١٧٣-١٧٢) سورة البقرة.	٦٠
الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:	٦٠
الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:	٦١
الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:	٦١
فوانيد ولطائف:	٦١
الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:	٦٢
الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	٦٩
المحاضرة (٦): القصاص في الشريعة الإسلامية من الآية (١٧٩-١٧٨) سورة البقرة.	٧٠
الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:	٧٠
الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:	٧١
الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:	٧١
فوانيد ولطائف:	٧٢
الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:	٧٣
الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	٨٤
المحاضرة (٧): القتال في الأشهر الحرم من الآية (٢١٨-٢١٦) سورة البقرة.	٨٥
الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:	٨٥
الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:	٨٦
الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:	٨٧
فوانيد ولطائف:	٨٧
الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:	٨٨
الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	٩٨
المحاضرة (٨): تحريم الخمر والميسر من الآية (٢١٩-٢٢٠) سورة البقرة.	٩٩
الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:	١٠٠
الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:	١٠١
فوانيد ولطائف:	١٠٢
الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:	١٠٣
الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	١١١
المحاضرة (٩): أخطار الربا من الآية (٢٧٥-٢٨١) سورة البقرة.	١١٢
الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:	١١٢



الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:	١١٣
الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:	١١٥
فوائد ولطائف:	١١٦
الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:	١١٧
الوقفة الخامس: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	١٢٤
المحاضرة (١٠): النهي عن موالاة الكافرين من الآية (٢٨-٢٩) سورة آل عمران.	١٢٥
الوقفة الأولى: بين يدي سورة آل عمران:	١٢٥
الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم:	١٢٦
الوقفة الثالثة: المعنى الإجمالي للآيات:	١٢٧
الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات:	١٢٧
فوائد ولطائف:	١٢٨
الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:	١٢٨
الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	١٣٦
المحاضرة (١١): وجوب الاعتصام بحبل الله من الآية (١٠٢-١١٢) سورة آل عمران.	١٣٧
الوقفة الأولى: بيان غريب القرآن الكريم:	١٣٧
الوقفة الثانية: المعنى الإجمالي للآيات:	١٣٨
الوقفة الثالثة: سبب نزول الآيات:	١٤٠
الوقفة الرابعة: الأحكام الشرعية:	١٤٠
الوقفة الخامسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	١٤٤
المحاضرة (١٢): جريمة القتل وجزاؤها من الآية (٩٢-٩٤) سورة النساء.	١٤٥
الوقفة الأولى: بين يدي سورة النساء:	١٤٥
الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم:	١٤٧
الوقفة الثالثة: المعنى الإجمالي للآيات:	١٤٧
الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات:	١٤٨
فوائد ولطائف:	١٤٩
الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:	١٥٠
الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	١٥٩
المحاضرة (١٣): حد الحرابة والسرقة من الآية (٣٣-٤٠) سورة المائدة.	١٦٠
الوقفة الأولى: بين يدي سورة المائدة:	١٦٠
الوقفة الثانية: بيان غريب القرآن الكريم:	١٦٢
الوقفة الرابعة: سبب نزول الآيات:	١٦٣

لطائف وفوائد:	١٦٥
الوقفة الخامسة: الأحكام الشرعية:	١٦٦
الوقفة السادسة: ما ترشد إليه الآيات الكريمة:	١٧٢
المصادر والمراجع:	١٧٤
فهرس الموضوعات:	١٨٩



إصدارات المؤلف

1. الأحكام الدائرة مع العلة وأثرها في العبادات (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه. تجدونها على موقع صيد فوائد.
2. تعليل الأحكام عند فقهاء الصحابة. (دراسة تطبيقية). نشر في مجلة القلم العدد (8) العام 2018م.
3. كيف تحفظ القرآن الكريم (خمسية التكرار في ثمان) الطبعة الثانية. تجدونه على موقع صيد فوائد.
4. أسرار الحج خطوة بخطوة (235 درساً تربوياً).
5. رتل ورثك الجزء الأول أكثر من (365) قصة وعبرة وفائدة. تجدونه على موقع صيد فوائد.
6. فتح القدير في ثوبه الجديد الجزء السابع والثامن. تجدونه على موقع صيد فوائد.
7. فتح القدير في ثوبه الجديد الجزء التاسع والعشر.
8. هكذا عاشوا مع القرآن الكريم (30 درسنا). الطبعة الأولى. تجدونه على موقع صيد فوائد.
9. صفحات مشترقة في بر الوالدين.
10. زبدة الأحكام من آيات الأحكام (1).
11. زبدة الأحكام من آيات الأحكام (2).
12. مذكرة في علوم القرآن (1).
13. مذكرة في علوم القرآن (2).
14. الممتع في أصول الفقه.
15. صيد الفوائد (1000) فاندة متفرقة رحلة في صيد الفوائد.
16. فقه الموازنات عند تعارض الضروريات بحث محكم بالاشتراك مع زميلي د. بلال أحمد الهمداني، نشر في مجلة الجزيرة - اليمن - محافظة إب - العدد (6)، السنة (3)، يونيو 2020م - 1441هـ.
17. العبادات الأولى بالتقديم عند التراجم (بحث محكم) نشر في مجلة القلم - اليمن - محافظة إب - العدد (18)، السنة (7) أكتوبر - ديسمبر 2020م. 1442هـ.
18. الاستثناءات الفقهية من قاعدة: الواجب أفضل من المندوب (دراسة نظرية تطبيقية) بحث محكم بالاشتراك مع الاستاذ المشارك ابراهيم سليمان حيدر، نشر في مجلة القلم - اليمن - محافظة إب - العدد (20) السنة (7) أكتوبر - ديسمبر 2020م - 1442هـ.
19. 38 وسيلة إبداعية لإنقاذ القرآن الكريم.
20. وغرس قلبي بالقرآن سورة الفاتحة. (122) فاندة تدريبية تربوية.
21. وغرس قلبي بالقرآن سورة يوسف (1200) فاندة تدريبية تربوية.
22. التفسير (1) المستوى الأول، قدم للأكاديمية الدولية للعلوم.
23. متعة القراء.
24. حياتاً قيم (365 قصة وفاندة تربوية).

ترقبوا جديداً بحول الله تعالى

25. وغرس قلبي بالقرآن سورة البقرة (أكثر من 2000 وفقة تدريبية وتربوية).
26. وغرس قلبي بالقرآن سورة الأنفال.
27. وغرس قلبي بالقرآن سورة الكهف.
28. وغرس قلبي بالقرآن سورة النور.
29. وغرس قلبي بالقرآن سورة محمد.
30. قوانين الحياة (هذه تجربتي).